رؤى وافكار

البحوث والمقالات المنشورة

الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٦

رؤى وافكار

البحوث والمقالات المنشورة

الاستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

للأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٦

razakaa@el-essa.com

٢٠١٨

شكر وعرفان لـ

د. عبـاس الفحـام

أ.د. عبد الحسين المالكي

م.م. رغد طارق الحسني

الإهـــــــداء

إليك .....

وأنت تجتاز المحن بثبات وإصرار.

وأنت تستعيد بريقك ..

وأنت تعلو دائما

إليك يا وطني العراق

انتماءً وعرفاناً

ولا انسى ابدا ... نسمات الامل التي تبعثها مواقف الاحبة والاصدقاء حيث لم تخل محطات الحياة العملية من بصمات مضيئة لم تفارقنا في مراحل تحقيق المنجز واستنشاق نكهة النجاح .

اليهم اهدي فرحتي بهذا الكتاب عرفانا بالمحبة الدائمة ...

المرحوم والدي ووالدتي اللذان الهماني الارادة والمهنية والقوة والعزم وحب الوطن .

أم أنس حبيبة وزوجة

د. وصال اختا وملهمة

أنس ابني وأملي

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

رؤى وأفكار ـ البحوث والمقالات المنشورة للاعوام ٢٠١٢ـ٢٠١٦

- النوع : مقالات

- المؤلف : **أ.د. عبدالرزاق عبد الجليل العيسى**

- الطبعة : الاولى ٢٠١٨ م

- القياس: ١٨ x ٢٥

- عدد الصفحات : ٢٢٧

الاشراف الفني
د. عمر المطلبي

العراق – بغداد – الجادرية
www.bookstore-mohesr.gov.iq
bookstore.ppt@gmail.com
+9647707808343

المحتـــــوى

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	أ
٢	تقديم ١ أ.د. محمد الربيعي	ج
٣	تقديم ٢ أ.د.عبد الحسين غانم صخي	ذ
٤	تقديم ٣ أ.د. صلاح مهدي الفرطوسي	ز
٥	الأكاديمية بين زمنين	١
٦	التنمية البشرية بين ثقافة القراءة وصناعة الكتاب	٤
٧	الوجوه الخفية للفساد الإداري	٧
٨	مسارات التعليم العالي...إخفاقات وآمال	١٠
٩	المناهج التقليدية والواقع الصحي	١٦
١٠	التّربية والتّعليم والثّقافة..... قاعدة التّنمية البشريّة (١) لاعتماد البرامج الثّقافيّة في المؤسّسات التّعليميّة	٢١
١١	التّربية والتّعليم والثّقافة..... قاعدة التّنمية البشريّة(٢) التّخطيط لاستراتيجيّة الثّقافة	٢٤
١٢	اتحاد الجامعات العربية ..... الانتماء والتواصل	٢٨
١٣	اجازة ممارسة العمل الاكاديمي عنصر مهم لضمان جودة التعليم العالي العراقي	٣٣
١٤	أحبّوا ذوي الاحتياجات الخاصّة وتقبّلوهم وحقّقوا أحلامهم	٣٦
١٥	استثمار كفاءات الخارج ضمان مستقبل التّنمية في العراق الجديد	٤٤
١٦	الاختبارات الثانوية المركزية مراجعة وتجديد	٥٥

١٧	الألتزام بالقوانين والضوابط يعزز المواطنة ... الواسطة مثالا	٥٩
١٨	الدوائر الثقافية .... واجباتها والمستحقات الوطنية	٦٣
١٩	بعض الرّؤى التّربويّة للقضاء على الأميّة	٦٧
٢٠	تمهين التعليم ... الخطوات الضرورية في مشروع التنمية البشرية	٧٥
٢١	توظيف الأعمال الطوعيّة في التّنمية الشّاملة	٨١
٢٢	توظيف التكنولوجيا والتعليم الالكتروني في حل مشاكل التعليم العالي	٨٤
٢٣	جذور المواطنة والإصلاح والتّهذيب	٨٨
٢٤	شفافيّة المواقع الإلكترونيّة للجامعات وتصنيفها عالميًّا	٩٤
٢٥	ضمان الجودة في التعليم العالي	١٠٣
٢٦	كيف نحقق العالمية لجامعاتنا ؟	١١١
٢٧	لماذا التّعليم الإلكترونيّ؟	١١٤
٢٨	ماذا نريد لجامعاتنا وأكاديمينا؟	١٢٠
٢٩	معامل التّأثير(Impact factor)للمجلات العلميّة المحكّمة	١٢٣
٣٠	ضرورة وضع معايير لتصنيف الجامعات العراقية..التجربة الاردنية انموذجاً	١٢٧
٣١	استراتيجية التعليم العالي ومسؤولية التطبيق	١٣٤
٣٢	أصلاح عملية التربية والتعليم .... والارادة الوطنية	١٣٨
٣٣	البحث العلمي التطبيقي الهادف..... خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي	١٤٢
٣٤	البحث العلمي ..... معياراً لتميز الجامعات	١٧٢
٣٥	التعليم التقني ... بين التسطيح والتجذير	١٧٨
٣٦	التعليم أولاً وآخِرا	١٨٢
٣٧	الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق مؤتمر ترصين التعليم العالي في العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٨٥

٣٨	بعض مخرجات الجامعات.....وضرورة الترصين	٢٠٥
٣٩	بعض الخطوات الايجابية..... للتعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣	٢١١
٤٠	جودة المنظومة التعليمية ...والاستثمار برأس المال البشري	٢١٤
٤١	ضمان الجودة للجامعات العراقية ... استراتيجية ضرورة التخطيط و الاعداد لها	٢١٦
٤٢	التعليـــم العالي .... إرادة الإصـــلاح	٢٢٠

المقدمة والتقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان قطاع التعليم العالي يؤدي دورا اساسيا ومهما في عملية التنمية الشاملة بهدف النهوض بالواقع الثقافي والاجتماعي والصحي والعلمي والاقتصادي وصولا الى تحسين نوعية الحياة في المجتمع .

ولهذا لابد من الاهتمام بهذا القطاع وتوفير جميع مستلزماته والتوجه نحو تشجيع عناصر الابداع والتفكير الخلاق لدى الشريحة المتعلمة في المجتمع وجعل التعليم المنتج والمشارك في البناء وتطوير الموارد البشرية والاهتمام بالمبادرات والافكار التي من شأنها تعظيم الموارد بدلا من ان يظل التعليم العالي عبئا على المجتمع وموارده.

ان التعليم العالي في العراق قد مر بمراحل ومخاضات متعددة من التأسيس في بداية القرن الماضي وحتى يومنا هذا وكان عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية والتيارات الفكرية ولم يحافظ على استقلاليته عبر جميع مراحل مسيرته في الحياة.
ولهذا فأن المرحلة الحالية لابد من ان تسعى لتأسيس ثوابت استراتيجية تحاول من خلالها رسم السياسات التي تجعل من التعليم العالي في العراق منبرا حرا بعيدا عن التجاذبات السياسية وتحقيق مايسمى بالحرية الاكاديمية والفكرية في جميع اروقة تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع العراقي على وجه العموم.
لايتحقق هدف الحرية الاكاديمية والفكرية الا من خلال الملاكات الاكاديمية العاملة في هذه المؤسسات العلمية سواء الحكومية منها والاهلية ، ولهذا فقد حاولنا من خلال هذه المقالات المنشورة والتي جاءت من خلال الخبرة الميدانية المتواصلة في العمل الاكاديمي فضلا عن الاستفادة من تجارب الشعوب وانظمتها التعليمية ان تؤسس الى جملة من الافكار

والمبادئ نسعى من خلالها الى توجيه رسائل متعددة كلها تنصب في وضع آليات ومعايير وقيم تهدف الى بناء التعليم العالي في العراق وفق تطورات مستقبلية تحاكي المستجدات في العالم المتطور.

ويقع على عاتق الملاكات الاكاديمية في العراق ان تؤمن بهذه المبادئ وتسعى الى تحقيقها لتكون هي الوسيلة والغاية وادة التغيير.

فبدون العمل المؤسساتي من جهة وغياب الحماس والانتماء الوطني من جهة اخرى لايمكن ان تتحقق الاهداف.

ان ادارة التعليم العالي في العراق لايمكن ان تكون فوقية بل تتطلب المشاركة الواعية والطموحة لاحداث التغيير المنشود.
ان التعامل في شفافية في جميع مناحي الحياة الاكاديمية من تعديل لقوانين او اصدار نظم او تعليمات تؤطر مسيرة التعليم العالي لها الاثر الاكبر في تحقيق الاهداف السامية في التعليم العالي .

ان التوجهات الحالية التي تشهدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا لم تكن وليدة الصدفة وانما جاءت من خلال المتابعة والمشاركة والتحاور مع الملاكات المتقدمة في هذه الوزارة فضلا عن كون هذه التوجهات والسياسات المتحققة قد تم تناولها بشكل او آخر في العديد من المقالات المنشورة والبحوث العلمية واللقاءات الفكرية من ورش ومؤتمرات علمية سواء داخل العراق وخارجه.

ان الخطوات الثابتة المدروسة والمستنبطة من تجارب الميدان لابد من ان يكتب لها النجاح خاصة اذا رافقها الحوار البناء والتشاور مع جميع المفاصل ذات العلاقة بالمسيرة العلمية.

ومما تقدم نرى ان بناء سياسات التعليم العالي في العراق لم تكن ان تتحقق الا من خلال اللحمة والتوجه السليم والمواطنة الصادقة والايمان بضرورة احداث التغيير المنشود لهذه المسيرة ، فمبدأ استقلالية الجامعات والحريات الاكاديمية والجامعات المنتجة وتقدير مفهوم اقتصاديات المعرفة

وشفافية انتقاء القيادات الادارية وشيوع العمل التطوعي والادارة الالكترونية وتقدير مبادئ جودة الاداء وترصين التعليم وتمهين العمل الاكاديمي والتوجه نحو البحوث التطبيقية وحملات الاستزراع التي شهدتها الجامعات وتحديث المناهج وتوسيع الاختصاصات وزيادة الطاقة الاستيعابية سواء بالدراسات الاولية او العليا والاهتمام بالتعليم العالي الاهلي وتعيين الطلبة الاوائل والاهتمام بالتأليف والترجمة والبحث العلمي وتكريم المبدعين وغيرها من الافكار كانت عبارة عن مفاهيم منشورة في عدة مقالات اصبحت الان عبارة عن منجزات في مسيرة التعليم العالي في العراق ، ولا يسعني الا ان اتقدم بالشكر والعرفان لجميع من ساهم في هذه المسيرة الرائدة وعلى قصر فترتها الزمنية الا ان المتحقق ليس بالقليل وهنالك المزيد .

والله وليّ التوفيق

الاستاذ الدكتور عبد الرزاق العيسى
وزير التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

هناك علاقة طردية بين الاهتمام بالتعليم العالي وبين تقدم الأمم وازدهارها . لذا اهتمت الدول بالسياسات التربوية ووضعت نصب اعينها التعليم والعلم كسبيل للارتقاء بالمجتمع، واهتمت بالدراسات والأفكار التي تهدف الى التنمية البشرية وتطوير التربية والتعليم والثقافة والبحث، وقدمت الدعم المادي والمعنوي الى العقول البشرية وشجعت أبنائها على البحث والابتكار والابداع في شتى مجالات المعرفة الإنسانية.

يواجه التعليم والتعليم العالي في العراق تحديات هائلة في هذا العصر، ومسؤوليات كبيرة تفوق طاقة البلاد المادية والأكاديمية، حيث تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي انفجارا بشريا ضخما فضلا عن انفجار في المعلومات، وهو ما يسمى بالانفجار المعرفي، وهذا يعني القول بضرورة "عصرنة" النظام التعليمي في مختلف مستوياته وذلك بالعمل على تجديد مقرراته ومناهجه وإدخال التقنيات الحديثة. ونستطيع الجزم على ان المستقبل هو لاقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والذي سيطلب موارد بشرية مؤهلة تستمر في التعلم مدى الحياة، واستراتيجيات لاستثمار الكفاءات، وخطوات متميزة لترصين التعليم وضمان جودته وتطوير المهارات كي تواكب مخرجات التعليم مستجدات سوق العمل المتجهة نحو المنافسة والعولمة.

بهذا المنظار يحدد الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العيسى في كتابه هذا "رؤى وأفكار" ضمن مقالات نشرها في السنوات الأخيرة عملية اصلاح التربية والتعليم استنادا على الأرقام والاحصائيات والمؤشرات الكمية لتحديد المردودية والاهمية ومن منظور اكاديمي وعلمي داعيا فيه الدولة وقيادات التعليم الى التفكير والتخطيط لاستراتيجية ثقافية تكون قاعدة للتنمية البشرية و"لتهيئة العقول للمساهمة الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، واعتباره العمل التطوعي من اهم الأنشطة التي يمكن توجيه النشئ نحوها لانها ترسخ الولاء والانتماء للمجتمع. كما يؤكد العيسى على ضرورة استثمار كفاءات الخارج كضرورة لتوفير مستلزمات المنافسة في عصر العولمة وعلى بناء اليات لتقوية الروابط العلمية مع

مراكز البحوث العالمية والجامعات الرصينة، وأهمية تطوير المناهج الدراسية وجعلها مواكبة لمتطلبات العصر الى جانب التركيز على مبدأ التعليم الذاتي واليات التفكير النقدي والاهتمام بالبحث العلمي وبتأهيل التدريسيين وتحسين قابلياتهم ومهاراتهم الاكاديمية وتكريم المتميزين منهم، ويدعو في مقالاته التي يتضمنها هذا الكتاب الى تبني سياسات تولي التعليم التقني والتطبيقي اهتمام اكبر، ويؤكد على أهمية الترجمة والتأليف وبناء ذاكرة وطنية لخزن ما انتجته العقول العراقية قديما وحديثا، وعلى ترصين التعليم الأهلي وإصلاح نظام الترقيات العلمية، وباعتباره الحصول على إجازة ممارسة العمل الاكاديمي عنصرا هاما لضمان جودة التعليم العالي، وتوضيف التكنولوجيا والتعليم الالكتروني في حل مشاكل التعليم العالي والبحث العلمي معتمدا على معايير تتعلق بمستويات البنى التحتية والتأهل والكفاءة والسلوكيات ومحتويات المناهج وأداء التدريسي والمصداقية، وعلى أهمية تقارير التقييم الذاتي للاقسام العلمية والجامعات، واعتماد معايير تدويل الجامعة عبر إقامة العلاقات التعليمية والبحثية مع الجامعات الخارجية، وبضرورة الاستفادة من تجارب الاخرين.

وبالرغم من تركيز مواضيع الكتاب على التعليم العالي والبحث العلمي فأنه يحتوي على الكثير من المواضيع الثقافية ذات الفائدة للمهتمين بالتربية والتنمية البشرية، وموضوعات تلامس هموم المجتمع وكثير من التربويين اذ يطرح بكل شفافية التحديات التي تواجه التعليم ويثير جدلا حول أهمية الإصلاح بحثا عن حلول جذرية للقضايا الشائكة.

وأخيرا تجدر الإشارة على ان أهمية الكتاب تكمن أيضا في ان الكاتب شغل عدة مناصب من أهمها رئيسا لجامعة الكوفة وملحقا ثقافيا في لندن وعمان ومستشارا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قبل ان يصبح وزيرا لها، فهو يضع في الكتاب جزءا من خبرته وارائه التربوية والعلمية تتضمن نقدا تربويا للحالة العلمية من دون ان يتجرد من ذاكرته الاكاديمية العراقية.

والله وليّ التوفيق

الاستاذ الدكتور محمد الربيعي
مستشار فخري
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

ان العمر الزمني للانسان يعبر عن المدة الزمنية التي يعيشها الفرد بالحياة. اما العمر العقلي فهو عبارة عن تحصيل الفرد من خلال الاستجابة على اختبار الذكاء المعد لمعرفة نسبة الذكاء للمفحوص بالمقارنة مع متوسط الذكاء للمجتمع.

وقد يكون الانسان بعمر عقلي اكبر او يساوي او اقل من من عمره الزمني. وان العمر الفعلي للفرد يعبر في اغلب الاحيان عن الخبرة المكتسبة سواء كانت هذه الخبرة من خلال التعليم والتعلم او كانت من البيئة المحيطة بالفرد ضمن المجال الاسري او ضمن الاطار المجتمعي.

وهناك العديد من الافراد الذين عاشوا نفس المدة الزمنية ومروا بتجارب ومواقف متماثلة الا انه يلاحظ عليهم التباين الواضح في الخبرة المكتسبة، فمنهم من استفاد من الزمن واكتسب الخبرة والمعرفة ومنهم من لم يكن حريصا على الاستفادة من الوقت لتطوير معرفته وقدراته وتحسين مجال خبرته في الحياة.

من المعروف ان العطاء يتناسب طرديا مع التحصيل والخبرة فكلما كانت الخبرة واسعة كان العطاء كبيرا.

وان التحصيل العالي والخبرة الواسعة لاتكون ذات جدوى الا من خلال استثمارها ومشاركتها في رفع المستوى المعرفي والوجداني والمهاري لدى الجمهور. وكما يقول المثل (ثمار المعرفة في نشرها).

وخلاصة القول ان الموضوعات التي نشرها الاستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الجليل العيسى قبل تسنمه منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا جاءت معبرة عن مفهوم الخبرة المكتسبة وآلية نشرها بالمجتمع لتعم الفائدة المرجوة منها بين الاوساط المثقفة بشكل عام من جهة والملاكات الاكاديمية من جهة اخرى.

ان الموضوعات المنشورة للاعوام مابين ٢٠١٢-٢٠١٦ قد تجاوزت الثلاثين مقالا وبحثا شملت موضوعات متعددة وواسعة. فالموضوعات التي تناولت التربية والتعليم خلصت الى الدور الذي يضطلع به هذا القطاع في عملية التنمية الشاملة التي توصل المجتمع الى الازدهار الاقتصادي والثقافي والصحي. ومن هنا ظهر مفهوم الثقافة التي تعد روح العملية التعليمية وهي الضامنة لسلامة وجودة مخرجاتها واستمرارية رقيها.

كما ان الموضوعات التي تناولت التربية والتعليم والثقافة ركزت على اهمية اعتبار الثقافة عنصرا اساسيا من عناصر نشأة الابداع وتشجيع التفكير الخلاق لدى المتعلمين وجعل التعليم المنتج والمشارك في البناء وتطوير الموارد البشرية بالمبادرات والافكار والابداع ، بدلا من ان يكون عبئا على المجتمع وموارده.

ومن الضروري ان يكون هدف الثقافة هو الحفاظ على قيم المجتمع ونشرها واتخاذ الخطوات لضمان تربية الاجيال في المستقبل عليها. كما ان الثقافة تسعى لغرس جذور المواطنة وترسيخ قيم اكثر تجديدا وموضوعية وحيوية مثل التعلم الذاتي والتفكير الاستقرائي والمحاكمة الفعلية للقيم الصالحة وربط السلوك بالقدوة.

ولابد من اشراك جميع الاطراف المعنية بنشر الوعي الثقافي عن المؤسسات الشريكة لوزارة الثقافة التي منها منظمات المجتمع المدني ووزارتي التربية والتعليم العالي والرعاية الاجتماعية ودوائر الاوقاف والاعلام وباقي المؤسسات المسؤولة التي لها دور في التنمية البشرية.

ان الثقافة والتربية والتعليم لايمكن ان تأخذ ابعادها الحقيقية ان لم تكن عابرة للحدود من خلال توثيق التعاون مع الجامعات العربية والاقليمية والدولية وتبادل الخبرات العلمية والثقافية.

لم تكن الموضوعات المنشورة مقتصرة على الجانب التربوي والتعليمي والثقافي بل تجاوزت ذلك الى تطوير العنصر البشري وخاصة تطوير اداء اعضاء الهيئات التدريسية وان الوقت قد حان لوضع الضوابط والاسس للعمل بالاجازات او الرخص لكل من يرغب ممارسة العمل الاكاديمي في الجامعات العراقية والكليات والجامعات الاهلية والذي يوجب على من يتقدم للتعيين ليصبح عضو هيئة تدريس في الجامعات ان يحصل على شهادة او اجازة ممارسة التدريس في الجامعات العراقية .

ان رعاية الطلبة في مراحل الدراسة كافة لابد من شمول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بالرعاية الكاملة وان يعمل بمفهوم تقبل هذه الشريحة في المجتمع حيث ان الاعاقة ليست ذنب من يصابون بها ، وهم في واقع الحال كثيرون في مجتمعنا العراقي وليس لدينا احصائيات عنهم بشكل دقيق وبالاخص الاعاقة النفسية والوجدانية ، فهم لديهم مشاعر انسانية مرهفة ولذلك من واجبنا التعامل معهم بما يتناسب مع انسانيتهم البشرية ، وعلينا الاهتمام برفع قدراتهم المهنية والعقلية وتنمية ملكاتهم وطاقاتهم عبر برامج تأهيلية وتنموية . ويجب على المجتمع العراقي ان يلعب دورا في دعم حق الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم وتحقيق دمجهم الكامل في المجتمع على اعتبار انهم افراد عاملون وفاعلون في التنمية المجتمعية .

لقد تطرقت عدة مقالات الى تاريخ التعليم العالي الذي تأسس سنة ١٩٠٨ من خلال تأسيس كلية الحقوق وتبعها بعد ذلك تأسيس كليات اخرى ثم بعد ذلك تأسست جامعة بغداد سنة ١٩٥٧ وفي عام ١٩٦٧ أسست جامعتا البصرة والموصل ، واستمرت المسيرة الطويلة للجامعات الحكومية والاهلية الى عام ٢٠٠٣ حيث اصبح عدد الجامعات في الوقت الحاضر ٣٥ جامعة حكومية و ٥٥ جامعة وكلية اهلية.

ان استهداف الاكاديميين العراقيين بالقتل والتشريد بعد عام ٢٠٠٣ اريد به استمرار ازمة التعليم العالي الذي اسفر عن ايقاف مخططات التنمية البشرية بفرض تناسي الازمة الحقيقية من تهديم وتخريب وافساد.

ان هذه الازمة قد تشكلت وتمت واستفحلت بسبب التمييز والتفرقة والحروب وعسكرة الجامعات وتسييسها ، اضافة الى العزلة الدولية وعدم التواصل مع الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية .

وقد انحرفت اهداف التعليم العالي وانحطت لتغدو مجرد تعليم سطحي لمنح شهادات معظمها لاتؤهل الخريج لاحتياجات سوق العمل فضلا عن عدم تبني الابداع والتفكير الخلاق وغياب الايمان بربط الجامعة بالمجتمع وضعف المواطنة والاخلاص وعدم اتخاذ البحث العلمي الهادف لحل المشاكل الوطنية ، ونتيجة لذلك لم تستطع اي جامعة عراقية الوصول الى اي مرتبة في التقييم لمستوى افضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم ضمن تصنيف شنغهاي العالمي .

وعلى الرغم من التحديات الحالية وتأثيرها في تراجع مؤسسات التعليم العالي والجامعات العراقية الا ان الجوانب المشرقة لازالت فاعلة وتحسب

لصالح مؤسسات التعليم العالي ولصالح منتسبيها. وان التغيير والتطور المستمر ومتابعة المستجدات العلمية واعتمادها ونقل التكنولوجيا وتوطينها لاتقوم به الوزارة لوحدها دون الجامعات المرتبطة بها ، وان وضع الاستراتيجيات وتوثيق خطوات تنفيذها هو الضمان الاكيد لوضع معايير واسس عملية للبناء والاصلاح والتغيير والترصين التي توصل بالنتيجة لبناء اسس خاصة لمقاييس جودة التعليم العالي ، وليكن احد هذه الاسس هو وضع معايير التميز في قبول طلبة القرى والارياف وابناء العوائل المحرومة وكذلك حث وتهيئة الاكاديميين بأن يكونوا تدريسيين باحثين ووضع خطط بحثية هادفة لحل مشاكل المجتمع . كما يجب التأكيد على وضع آليات تقوي الروابط العلمية مع الكفاءات العلمية العراقية في الخارج ومراكز البحوث والجامعات الرصينة وذات الجودة العالية في الخارج ومحاولة تدويل الجامعات العراقية والانفتاح على المحيط العربي والاقليمي والدولي ، وبالاضافة الى ما تقدم فان تطوير الملاكات الاكاديمية لابد وان تأخذ بعين الاعتبار اسس اختيار ممن يتقدم للعمل بمهنة التدريس في مؤسسات التعليم العالي واعتماد العمل بأجازة مهنة التعليم ولمن يجتاز اختبارات ضمن الموضوعات العلمية والنفسية والتربوية (اي العمل بتمهين التعليم) .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة المجتمعات يكون للتعليم العالي الدور الاكيد فيها ، ومن بين هذه العوامل هو البحث العلمي . فمنهجية البحث العلمي وموضوعيته لابد وان توظف في حل المشاكل التي تواجه المجتمع . لقد توجهت العديد من دول العالم الى طرح مفهوم الجامعات المنتجة وهذا المفهوم يجب ان يدرك لا على اساس انتاج السلع والحاجات وانما التركيز على مفهوم اقتصاديات المعرفة . ان الصراع الدولي في الوقت الحاضر لايقتصر على الجانب العسكري والاقتصادي وانما الصراع الاهم هو الصراع المعرفي ومحاولة امتلاك المعلومة ، ومع كون الصراعات الدولية لاحدود لانواعها واشكالها الا ان الصراع المعرفي يبقى هو الاكبر بين الشعوب ، ولهذا فأن قوة الشعوب تكمن في وعية الابحاث التي تقوم بها مؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعات على وجه التحديد هي التي تشكل الخطورة الاكبر وهذا ما يدر على الدول المبالغ الكبيرة تحت اطار اقتصاديات المعرفة.

ان بناء التعليم العالي وفق هذه الرؤى والتي وسعت العديد من المفاهيم التي سبق وتطرقنا اليها آنفا اضافة الى شفافية انتقاء العاملين في الدرجات الخاصة والتوسع في ترصين التعليم العالي والعمل وفق مبادئ العمل التطوعي وتشجيع البحوث التطبيقية وتدويل العمل الجامع وشفافية تقويم الاداء . كل هذه الافكار قد تم تناولها بشكل او بآخر كان الهدف منها مخاطبة الاكاديميين واصحاب القرار الى اخذها بعين الاعتبار عند رسم الخطط والاستراتيجيات للنهوض في واقع التعليم العالي نحو الاحسن ، وهذه الموضوعات المنشورة سابقا أصبح الجزء الاكبر منها حيز التنفيذ مما يدل على اصالة وموضوعية الافكار المطروحة.

وان هذا التقديم هو الجزء اليسير الذي حاولنا التطرق اليه وهناك اشياء كثيرة وكبيرة قد حصلت منذ آب ٢٠١٦ الى الوقت الحاضر وهناك المزيد .

والله وليّ التوفيق

الاستاذ الدكتور عبد الحسين غانم صخي
خبير ورئيس المجلس الاستشاري
وزارة التعليم العالي وابحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم
تقديـــــم

مازال لقائي الأول بطيب الذكر الدكتور عبد الرزاق العيسى كأنَّه الساعة على الرغم من مرور أكثر من عقد عليه، ولم أكن على معرفة بالرجل حين ذاك، ولكنه كان ملء السمع والبصر في الوسط الأكاديمي العراقي. وكان ذكره الطيب محل تقدير وتنويه أيضًا في أوساطنا بهولندا.
وكتب الله لي سبحانه حج بيته الحرام في أواخر سنة ٢٠٠٧م، وعلمت من بعض حجيج مدينتنا النجف الأشرف الذين التقيتهم أن الرجل وُفِّقَ للحج في ذلك العام أيضًا، فحرصت على زيارته كي أتعرف على هذه الشخصية الوطنية التي شاركت بحفظ ممتلكات جامعة الكوفة من السلب والنهب والتخريب أيام الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣م، ومثله قلة من أبناء العراق الغيارى الذين عرضوا أنفسهم للموت في سبيل الحفاظ على الأملاك العامة.
ولا أحدثك عن مدى دهشتي حين التقيت الرجل، إذ رأيته بعين بصيرة منصفة ليس كمن عرفت من رؤساء جامعات العراق من قبل، فقد استقبلني ببساطة متناهية، وبحفاوة تتجاوز قدري وكأني من أصدقائه الذين فارقهم منذ زمن بعيد، وما إن أخذت مقعدي حتى بدأنا نتقاسم هموم الوطن وأحزانه، وشعرت أن الرجل يرغب أيضًا أن يبثني بعض همومه، وما عاناه من تعب كي يحافظ على جامعته ويرتقي بها ولاسيما أنها امتداد للصرح العلمي الشامخ مدينة إمام المتقين عليه السلام.
كانت أغلب أحاديثنا تدور حول مسيرة جامعة الكوفة، وكيف استطاع رفقة ثلة من الخيرين من إنقاذها من النهب والدمار أيام غياب الوعي، وعن الجهد الذي بذله في سنيات عمله بها منذ تكليفه برئاسة قسم الكيمياء سنة١٩٨٠م لحين اختياره رئيسًا لها سنة ٢٠٠٦م، وعن الطموح الذي تطلع إليه فِي أن يرتقي بها إلى مصاف الجامعات العالمية، وهو أمر ليس بهيِّنٍ في ظروف اتسمت بالابتعاد عن الوعي والمواطنة الحقة على الرغم من الشعارات التي تتحدث عن الديمقراطية والتطور والحرص، وهي شعارات مازال يرافقها نهب للمال العام، وتدخل هذا أو ذاك من مسؤولي الدولة لتحقيق مآرب شخصية لا علاقة لها بالمواطنة.
وحدثته أيضًا عن مسيرة الجامعات بهولندا، وعن ميزانية الدولة التي خصصت سبعة وثلاثين مليار يورو لمساعدات التعليم والبحث العلمي،

١١- اعتماد التعيين بالعقود وليس بالتعيين الدائم لمنتسبي التعليم العالي من تدريسين وكوادر ولغاية خمس سنوات للتأكد من كفاءتهم وتعاملهم التربوي وعلميتهم ووطنيتهم.
١٢- تطبيق الضوابط والقوانين بكل دقة ومصداقية وعلى جميع منتسبي الجامعات وكذلك التوصية للعمل بها في مؤسسات وزارة التربية لضمان جودة مدخلات التعليم العالي وعندها سنكون قد ضمنا جودة مخرجات التعليم العالي.

http://www.metro-iq.com/?p=10498

المنـــاهج التقليدية والواقـــع الصحي

أ.د.عبدالرزاق عبدالجليل العيسى

قد يظن البعض ان ما اكتبه هو ضمن واقع التنظير الكثير على الساحة العراقية لكن تجربتي العملية في جامعة الكوفة ونتائجها تتيح لي امكانية رسم الخطوات العملية على صعيد التطبيق التي كانت اولها اعادة النظر بالمناهج الدراسية وطرائق تدريسها . لقد تم انشاء شبكة شبه متكاملة ومتاحة الفرص للقيادات الجامعية والتدريسيين والاداريين لاكتساب المهارات المهنية التخصصية العلمية والثقافية وضمن الصلاحيات الممنوحة لنا وكانت البداية في التغيير هي المناهج وطرائق التدريس في كلية الطب التي قد يظن البعض انه شأن خاص بأساتذتها وطلابها ومخرجاتها وهي لا تهم احداً سواهم، لكن الحقيقة التي يجب ان يدركها الجميع، هي أنها خاضعة لمنظومة الواقع الصحي وحياة الانسان وانعكاساته على المجتمع العراقي . فالذين يدخلون كليات المجموعة الطبية ومن ضمنها كلية الطب هم المتفوقيين وزبدة الطلبة من خريجي الاعداديات ، ما عدا الاستثناءات التي نأمل أن تتوقف ، وهم مستقبل خدمتنا الصحية وعمادها الذي يمس صحة المواطن بشكل خاص والتنمية البشرية بشكل عام .

لقد كان الاهتمام الاول من قبل الهيئة الكبرى المسؤولة عن صحة العالم ألا وهي منظمة الصحة العالمية قبل ثلاثين عاماً بالمناهج الطبية إذ اوصت كليات الطب وكان عددها عالمياً حينذاك يبلغ الف وثلاثمائة كلية ان تبدأ بإعادة النظر في مناهجها التقليدية, التعليم الطبي المعتمد على المادة Subject--Based Medical Education، ومن ثم تغييرها لكي تتلاءم مع البيئة التي تحيط بتلك الكلية ومع حاجات المجتمع وتركز على المشاكل الصحية الحقيقية لغالبية المواطنين من مختلف المجتمعات. ففي عام ١٩٩١ عقدت المنظمة وبالتعاون مع جامعة واشنطن / سياتل الامريكية مؤتمرا عالميا لإقرار الاطار العام لخطة (العمل من اجل التغيير) ، وفي عام ١٩٩٣ انعقد مؤتمر شيربروك في كيباك الكندية تحت شعار (العمل بما يخدم المجتمع والرعاية الصحية) .

ومن التوصيات التي صدرت من تلك المؤتمرات حفزت الادارات في كليات الطب العالمية بالتسابق في تغيير مناهجها التقليدية لتتخذ من المناهج التكاملية والتعلم بحل مشكلة صحية او بما يسمى بالتعلم بدراسة الحالات المرضية

والتركيز في الدراسات الاولية على مقررات طب المجتمع والرعاية الصحية الاولية والاوبئة المتوطنة ولكن البعض من كليات الطب في الجامعات الامريكية والبريطانية والكندية ابقى التدريس ضمن المناهج التقليدية وفتح المسار الدراسي الحديث وضمن المناهج التكاملية امام الطلبة ومنحهم الحرية للاختيار لتكن النتيجة بعد سنوات قليلة باختيار الطلبة بشكل شبه كامل للمسار ضمن المناهج التكاملية والمنظومة التابعة لها والتي يمكن وضعها في ثلاثة انظمة وهي :-

١. التعليم الطبي الموحد Integrated Medical Education .
٢. التعليم الطبي المعتمد على الكفاءة Competence Based. Medical Education
٣. المنهج المعتمد على الطالب او التعلم الفاعل وليس السطحي Student-centered curriculum

أن القرارات التي اتخذت لتغير المناهج الدراسية وطرق التدريس عالمياً واسبابها، كما اشار لها أ.د نزار الحسني في احد محاضراته، لتساير الاتي :-

١. النمو المتسارع في المعلومات الطبية .
٢. التطور في التقنيات الطبية .
٣. التباين في طبيعة الامراض .
٤. التغيير في طرق واساليب الرعاية الصحية .
٥. التغيرات البيئية والمشاكل النفسية والاجتماعية الناتجة من الكوارث والنزاعات والحروب .
٦. ضرورة تحسين طريقة معاملة الاستاذ لطلبته والطبيب لمرضاه .

شهد عام ١٩٢٧ تأسيس اول كلية لدراسة الطب، كلية الطب العراقية الملكية في بغداد ومؤسسها هاري سندرسن باشا وقبل في الدفعة الاولى اثنا عشر طالب، وحالياً توجد ثلاثة عشرين كلية ثلاثة منها تم إنشاؤها خلال ١٩٦٠-١٩٧٠ والباقي انشأت مابعد ١٩٧٨ ولغاية ٢٠٠٧ . مما يؤسف القول أن المستوى الحالي لخريجي هذه الكليات هو في كثير من الاحيان دون مستوى الطموح ولأسباب كثيرة ويمكن الاشارة لبعضها وهو المناهج الدراسية والتدريبية وطرق التدريس في معظم الكليات والذي لايزال تقليدياً ومن دون تطور ومنذ اكثر من ثلاثين عاماً اعتماداً على اسلوب التلقين

والاملاء والمحاضرات المستنسخة وطريقة التدريس تعتمد اعتماداً كلياً على التدريسي ومهاراته وعدم اعطاء الطالب دوراً تفاعلياً تتيح له فرصة التفكير المستقل والابداع والابتكار والبحث العلمي والتعليم الذاتي واعتبار الامتحانات هدف للدراسة وليس اداة لقياس وتطوير مستوى الطالب علاوة على اسباب مهنية وفنية اخرى .

تلك الاشارات وضمن معايشتي كأحد تدريسيي كلية طب الكوفة لـ ٢٦ سنة وخلال ادارتي للجامعة ٢٠٠٦-٢٠١١ وضعت ضمن اولوياتي اعادة النظر بالمناهج الدراسية وطرائق التدريس وكتبت للوزارة بضرورة اعادة النظر بالمناهج الدراسية عموماً ومناهج كليات الطب خصوصاً كونها ترتبط بصحة المواطن العراقي للتغلب على التراجع الذي حصل لها خلال حقبة الحروب وبما يسمى بالحصار الاقتصادي ١٩٨٠- ٢٠٠٣. لقد انيطت صلاحية تغيير المناهج الدراسية الجامعية بموافقة لجان من عمداء الكليات ذات التخصص الواحد . وكان اقتراحنا وقتها ان ترتبط الاقسام العلمية المتشابهة او الكليات ومن نفس التخصص في الجامعات العراقية بأحد الاقسام او الكليات المناظرة لها في احدى الجامعات المتقدمة خارج العراق وبمبدأ التوأمة وتشكل لجان تنسيقية من المؤسستين لرسم خطط تغيير أو تعديل البرامج الدراسية ولكن ما يؤسف له أن ردود الافعال في بعض كليات الطب وتدريسييها هو مقاومة التغيير وعدم الموافقة .

في عام ٢٠٠٨ كانت خطواتنا الاولى في بداية المشروع بتعديل المناهج في كلية الطب وبإيمان السيد عميد كلية الطب بضرورة اعادة النظر بفلسفة واهداف ورسالة الكلية ومناهج سنواتها جميعاً لتتلاءم مع توجيهات منظمة الصحة العالمية لانها تهم صحة مجتمعنا بأسره وليست شأناً اكاديمياً كما يزعم البعض من غير المتطلعين والدارسين للبرامج الحديثة وبعضهم حتى لو قرأوا فهم لا يأبهون بمستقبل بلدهم ومواطنيهم وممن لم يدرسوا السلوك المهني أو الطبي وماهي المسؤولية المناطة بهم وطبيعة واجباتهم ضمن الضوابط والقوانين المعمول فيها في جميع بقاع العالم بالإضافة للتعاليم السماوية . لقد تم الاستعانة بأحد كوادر كليات الطب الاسترالية والعراقي الاصل ومن خلال استضافته في كلية الطب ولمدة ثلاث اشهر ليقود اولى خطوات تعديل المناهج ضمن عدد محدود من الطلبة

تم اقناعهم بتجربة اولية ليلتحق بهم آخرون من الطلبة وبرغبتهم وارادتهم للدراسة ضمن المناهج الحديثة وبالنظام التكاملي الموحد والاعتماد على الكفاءة وتجربة التعلم عن طريق حل المشكلة وبعدها اجريت عملية استفتاء للطلبة في نفس العام لتظهر النتائج الايجابية والرغبة بضرورة التغيير .

لقد اغتنمنا فرصة الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي والقنصلية البريطانية لتأهيل الاقسام العلمية في الجامعات العراقية والطلب بتخصيص المبلغ المناسب للشروع بعملية تحديث المناهج والبرامج الدراسية الطبية وتأهيل كوادر كلية الطب ضمن البرامج الدراسية الحديثة والمتبعة في جامعة لستر البريطانية وبالتنسيق مع احد كوادرها من العراقيين ، الاستاذ الدكتور محمد الازري ، ليعمل كمنسق ومتابع لعملية التغيير وبالاستعانة بالمؤتمرات الفديوية والمنظومة الفديوية المتوفرة في جامعة الكوفة تم تأهيل اكثر من مائة تدريسي واصبح الايمان الكامل للمخلصين من اساتذة الكلية بضرورة التغيير بالإضافة الى الاستجابة وردود الافعال الايجابية من الطلبة وبشكل كبير . لقد مضى حوالي العقدان على توجيهات منظمة الصحة العالمية لكليات الطب بضرورة تغيير مناهجها واكثر من اربعة اعوام على تهيئة مستلزمات التغيير واهتمام جامعة الكوفة بتحقيق هذا التغيير والذي بدأ فعلاً ولكن ضمن محددات لحين موافقة الوزارة بالإضافة الى ماتبقى هو وضع الاستراتيجيات والتنسيق مابين وزارتي التعليم العالي ووزارة الصحة ، كليات الطب ومديريات الصحة ، بعد الايمان بضرورة التغيير ، للصلة الوثيقة مابين المناهج والتدريس والاستعانة بالمراكز الصحية في القرى والاحياء السكنية لتدريب الطلبة في قلب المجتمع وليس الاكتفاء حصراً بالمستشفيات التعليمية او الجامعية كذلك يحتاج العمل للتوأمة بين كليات الطب العراقية مع نظيراتها في جامعات متقدمة وكما حصل لكلية طب الكوفة بالإضافة للتنسيق بين تلك الكليات والتعاون بالعمل الجاد للوصول الى البرامج المثالية ولمستقبل خدمات صحية مثالية تخدم الجميع بما فيهم العاملون عليها .

لقد كانت الفرصة المناسبة حين استلمنا ادارة الدائرة الثقافية في لندن (تشرين الاول ٢٠١١ لغاية مايس ٢٠١٢) حيث عُقدت مجموعة من اللقاءات مع كثير من الاطباء الموجودين في الساحة البريطانية ومن

المتفانين الراغبين والملهوفين لخدمة العراق والعراقيين لذا طرح موضوع الآليات والاساليب والطرق المناسبة للنهوض بالواقع الصحي العراقي في خمس مؤتمرات وندوات اقامتها الدائرة الثقافية في لندن وبحضور جمع من الاكاديميين العراقيين ومن الاطباء الموجودين في الساحة البريطانية واحد المؤتمرات كان برعاية معالي وزير التعليم العالي وآخر برعاية رئيس لجنة الصحة في البرلمان العراقي وكانت اولى التوصيات في جميع تلك اللقاءات هي ضرورة البدء بتحديث المناهج والتدريسيات في كليات الطب والالتزام بالسلوك المهني الطبي والتركيز في التدريب في الدراسات الاولية والضوابط والقوانين والتعاليم السماوية التي توصي باحترام النفس البشرية والتفاني لسلامة وصحة الانسان حيث ابدى معظمهم استعداده للتعاون والمساعدة في كافة السبل لإنقاذ الواقع الصحي العراقي بدءاً من المناهج والتدريسيات والتدريب للطلبة والكادر الصحي والكشف والتشخيص واجراء العمليات للحالات المرضية في جميع مناطق العراق وكما حصل فعلاً خلال مشاركة ثلاثة عشر منهم ككادر طبي اكاديمي متقدم لحضور المؤتمر الذي اقيم في كلية الطب جامعة الكوفة في شباط ٢٠١٢ منطلقين من مبدأ انساني اولاً ووفاء للتربية الاصيلة والتعليم الاولي الجامعي الذي حصلوا عليه في العراق الحبيب .

وختاماً يمكن القول أن جميع الظروف والمستلزمات متوفرة للشروع بتحديث مناهج كليات الطب وللحصول على خدمات صحية متقدمة ولخطوات وخطط اخرى وسريعة لتغيير جميع مناهج وتدريسيات باقي التخصصات في الجامعات العراقية وبالاعتماد على المراكز العالمية التخصصية ، والخطط المتبعة في الاقسام العلمية ذات التصنيف المتقدم عالمياً .

http://www.metro-iq.com/?p=10478

التّربية والتّعليم والثّقافة..... قاعدة التّنمية البشريّة (١)
لاعتماد البرامج الثّقافيّة في المؤسّسات التّعليميّة

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

يؤدي قطاع التّربية والتّعليم العالي دوراً أساسيًّا ومباشراً في عملية التّنمية الشّاملة مضمّنًا أهدافه لازدهار الاقتصاد والنّهوض بالواقع الصّحيّ والثّقافيّ والاجتماعيّ الذي يؤدي بالتّالي إلى تحسين نوعية الحياة لجميع شرائح المجتمع وأفراده. وكثيراً ما كُتب عن عوامل وأسباب تردّي هذين القطاعين وتراجعهما، كما كُتب باستفاضة عن المقترحات والحلول للنّهوض بهما بوصفهما عنصرين ارتبط أحدهما بالآخر وما لهما كذلك من ارتباط مباشر بتنشئة وتعليم كوادر المستقبل وتعليمها في شتّى حقول التّخصّصات العلميّة والمهنيّة المختلفة متناسين قطاعاً مهمًّا متلازماً ومرتبطاً مع القطاعين أعلاه، وهو قطاع الثّقافة لما له من دور مهم وفعّال يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التّنمية البشريّة وفي جودة مخرجات تلك الكوادر، كما يساهم في تعزيز الحالة الوطنيّة والمواطنة وتوسعة آفاق تفكير الشّباب وتطلعاتهم ليكونوا مبادرين ورياديين في العمليات التّطويريّة في حياتهم العمليّة. لذلك يعدّ تركيزنا على دور الثّقافة والاستراتيجيّات الواجب رسمها واتخاذها من الضّرورات الملحّة والأساسيّة في عمليّة التّنميّة البشريّة الشّاملة .

إنّ للثقافة دوراً أساسيًّا ومهمًّا في إنجاح قطاعي التّربية والتّعليم وخلو العملية التّعليميّة من العناصر الثّقافيّة، سواء في المناهج أو الرّؤيا أو الرّسالة أو الأهداف أو أساليب وطرق التّدريس أو الإدارة التّربويّة أو غيرها من الوسائل التي يمكن اعتمادها لنشاطات لا صفية، سيضعف العمليّة بأكملها. فالتّربية والتّعليم من غير ثقافة كمَنْ يزرع زرعاً، ويرويه بالماء، ولكن من غير هواء أو شمس أو سماء أو كعيش إنسان في بيئة تتوفر فيها جميع العناصر الحياتيّة لكن من غير وجود بشر أو رفيق بالقرب منه. إنّ الثّقافة هي روح العمليّة التّعليميّة

وهي الضّامنة لسلامة وجودة مخرجاتها واستمراريّة رقيّها باستمراريّة النّتائج وترسيخها في العقل والوجدان وفي أوصال المجتمع ووشائجه .

إنّ دمج العناصر الثّقافيّة من قيم إنسانيّة وأخلاقيّة وآداب وسلوك راق وعمل إبداعيّ وغيرها بالمادة التّعليميّة سيؤدّي إلى منح المادة التّعليميّة قيمة إضافيّة وأهميّة كبيرة للمتعلّمين، وسيكون انتفاعهم منها متزايد باطّراد .

إنّ الثّقافة تعدّ عنصراً أساسيًّا من عناصر نشأة الإبداع وتشجيع التّفكير الخلاق لدى المتعلمين، وجعل التّعليم المنتج والمشارك في البناء وتطوير الموارد البشريّة بالمبادرات والأفكار والإبداع، بدلاً من أن يظلّ عبئاً على المجتمع وموارده .

ومن ناحية أخرى فإنّ مزج الثّقافة بالتّعليم يساعد في تسخير بعض الطّاقات الشّبابيّة واستهلاكها، ويوجّهها للنّواحي الايجابيّة بدلا أن تُستغل للنّواحي السّلبيّة مما تؤدي في بعض الأحيان للعنف في المؤسّسة التّعليميّة، كالمدرسة أو الكليّة أو المحيط والبيئة المجتمعية سواء بين الطّلبة أنفسهم أو بين الطّلبة وما حولهم من باقي شرائح المجتمع بدءاً من عائلاتهم وصولاً إلى المسؤولين عن تعليمهم أو إدارة المؤسسة التي يتعلّموا فيها أو شرائح المجتمع المحيط بهم. فالثّقافة عندما تبرمج مع التّعليم ،وتُدمج به، وتصبح أحد مؤشّرات التّعيين ومعاييرها في المؤسّسات التّعليميّة، تكون واحدة من الوسائل النّاجعة للتّخفيف من العنف الشّبابيّ والتّوتر وتراجع سلوك التّسامح والمحبة والألفة والتّعاون داخل المجتمع، كما تعمل على التمسّك بالكوادر المثقفة والمبدعة والمبادرة مهنيًّا وسلوكيًّا، وتعمل على استثمارها خير استثمار.

إنّ دمج الطّلبة في المدارس والجامعات بالأنشطة الثّقافيّة إلى جانب الأنشطة التّعليميّة تضمن انخراطهم في قنوات تعزّز حسن أدائهم الايجابيّ وتفريغ طاقاتهم بما هو مفيد ويساعد على الارتقاء بوعيهم ومستوى تفكيرهم أو إبداعهم. وهذا بدوره سيؤدّي في وقت مبكر إلى اكتسابهم عادات ثقافيّة ممارستها تشير صراحة إلى تميّز الفرد وتؤدّي كذلك إلى رقي المجتمع وتقدّمه. فالتوجّه لاستثمار الأوقات في المطالعة الهادفة أو حفظ مقاطع شعريّة أو دراسة مقوّمات حضارات انقرضت بالإضافة للعوامل والميزات لشعوب العالم المتقدّم الحالي أو تعلّم التّقنيات الحديثة من التخصّصات البعيدة عن تخصص المتعلّم وممارسة بعض التّطبيقات عليها أو مشاهدة العروض المسرحيّة الهادفة البنّاءة أو زيارة

معارض الرّسوم التّشكيليّة أو زيارة المتاحف أو الأماكن السّياحيّة أو غيرها من الوسائل التّرفيهيّة الثّقافيّة التي تُعدّ من العناصر التي تساعد في بناء ثقافة الفرد.

أمّا نقص المادة الثّقافيّة والممارسات غير المنهجيّة المسمّاة بـ" باللاصفيّة" في النّظم التّعليميّة في أي مجتمع سيعرّي المظاهر السّلبيّة، ويفضحها، ويغلبها، ثم يهزمها دون شكّ، ولذا فإنّ جزء من مستقبل التّنمية الشّاملة والاجتماعيّة يقع على عاتق المخطّطين والمسؤولين في وزارة الثّقافة وبالتنسيق مع مسؤولي وزارتي التّربية والتّعليم العالي، وذلك عبر التّخطيط لدمج المواد الثّقافيّة بالبرامج الدّراسيّة وتأهيل التّدريسيين في شتّى مستوياتهم لأخذ أدوارهم في تنشيط العوامل الثّقافيّة وإغناء العمليّة التّربويّة بالمحتوى الثّقافيّ بالإضافة إلى وسائل تتخذ وتبرمج ويُخطّط لها من قِبَل إدارة المؤسّسة التّربويّة أو التّعليميّة، وهي وسائل تتباين بين مرئيّة ومسموعة ومقروءة وغيرها من الأدوات والمستلزمات والمرافق التّرفيهيّة التي ستصقل مهارات الأطفال والشّباب خارج القاعات الدّراسيّة.

ولابدّ من التّنسيق بين المؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة والمؤسّسات الثّقافيّة الرّسميّة وشبه الرّسميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ وكذلك بمساعدة المتخصّصين من التّربويين والأكاديميين سيجعل العمل هادفاً وفعالاً في النّهوض بعوامل التّنميّة البشريّة وبمثلثها التّربية والتّعليم والثّقافة ،وهذا ما سنشير إليه في مقالتنا اللاّحقة (التّخطيط لاستراتيجيّة الثّقافة) .

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=8045

التّربية والتّعليم والثّقافة..... قاعدة التّنمية البشريّة(٢)
التّخطيط لاستراتيجيّة الثّقافة

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

وصلتني إشارة من أخ صديق ينصحني بضرورة تعريف الثّقافة وعدم مزجها بالتّربويّات والوطنيّات والأخلاق، شافعاً نصيحته بفرضية متفائلة مفادها أن كلّ شخصيّة تربويّة أو أكاديميّة في مجتمعنا هي شخصيّة مثقّفة.
لكّنني مجبرٌ إخلاصاً للمصداقيّة على أن أقول بصدق وصراحة وبكلّ أسف إنّ هذا غير متوفّر لدينا في بيئتنا التربويّة والأكاديميّة بالشّكل المطلوب والمرجو.

الثّقافة هي السّلوك والذّوق والأخلاق والوطنيّة والتّسامح وحب الآخرين والإدراك السّليم وحسن التّصرف والتمتّع بالقراءة والكتابة والرّغبة في نشر المعلومة ونشر الثّقافة والمساهمة في التّنمية البشريّة مع الطّموح الدّائم للتّسلح بمختلف العلوم والارتواء من منابعها والاطلاع على ثقافات الشعوب وعلى الحضارات الأخرى والاستمتاع بالفنون ،بالإضافة إلى التّخصّص المهنيّ أو الأكاديميّ. أيّ أن المثقف ليس هو الضّليع في تخصّصه فقط، وإنما هو من يكون مطّلعا وخبيراً في تخصّصات أخرى بالإضافة لتميّزه بسلوكياته وممارساته الحياتيّة الخلّاقة. ويمكن القول إنّ الأكاديميّ في بلدان العالم المتقدّم هو مثقف بحكم التّحصيل الحاصل، ولكن للأسف كثيراً ما نجد التّربويّ والأكاديميّ غير مثقّف في بلدان العالم النّامي بما فيها العراق، وفي واقع كهذا يجب علينا التّخطيط لاستراتيجيّة لثقافة تربويّة وطنيّة علميّة فنيّة أخلاقيّة.
فالثّقافة كائن ينمو كما ينمو جسم الإنسان، وكما تنمو أعضاؤه، والعقل البشريّ ينمو كذلك عبر تغذيته بشتّى عناصر الثّقافة دون حصرها في منهج دراسيّ أو تعليميّ، وهذه العناصر تبدو مثل ذبذبات أو إشارات أو نسمات غير محسوسة، مثل الرّياح والنّسمات التي تصنعها حركة أجنحة الفراشات.
ولإعداد هذه الاستراتيجيّة ينبغي أن يتمّ تبنّيها من قِبَل وزارات التّربية والتّعليم العالي والثّقافة بالإضافة لبعض منظّمات المجتمع المدنيّ وفق بحوث

ودراسات واستقصاءات وتحليلات وجلسات عصف ذهنيّ ومشاركات واسعة على المستويين المؤسّسي والفرديّ التي تحتاج جميعها إلى وقت طويل؛ إذ لا يمكن لمؤتمر واحد تقدم فيه أوراق بحث أن يخرج وحده باستراتيجيّة كاملة للدّولة على الرّغم من أهمية ما يمكن أن يقدّمه الباحثون في أوراقهم العلميّة .

إنّ وضع استراتيجيّة للثقافة ذات أهداف محدودة بمشاركة جميع الدّوائر والمؤسّسات المعنية متضمّنة برامج وآليات خاضعة للمراجعة والتقييم وإعادة النّظر لم يعد ترفاً أو طموحاً غير واقعي أو أمراً فائضاً عن الحاجة في عالمنا المعاصر .

لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الدّور الثّقافيّ في التّنمية البشريّة الشّاملة سوى الجهلة، لذلك يجب أن نؤمن بدور الثّقافة في تهيئة العقول للمساهمة الفاعلة في التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة، كما نؤمن بدورها الأصيل والأكيد في تطوير القدرات والخبرات، وفي استثمار المبادرات لتطوير الصّناعة والتّجارة والزّراعة الوطنيّة ولتعزيز الاقتصاد الوطنيّ، وفي إثراء الحياة الرّوحيّة لتحقيق السّعادة للمواطنين.

ومن الضّروريّ أن يكون هدف الثّقافة هو الحفاظ على قيم المجتمع ونشرها واتخاذ الخطوات لضمان تربية الأجيال المستقبليّة عليها لاسيما قيم الصّدق والأمانة بالإضافة لقيم الحرية والمساواة والعدالة واحترام القوانين وحب العمل والإخلاص فيه والتّسامح واحترام الآخر مهما كان جنسه وشكله وعمله وطائفته ودينه ولاسيما ذوي الاحتياجات الخاصّة، ومنحهم الرّعاية اللازمة ضمن البرامج العالميّة لحقوق الإنسان ووضع الآليات لغرس جذور المواطنة لدى الأطفال والشّباب وترسيخ قيم أكثر تجريداً وموضوعيّة وحياديّة مثل التّعلّم الدّائم والتّفكير الاستقرائيّ والمحاكمة العقليّة للقيم الصّالحة وربط السّلوك بالقدوة .

إنّ غياب الاستراتيجيّة الوطنيّة في المجال الثّقافيّ سيكون له شأن في تراجع التّنمية البشريّة وتهديد الأمن الوطنيّ، وسيعرّض المجتمع للتفكيك القيميّ وتفتيت التّماسك الاجتماعيّ بالإضافة إلى ما سيبرز من ظواهر الفساد والعنف المجتمعيّ والتّعصّب وضعف الانتماء الوطنيّ وضعف الوعي السّياسي والإدراكيّ.

إنّ الدّولة -بالتّركيز على وزارات التّربية والتّعليم العالي والثّقافة بشكل أساسيّ بالإضافة لوزارات ومؤسّسات أخرى- هي المسؤولة عن الإعداد لبرامج

التّنمية والانتماء الوطنيّ وزرع قيم المواطنة ونشرها وتعزيزها مع قيم أخرى ضروريّة في المجتمع من شأنها أن تشكّل الحاضنة الثّقافيّة المرتبطة بخطط الدّولة التّنمويّة .

ومن الخطأ أن يُلقى عبء ذلك كلّه على وزارة واحدة بعينها مثل وزارة الثّقافة مثلاً لتناط بها مهمة وضع الاستراتيجيّات للبرامج الثّقافيّة للمجتمع، وأنا أصرّ على عدم قدرة وزارة الثّقافة على القيام بمفردها بتحفيز ثقافة المجتمع، بل إنّ هذا الدّور يجب أن يُلقى على عاتق مؤسسات الدّولة جميعها وعلى المجتمع كلّه وعلى مؤسّساته الثّقافيّة والتّربويّة والعلميّة ومثقفيه المحمّلين بالهمّ الثّقافيّ. ولذا سيصبح لزاماً على الوزارة إشراك الأطراف كافّة في صياغة الاستراتيجيّة، على أن تحتفظ وزارة الثّقافة بالإضافة لوزارتي التّعليم العالي والبحث العلميّ والتّربية بالدّور القياديّ والمنظّم والمشرف والمتابع والمراقب والمقيّم للخطوات العمليّة والتّطبيقيّة للخطط والبرامج المخطّط لها ضمن الاستراتيجيّة.

إنّ الدّور الرّياديّ لوزارة الثّقافة هو رعاية البرامج والمشاريع الفكريّة والأدبيّة والفنيّة المتنوّعة في المجتمعات المحليّة وتفعيلها، وكذلك يجب أن يكون دورها فاعلاً في الارتقاء بأداء المبدعين والمثقفين، وتوفير الآليّات المحفّزة لاستقطابهم ورعايتهم، ويجب كذلك أن تؤمن بالدّور التّنويريّ للمثقف وبتنمية قدرات الإنسان الذهنيّة والعقليّة، وبناء المجتمع وتطويره ضمن منظومة القيم الحضاريّة. وفقاً لذلك كلّه يجب أن تكون رؤية وزارة الثّقافة واضحة، وتُحدّد فيها ماهيّة العمل الثّقافيّ انطلاقاً من مفهوم كلمة (الثّقافة)،ثم تحدّد المكوّنات الأساسيّة للجسم الثّقافيّ وآليّات تنفيذ برامجه. كذلك من الضّروري أن تخرج الوزارة من الأطر التّقليديّة، وأن تبني جسوراً من التّعاون مع المؤسّسات التي لها دور في تعليم النّشء وتثقيفه، مثل وزارات التّربية والتّعليم العالي ووسائل الإعلام والأندية الشّبابيّة والرّياضة للتّعاون في غرس أنماط ثقافية ايجابيّة وفي تعزيز النّسيج الاجتماعيّ والحضاريّ لعراقنا العظيم.

وبشكل أكثر شموليّة يمكن القول إنّ المؤسّسات الشّريكة لوزارة الثّقافة هي منظّمات المجتمع المدنيّ و وزارات التّربية والتّعليم العالي والرّعاية الاجتماعيّة ودوائر الأوقاف والإعلام وباقي المؤسّسات المسؤولة التي لها دور في التّنمية البشريّة، ومن الضّروري أيضاً وضع سياسات للبحث العلميّ للنّهوض بالسّلوك الثّقافيّ وتعديل المناهج الدّراسيّة وخطط التّربية والتّعليم العالي والمؤسّسات

الإعلاميّة بما يرتقي بالثّقافة السّلوكيّة والمهنيّة والوطنيّة والعلميّة والفنية ضمن المبادئ التي أقرّتها الأديان السّماويّة جميعها من تعاليم وقيم سلوكيّة وأدبيّة.

إنّ متطلّبات الاستراتيجيّة تستوجب تحديد الأهداف المشخّصة من قبل الأطراف المعنيّة كافة، وبعدها يتمّ وضع الخطط المتّفق عليها من قِبَل الأطراف جميعهم مع وجود الاستعداد للالتزام والحرص على تنفيذها على أن يتم إعادة تقييم الخطوات المتخذة ضمن فترات زمنيّة محدّدة بعد الاستقصاء والسّؤال عن الشّرائح المستفيدة جميعها، وإعادة النّظر في كلّ مسار متدني التقييم .

ومن الواجب استمراريّة تقديم تحليل موضوعيّ للبيئة الثّقافيّة للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضّعف وتقييم فرص النّجاح وحصر التّحديات، وذلك بإعداد قاعدة بيانات ومعلومات في كلّ ما يتعلّق بالشّأن الثّقافيّ مثل مستوى التّعليم ودرجاته وأنواعه وتوزيعه حسب الفئات المتباينة في شتّى المناطق، ورصد نسبته بين شتّى فئات المجتمع. وكذلك رصد نتاج التّأليف والتّرجمة والأبحاث والدّراسات العلميّة والنّدوات والمؤتمرات الهادفة والاحتفاليّات بالأيام أو الأسابيع العالميّة والوطنيّة وتقييمها واحتسابها، ورصد الفعاليات الثّقافيّة وأعدادها و حصر أعداد مرتاديها ونسبهم، وتصنيف نوعيّة شتّى النّصوص الثّقافيّة الموظّفة في المناهج الدّراسيّة، ورصد نسبها مقارنة بالنّصوص الأخرى الموظّفة في الشّأن نفسه. ومن المهم دراسة برامج النّشاطات والمبادرات اللاصفيّة أو اللامنهجيّة والثّقافيّة ضمن الأيام الثّقافيّة والدّراسيّة في المدارس والجامعات والمعاهد المهنيّة. أمّا العامل والمعيار المهم والمؤشّر لرقي ورفعة الثّقافة هو عدد المراكز أو المدن الثّقافيّة وعدد المتاحف والمعارض الفنيّة والمكتبات والمعالم الأثريّة والتّراثيّة في مختلف المدن الكبيرة والصّغيرة على حدٍ سواء إلى جانب رصد أعداد مرتاديها.

إنّ مستقبل التّنمية البشريّة والنّهوض بالواقع العلميّ والثّقافيّ والاقتصاديّ والصّحيّ والاجتماعيّ منوط بكافة مؤسّسات الدّولة، وهذا العمل يحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير ودؤوب ومخلص وخطّة عمل فرق لا فريق واحد مع الاستعانة بالمتخصّصين من الباحثين وبمراكز للدّراسات والإحصاءات لإجراء الاستطلاعات وجمع معلومات وبيانات. ولا شكّ أنّ وضع الاستراتيجيّة الثّقافيّة هي الخطوة الأولى والأكيدة نحو عراق متقدّم مستديم التّنميّة .

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=8073

اتحاد الجامعات العربية ..... الانتماء والتواصل

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

تأسس اتحاد الجامعات العربية بالقرار المرقم ٢٠٥٦ في ١٩٦٢/٩/٩ من مجلس جامعة الدول العربية بناءً على توصية لجنه الشورى الثقافية والاجتماعية. أنشئت أمانة مؤقتة للاتحاد في القاهرة عام ١٩٦٥وعقد اول اجتماع للمؤتمر العام للأمانة المؤقتة في أيلول من عام ١٩٦٩ ليتخذ قرارا بتحويل الامانة العامة المؤقتة الى امانة عام دائمة وكان عدد الجامعات المنتمية الى الاتحاد في حينها ثلاثا وعشرين جامعة والتي اعتبرت الجامعات المؤسسة للاتحاد .

في عام ١٩٨٤م نقل المقر العام من مدينة القاهرة الى مدينة عمان –المملكة الاردنية الهاشمية .

ومن ضمن الاهداف التي اسس في ضوئها الاتحاد ما يأتي :

١. العمل على دعم الجامعات العربية لإعداد انسان قادر على خدمة وطنه ومجتمعة.
٢. يعمل الاتحاد على تهيئة الاجواء لتأسيس اتحادات بين الكليات المتناظرة وتسهيل تناول اللقاءات بين هيئة التدريس والطلبة.
٣. اقامة الندوات والمؤتمرات المتخصصة لتطوير المناهج الدراسية او البحث في المستجدات ضمن معايير جودة مؤسسات التعليم العالي.
٤. اصدار المجلات العلمية، والتي وصل عددها ١٦ مجلة، بمختلف التخصصات العلمية للبحوث والدراسات الصادرة من جميع الجامعات الاعضاء ومراكز البحوث والمؤسسات العلمية العربية.
٥. تبادل المعرفة من خلال تسهيل اجراء البحوث العلمية المشتركة بين الجامعات الاعضاء بما يخدم ،بعضها ، في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

والتنموية العربية.

٦. العمل على ربط الجامعات والكليات بشبكات الاتصال الكترونيا بهدف التنسيق للتكامل العلمي .

لقد تغيرت اهداف وتطلعات ومسيرة الاتحاد بعد تواصلها مع الكثير من المؤسسات العلمية العالمية والجامعات في الدول المتقدمة لتتخذ كثيرا من المفاهيم والقيم الحديثة، والتي يعنى بعضها بجودة التعليم العالي، واستخدام التقنيات الالكترونية او تكنولوجيا الاتصال والتواصل، التي ادت للعولمة، لتؤدي لظاهرة التعلم العابر للحدود. لذا اصبحت اهداف الاتحاد لا تقتصر على توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق العلاقات والمشاركات العلمية والثقافية فيما بينها بل شرعت بالتنسيق واقامة علاقات بمجالات علمية مختلفة مع الجامعات والمؤسسات العلمية الاقليمية والدولية ذات الصلة بمستجدات العصر وتقنيات التعليم وانماطه الحديثة للتطلع نحو افاق التدويل والعولمة. وضمن رؤية الاتحاد هو تحقيق النهوض بالتعليم الجامعي وتفعيل التكامل بين الجامعات العربية لتحافظ على وحدتها الثقافية والحضارية بما يخدم تنميتها البشرية واستحداث برامج تعليمية مرتبطة باحتياجات المجتمع والعمل على اعادة صياغة المنظومة التعليمية ومكوناتها بدمج العالمين الافتراضي والحقيقي. لقد بلغ عدد الجامعات المنتمية الى الاتحاد هو ٢٦٠ جامعة ،من مجموع اكثر من ٥٠٠ جامعة من مختلف الدول العربية، بالإضافة لمجموعة من الجامعات الاوربية كأعضاء مساندين او استشرافيين.

ضمن احدث النشاطات المتميزة التي اقامها الاتحاد وبالتعاون مع جامعة دويستو الاسبانية، وبالإضافة لعدد من الجامعات من بريطانيا وهولندا وقبرص ومالطا وفرنسا وايطاليا واليونان واسبانيا، لزج ثلاث وعشرين جامعة عربية في مشروع ضبط وتوأمة مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي يعتبر احد المشاريع الريادية التي يعمل عليها الاتحاد ما يخدم التعاون والتنسيق والاتفاق مع الجامعات الاوربية لتهيئة بيئة ومناخ ملائم للعمل المشترك بما يتعلق بتبادل الطلبة واعضاء هيئة التدريس ونشر البحوث المشتركة وعقد المؤتمرات والندوات العلمية.

وضمن نشاطات الاتحاد لعام ٢٠١٤ هو رعاية اجتماعات وترؤس الدورة ٤٧ للمؤتمر العام الذي اقيم في جامعة الشرق الاوسط في المملكة الاردنية الهاشمية- عمان وبحضور اكثر من ٢٠٠ رئيس جامعة او من يمثله وذلك ليومي ٢٧-٢٩ /٣/٢٠١٤ ولكن وللأسف لم يحضر من الجامعات الرسمية العراقية او من يمثلها سوى اثنين هم مساعد رئيس الجامعة العراقية وعميد كلية طب الاسنان لجامعة بغداد بالإضافة الى احد رؤساء الجامعات الاهلية. علما ان حضور هذه الاجتماعات واللقاءات تعتبر فرصة للقيادات الجامعية العراقية للتعرف على زملائهم من الجامعات العربية ،بالإضافة لممثلين من منظمات عربية واقليمية ودولية، ولعقد الاتفاقيات العلمية والتعاونية والتكاملية ولتفعيل العمل الاكاديمي المشترك والبحث في اتخاذ الخطوات لأجل العملية التنموية الشاملة والمستدامة.
علماً ان الدورة ال٤٦ كان يرأسها رئيس جامعة صلاح الدين –اربيل أ.د.احمد دزئي وقد تسلمها منه رئيس جامعة الشرق الاوسط الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية أ. د. ماهر سليم خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.
لقد وضع الاتحاد ضمن خططه الاستراتيجية تنفيذ الأهداف الآتية :

١) اعتماد مجموعة من المعايير لجودة مؤسسات التعليم العالي في قبول عضوية الجامعات العربية للانتماء للاتحاد.
٢) وضع الاليات والاسس للعلاقة والتنسيق بين الجامعات، كمصانع للعقول، ومجتمعاتها وتفعيل دورها في خدمته عبر تأهيل منتسبيها وتأسيس قاعدة بحثية منتجة.
٣) التنسيق مع اتحاد الجامعات الاوربية وبعض المؤسسات العلمية العالمية المعتمدة لتسهيل عملية المواءمة بين الجامعات والمؤسسات العلمية العربية ونظرائها في مختلف دول العالم .

وضمن الكثير من الطروحات والافكار التي اشير لها كي تناقش خلال اجتماعات الدورة ٤٧ يمكن ان اذكر المهم منها وكما يلي :

١. اعادة احياء اللغة العربية وباليات مختلفة وبضمنها اعتماد مشروع معايير اختبار الكفاءة اللغوية في اللغة العربية وبما يسمى ب(التنال العربي) وهو مشروع عربي تربوي شامل على غرار المناهج العالمية في مقاربة اللغات للغة الانكليزية وبشهادات عالمية

(TOFEL,ILETS,....) او الشهادة الدولية في برامج تقنيات المعلومات (ICDL,IC3,...)

وسيعتمد مشروع التنال العربي اختبارا معياريا في اللغة العربية موجها للناطقين بها في المرحلة الاولى ولغير الناطقين بها في المرحلة الثانية. وستستخدم لأغراض القبول الجامعي في الدراسات الاولية والعليا وكذلك عند التعيين في الوظائف الحكومية والشركات.

٢. التخطيط لإنشاء سوق عربية لترجمة مصادر العلم من مختلف اللغات الى اللغة العربية لتعتمد كمصادر علمية تخدم الطلبة والباحثين في العالم العربي.

٣. الحث لإنشاء الجامعات المتخصصة وعلى غرار الجامعات الامريكية لتصبح كل جامعة لها هويتها بتميزها ورقيها بتدريسها وبحوثها ومخرجاتها الاخرى في تخصص معين .

٤. التركيز على استحداث التخصصات والبرامج التعليمية المرتبطة بحاجة المجتمع .

٥. وضع اطار لبناء نظام للحوكمة في الجامعات العربية متناغم مع الفضاءات الوطنية والدولية وبما يمنح الجامعات العربية فرصة المنافسة في التصنيف العالمي والتي تهدف الى ضمان جودة ادارة الجامعات وتطوير العمل الاكاديمي.

٦. العمل لإنشاء صندوق عربي لدعم البحث العلمي حيث ان ضعف انتاجية البحث العلمي في مختلف الدول العربية يعزى سببه لقلة التمويل المخصص له والذي لا يتجاوز ٠،٣% من الانفاق العالمي بالمقارنة مع ماهو مخصص في الولايات المتحدة الامريكية والذي يقدر ب ٣,٥% واسرائيل ب ١% أي مايساوي اكثر من ثلاثة اضعاف مع ماينفقه العالم العربي بأجمعه والذي شخص لاحد اسباب هجرة العقول العربية حيث تشير الاحصاءات ان ٥٤% من العرب الدارسين في اوربا وامريكا لا يرغبون في العودة الى بلدانهم وان ٣٤% من الاطباء العاملين في بريطانيا هم من اصل عربي او مسلم. حيث شرع الاتحاد بالعمل لإنشاء الصندوق العربي لدعم البحث العلمي .

بالرغم من التمثيل المتواضع للجامعات العراقية في مؤتمر الاتحاد في اذار ٢٠١٤ ولكنه تمخض بزج ممثلي الجامعات العراقية الاثنين في لجنتين مهمتين ضمن اللجان التي شكلت خلال جلسات المؤتمر ولو كان حضور ممثلي الجامعات العراقية المنتمية لاتحاد الجامعات العربية بعدد اكثر لكان تمثيلهم في اللجان بشكل اكبر، وهذا ما كنا نأمله، بعد ان تجاوز عدد الجامعات العراقية، الحكومية والاهلية الـ٥٥ جامعة ، ولكان تمثيلها موازيا لعددها. لذا نأمل ان تكون المشاركات للاجتماعات والمؤتمرات القادمة، ليس لاتحاد الجامعات العربية فقط وانما للجمعيات والمنظمات العالمية، بعدد اكثر وبما يوازي ثقل وعمق العراق ومؤسساته العلمية والاكاديمية .

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9490

http://www.kitabat.info/subject.php?id=54132

http://www.alnoor.se/author.asp?id=5669

اجازة ممارسة العمل الاكاديمي عنصر مهم لضمان جودة التعليم العالي العراقي

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

شهدت الجامعات العراقية تميزاً في مخرجاتها وادائها للسنوات التي سبقت عام ١٩٨٠، بالمقارنة مع الجامعات في دول الشرق الاوسط ودول العالم النامي ، ويمكن القول ان بعض اسباب تقدمها يعود للنظم والمناهج والادارة المتبعة في حينها والمستنسخة من المؤسسات العلمية والاكاديمية البريطانية بالإضافة لصناع القرار في القيادات العليا في التعليم العالي والاكاديميين الذين كان معظمهم من المتميزين علمياً في جميع مراحل دراستهم في العراق لذا تم اختيارهم للابتعاث لإكمال دراستهم العليا وفي افضل الجامعات البريطانية والامريكية والاوربية ومنذ الخمسينات من القرن الماضي . ولقد ظهرت شهرة التعليم العالي ورقيه من خلال برامجها التعليمية والمهنية والذي انعكس عمليا وميدانيا على اداء الجامعات وجودة مخرجاتها ومن خلال رقي عملهم بعد توظيفهم في معظم المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية الرسمية او غيرها . لقد كانت مخرجات الجامعات عالية الجودة حيث انها انتشرت في مختلف دوائر الدولة ، والذي انعكس ادائهم في تلك الدوائر ليصبح عملها جيداً ورصيناً. لقد حصل ما يؤسف له هو ادخال العراق في حرب عبثية مع ايران استمر مداها ثمانية سنوات حيث زج بها جميع شباب العراق وحتى كبار السن من موظفي الدولة والقطاع الخاص في مطحنة القتال التي كانت حصيلتها ازهاق ارواح ما يقارب المليون عراقي اضافة الى ما خلفته من ارامل وايتام ومعاقين جسديا بالإضافة الى الاثار النفسية لما تبقى من الكثير من ابناء العراق. لقد كانت الاستعدادات لتلك الحرب هو تهجير مايقارب النصف مليون عراقي في بداية عام ١٩٨٠ بادعاء انهم من الجذور والاصول الايرانية وسجن واعدام الالاف من الشباب ومعظمهم من طلبة الكليات والمثقفين بادعاء انهم منتمين الى احزاب اسلامية او يسارية ، كل هذا ادى الى ترك فراغ في كثير من دوائر الدولة ومن ضمنها الجامعات العراقية واضيف اليها تراجع المستويات العلمية للطلبة بعزوفهم في دراستهم وعدم جديتهم وعدم رغبتهم في النجاح والتخرج من الجامعة كونهم سيزجوا بما يسمى بخدمة العلم والانضمام

الى المنظومة العسكرية وعندها سيساقوا الى محرقة الحرب حال تخرجهم وعموماً ان العوامل اعلاه بالإضافة الى عوامل كثيرة اخرى سببت هجرة كثير من الاكاديميين ،وخاصة بعد احتلال الكويت من قبل الحكومة الصدامية وليس العراقية عام ١٩٩٠ ، مما اضطر مسؤولي التعليم العالي بفتح الدراسات العليا في الكليات والاقسام العلمية التي لا تمتلك بعضها الى ابسط المقومات لمنح شهادات البكالوريوس فكيف وهي تمنح شهادتي الماجستير والدكتوراه . لذا ان التراجع العلمي الذي اصاب مؤسسات التعليم العالي بعضه يعزى لضعف المؤهلات العلمية والتربوية والثقافية وحتى الاخلاقية لبعض التدريسيين وعدم امكانيتهم التواصل مع الطلبة وحتى مع زملائهم من التدريسين والادارات الجامعية وعدائهم لكل ماهو متميز وناجح وكما هو حاصل في باقي الدول النامية والبعض الاخر هو عدم توفر المستلزمات الدراسية وعدم التواصل العلمي مع المؤسسات العلمية في الدول المتقدمة علميا وتقنيا .

ان معظم معايير جودة التعليم العالي لم تشير الى مواصفات محددة لتميز جودة مؤهلات التدريسيين سوى شهادته ومؤشرات المرتبة العلمية والتي تعتمد على نشره للبحوث العلمية وسنوات خدمته فقط ناسين مشاركاته في المؤتمرات العلمية ومشاركاته في الدورات التدريبية ضمن تخصصه ومشاركاته في اللجان العلمية واتقانه اللغات الاجنبية او تقنيات الحاسوب بالإضافة الى حتى ادائهم في قاعات المحاضرات وتقييمه من قبل طلبته وزملائه من التدريسيين والعاملين معه في المؤسسة.

لقد أن الأوان لوضع الضوابط والاسس للعمل بالإجازات او الرخص لكل من يرغب ممارسة العمل الاكاديمي في الجامعات العراقية والكليات الجامعية والذي يوجب على من يتقدم للتعيين ليصبح عضو هيئة تدريس في الجامعات ان يحصل عليها ومن مؤسسة او لجنة مركزية يتم اعتمادها لتضم في ادارتها من الاكاديميين ممن يتم اختيارهم من بين اعضاء هيئة التدريس العاملين في اي من الجامعات وعلى ان يكون معظمهم من حملة مرتبة الاستاذية وتغطي تخصصاتهم مختلف حقول المعرفة المتعددة ما امكن ومن المعروفين بنزاهتهم وعلميتهم ومبدأيتهم . ويفضل ان يخضع المتقدم للتعيين الى امتحان تحريري ومقابلة او عرض محاضرة امام اعضاء لجنة منح الاجازة وتدار الاختبارات كلها الكترونياً عن بعد وتسجل وتوثق صوتياً وصورياً (فديويا).

ان الشروط الواجب توفرها في طالب منح الاجازة للعمل الاكاديمي يمكن تلخيصها بما يلي :

١- ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية العليا من جامعة معترف بها وتمت معادلتها وفقاً للتشريعات النافذة وبتقدير جيد بالأقل او ان يكون طالب الاجازة للتدريس في كليات الطب وكليات الفنون حاصلاً شهادة مهنية متخصصة سارية المفعول ومن مؤسسة اكاديمية او مهنية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢- ان يكون حاصلاً على شهادة البكالوريوس بدرجة لا تقل عن ٦٥% او من الربع الاول مابين اقرانه في دفعته من الخريجين.

٣- ان يكون قد اجتاز امتحان دولي في اللغة الانكليزية والحاسوب وبدرجة تحدد حسب تخصصه ونوع الاختبار العالمي.

٤- حصوله على درجة لا تقل عن ٧٠% من الدورات التدريبية العلمية المتخصصة وطرائق التدريس والدورات التربوية والتطويرية التي تعدها المراكز الرسمية او العالمية.

يمكن ان يعاد طلب منح الاجازة بعد سنة او ستة اشهر لمن لم يوفق في منحه الاجازة للحالات التي يمكن اعادة النظر بها وكذلك يطلب تجديد الاجازة من الحاصلين عليها كل ثلاثة سنوات او سنتين وفي السنوات الاولى من ممارسة العمل الاكاديمي وبإضافة عامل اخر هو تقييم طلبته وزملائه التدريسيين وفي حالة الضرورة وعند الحاجة لكادر معين من غير الحاصلين على الاجازة للعمل الاكاديمي وذو تخصص نادر فيمكن تكليفه (وليس تعيينه) للتدريس لسنة دراسية واحدة وبصفة محاضر غير متفرغ.

وبهذه الممارسة نكون قد اضفنا عنصر مهم الى عناصر جودة مؤسسات التعليم العالي العراقية متناغماً ومراعيا وضعها الحالي والظروف التي مرت بها وسلبياتها والتي سببت التدهور والتردي الذي نراه الان والتي تعتبر خطوة مهمة لإصلاح اهم ركن من اركان التعليم العالي العراقي ومعيار لجودته.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9513

أحبّوا ذوي الاحتياجات الخاصّة وتقبّلوهم وحققوا أحلامهم

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

تهتمّ الشّعوب المتقدّمة بثرواتها البشريّة عناية كبيرة، لاسيما اهتمامهم بالأطفال منذ ولادتهم، وترى أنّ من الممكن استثمار إمكانيّات حتى الشّخص المعاق فيهم والاستفادة إلى أقصى حدّ ممكن من طاقاته ليصبح إنساناً معطاءً في مجتمعه، ويشعر بالثّقة والأمان.

ولاشكّ أنّ الإعاقة العقليّة هي مشكلة متعدّدة الجوانب والأبعاد، وأبعادها طبيّة ونفسيّة وتأهيليّة ومهنيّة، وهذه الأبعاد يتداخل بعضها في بعض، لذا يجب التّعاون بين أجهزة مختلفة لحلّ هذه المشكلة؛ فالإعاقة العقليّة هي حالة من الضّعف في الأداء الوظيفيّ، وقصورٌ في اثنين أو أكثر من مجالات المهارات التّكليفيّة التّالية: التّواصل أو العناية الشّخصيّة أو الحياة المنزليّة أو المهارات الاجتماعيّة أو الاستفادة من مصادر المجتمع والتّوجيه الذّاتي أو السّلامة أو الجوانب الأكاديميّة والوظيفيّة، وهذه تظهر قبل سِنّ الثّامنة عشر.

وهناك نسب مختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصّة في مجتمعات العالم قاطبة؛ إذ تُشير إحصائيّات منظّمة الصّحة العالميّة إلى أنّ نسبة المعاقين عقليًّا في أيّ مجتمع تتراوح بين ١-٣%،وأنّ هذه النّسبة تتأثّر بالحدود الاجتماعيّة والطّبقة الاقتصاديّة والثّقافيّة، وتختلف نسبة الإعاقة العقليّة من مجتمع إلى آخر تبعاً لعدّة متغيّرات في المجتمع مثل درجة الإعاقة وتعريفها وجنس الشّخص المعاق وعمره، وهذه المتغيّرات تتأثّر باختلاف برامج الوقاية المتّبعة في المجتمع. وقد تتغيّر النّسب من مجتمع إلى آخر، فقد تزداد بانخفاض المستوى الاقتصادي والثّقافيّ ،إذ خلصت دراسة أجريت في مصر إلى أنّ نسبة الاعاقة في الأحياء الرّاقية التي تتمتّع بمستوى معيشيّ فوق المتوسّط تقع بين ٣-٣و٣%،وبينما وصلت إلى ٧% في بعض الأحياء الفقيرة ذات الكثافة السّكانيّة العالية ذات الخدمات الصّحيّة والثّقافيّة والتّربويّة المتدينة.

ويمكن تقسيم عوامل الإعاقة إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة على أساس المراحل التي تحدث فيها الإعاقة العقليّة، وهي كما يلي:

١-عوامل ما قبل الولادة، وهي العوامل التي تؤثر في الطّفل أثناء فترة الحمل به.

٢-عوامل أثناء الولادة، وهي العوامل التي تؤثر على الطّفل خلال عملية الولادة.

٣-عوامل ما بعد الولادة، وهي العوامل التي تؤثر على الطّفل بعد الميلاد وفي سنوات عمره المبكّرة.

ولا أريد أن أتحدّث عن عوامل الإعاقة التي تحدث خلال اجراءات الولادة لأنّها عوامل فنيّة، وتحدث أحياناً حتى في أحدث واحسن مراكز الولادة في العالم التي توظّف أفضل الأطباء، ونسبة هذه العوامل لا تتجاوز الواحد في الألف، ولكنّني معنيّ بالتّحدّث عن عوامل الإعاقة ما قبل الولادة التي تُعدّ من المشاكل التي ارتبطت مع الوضع العراقيّ منذ فترات الحروب والاعتقالات والإعدامات والتّهجير التي بدأت مع استلام صدّام حسين لحكم العراق في عام ١٩٧٩،ومن ثمّ بدأ الحرب العراقيّة الإيرانيّة في عام ١٩٨٠،واستمرّت سياسة عسكرة الدّولة، وأخيراً جاء احتلال الكويت عام ١٩٩٠ الذي تزامن مع حرمان العراقيين من عناصر العيش الأساسيّة مثل الغذاء والماء الصّالح للشّرب والدّواء وصولاً إلى المهزلة المتعمّدة التي فُرضت على الشّعب العراقيّ بما يُسمّى بالحصار الاقتصاديّ. وهذه العوامل جميعها سبّبت – للأسف- زيادة نسبة الإعاقة العقليّة العراقيّة قياساً لما هو مدرج عالميًّا في نسبة الإعاقة العقليّة في المجتمعات في دول العالم.

والعوامل المسبّبة للإعاقة العقليّة ما قبل الولادة(فترة الحمل) تقسّم الى:

. عوامل جينيّة.

. عوامل غير جينيّة.

والعوامل الجينيّة تُردّ إلى أسباب:

أ- الوراثة.

ب-خلل في الكروموسومات.

العوامل الوراثيّة: وهي العوامل المسؤولة عن ما نسبته ٨٠% من حالات الإعاقة العقليّة، وذلك لوجود تلف أو قصور أو خلل في خلايا المخّ أو الجهاز العصبيّ المركزيّ نتيجة لبعض العيوب الموروثة عن طريق الجينات التي يرثها الطّفل عن والديه.

الخلل في الكروموسومات: هو الخلل الذي يحدث عند انقسام الخليّة أو إحدى الانقسامات المبكّرة للبويضة الملقحة الذي قد يُؤدّي إلى الخلل في الكروموسومات.

وأهمّ العوامل التي تؤثّر على الجنين في مرحلة ما قبل الولادة هي:

١- الأشعّة التي تتعرّض لها الحامل.

٢- العقاقير التي تتناولها الحامل.

٣- الأمراض المزمنة التي تتعرّض لها الحامل.

٤- سوء تغذية الحامل.

٥- التّلوث البيئيّ للماء والهواء والغذاء وكل ما هو في محيط الحامل.

٦- تعرّض الحامل للحوادث والإيذاء الجسديّ أو النّفسيّ خلال الأشهر الأولى من الحمل.

أمّا العوامل المسبّبة لإعاقة الأطفال المولودين بشكل طبيعيّ فهي:

١-تعرّض الطّفل لحادث يؤذي دماغه أو يؤذي جهازه العصبيّ في مرحلة الرّضاعة أو الطّفولة المبكّرة، أو تعرّضه لبعض الأمراض مثل مرض اليرقان.

٢- سوء التّغذية، ومن أسبابها الحرمان والفقر والعادات السّيئة في التّغذية.

٣- الحوادث والصّدمات التي تؤدّي إلى إصابة دماغ الطّفل أو جهازه العصبيّ، مثل حوادث السّيارات أو الارتطام بجسم صلب أو تعرّضه لتجارب مأساويّة أو لصدمات نفسيّة نتيجة مشاهدته لحالات قتل أو تفجير أو تعذيب في أيّ مرحلة عمريّة من عمره، أو رؤيته للأشلاء والجثث نتيجة انفجار او اغتيال، أو فقدانه لأحد ذويه، أو تعرّضه للتّعذيب الجسديّ أو النّفسيّ أو لكليهما.

٤- مبيدات الآفات وأبخرة بعض المواد الكيمياويّة مثل مركّبات الكبريت ومركّبات الزّئبق التي ينتج عنها التّسمّم، وربّما قد تؤدّي إلى الموت.

إنّ الإعاقة ليست ذنب من يُصابون بها، وهم في واقع الحال كثيرون في مجتمعنا العراقي وليس لدينا احصائيات عنهم، ولهم مشاعر إنسانيّة مرهفة، ولذلك من واجبنا التّعامل معهم بما يتناسب مع إنسانيتهم وكرامتهم البشريّة، كما علينا أن نرفع قدراتهم المهنيّة والعقليّة وتنمية ملكاتهم وطاقاتهم وقابلياتهم التي من الممكن الارتقاء بها عبر عمليّة تأهيليّة وتنمويّة.

ومن العوامل المهمّة المعتمدة في الدّول المتقدّمة لتأهيل ذوي الإعاقات المتوسّطة هي دمجهم مع فئات المجتمع وذلك ابتداءً من الطّفولة حيث يتمّ دمجهم مع أقرانهم في رياض الأطفال والمدارس انطلاقاً من ضرورة إقناع المجتمع بأحقيّة ذوي الاحتياجات الخاصّة بالتّعليم على أن تكون وزارة التّربية قد اتّخذت قراراتها الصّارمة والأكيدة في جعل أحقية تعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة على رأس أولويّاتها الثّابتة. وعند عدم تثبيت هذا الحقّ في صدارة أولويّات وزارة التّربية علينا أن نجيب على السّؤال اللاهث الملحّ، وهو: أين يقضي ذوي الاحتياجات الخاصّة من الأطفال ممّن هم في سنّ المدرسة أوقاتهم؟ هل نتركهم يهيمون في الشّوارع أم نبقيهم سجيني البيوت لا يُسمح لهم بمغادرتها بجريمة أنّهم من ذوي الاحتياجات الخاصّة؟!

سأجيب على هذا السّؤال المهّم عبر تجربتي الشّخصيّة، وهي تجربة مريرة ولكنّها مشرّفة؛ إذ نصحني الكثير من النّاس القساة أنّ أسجن طفلتي الصّغيرة ديمة في البيت بجريمة ولادتها مصابة بإعاقة متلازمة داون، ولكنّني رفضتُ ذلك بإصرار، نعم لقد رزقني الله عزّ وجل في عام ١٩٩٢ بطفلة مصابة بمتلازمة داون، اسميتها ديمة، وقد عملتُ المستحيل من أجل أن أدخلها في رياض الأطفال ومن ثم لألحقها في الدّراسة الابتدائيّة والمتوسّطة، وقد نجحتُ في ذلك، كما نجحتْ ابنتي ديمة في رهان الدّراسة والنّجاح فيها، وقد تكلّلت رحلة نجاحها وكفاحها في الدّراسة على الرّغم من إصابتها بمرض متلازمة داون بأن حصلتْ على معدل ٦٧% في الامتحانات الوزاريّة في مرحلة المتوسة ، ومن ثم حصلتْ على معدّل ٦٣% في الدّراسة الإعداديّة. وكانت زوجتي قد ضحّت بعملها في مهنة الطّب لأجل أن تتفرّغ لعمليّة تأهيل ديمة وتعليمها، وهي عمليّة قد رسمنا ملامحها المستقبليّة عبر خطوات مدروسة لذلك. ولكن يبقى

السّؤال قائماً، وهو :هل تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصّة هو مسؤوليةٌ حصريّة لعائلاتهم؟

وبفضل الله عزّ وجلّ تمّ إنشاء مدرسة صديقة ومؤهلة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصّة في مدينة النّجف الأشرف، لقد أسّست هذه المدرسة بتمويل ذاتي منّي بالإضافة لدعم من طبيبة لأمراض القلب مقيمة في بريطانيا ووالدها الاكاديمي الوطنيّ وباقي افراد عائلتهم، إذ إنّ هذه المدرسة لم تحصل على أيّ دعم حكوميّ، وقد ضمّت هذه المدرسة ما يقارب المئة طفل وطفلة. ولكن يبقى السّؤال قائماً، وهو: أين يذهب باقي أطفال العراق من ذوي الإعاقات التي أُصيبوا بها بسبب السّياسات الجائرة والحكومات الظّالمة إبّان الحكم البائد واستمراريته بالأعمال الارهابية الحالية؟!

لذا يجب أن يكون هناك دور للمجتمع في دعم حقّ الطّلبة ذوي الاحتياجات الخاصّة في التّعليم، وتحقيق دمجهم الكامل في المجتمع على اعتبار أنّهم أفراد عاملون وفاعلون في التّنمية المجتمعيّة، كما يجب أن يشكّل أفراد المجتمع قوة ضاغطة على الحكومات لأجل أن يكون لها دور فعّال في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة وتأهيلهم والإيفاء بحقوقهم كاملة وفق ما تكفله القوانين الدّوليّة والعالميّة التي تنصّ على حقّ الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصّة في التّعليم دون تميز على أساس تكافؤ الفرص.

إنّ تجربتي الشّخصيّة في تعليم ابنتي ديمة وتأهيلها فضلاً عن تجارب الكثيرين غيري تؤكّد بالدّليل القاطع ما توصّلت إليه الدّول المتقدّمة من حقيقة أنّ عدم دمج الطّلبة من ذوي الاحتياجات الخاصّة في المدارس أمر لا يتعلّق أبداً بعدم قدرة هؤلاء الطّلبة على الالتحاق بالمدارس، بل هو أمر يتعلّق بتخلّف نظرة المجتمع وعنصريّته ضدّ هؤلاء الطّلبة، إذ ثبت بالدّليل القاطع أنّ هؤلاء الطّلبة من ذوي الاحتياجات الخاصّة يستطيعون الحصول على درجات مشرّفة، بل ويستطيعون التّفوّق أحياناً على أقرانهم الطّبيعيين، وبعض هؤلاء الطّلبة من ذوي الاحتياجات الخاصّة استطاعوا الولوج إلى الدّراسات العليا في أعرق الجامعات في العالم.

لذا آمل من وزارة التّربية العراقيّة أن تتبنّى منهج التّعليم الشّموليّ الذي يعتمد بشكل أساسي على دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة في المجتمع دون إقصائهم عن المجتمع وعن التّعليم، لما في ذلك من أثر إيجابيّ في تعزيز قدرات

الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وتغيير المفهوم الخاطئ عنهم، وإيجاد مفهوم إيجابي جديد يقوم على تقبّل الأطفال الطّبيعيين لاختلاف أقرانهم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصّة مع تقديم الدّعم الإضافي لهم على انفراد وفق احتياجات كلّ فرد منهم بما يتلاءم مع حاجاتهم الفرديّة الخاصّة كي يصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين في الدّولة.

وإذا عدنا إلى تاريخ بعض الدّول فإنّنا نجد أن الكثير من الإنجازات المهمّة قد تحقّقت فيها على أيدي أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصّة، أمثال توماس أديسون مخترع المصباح الكهربائيّ الذي قال عنه أستاذه أنّه تلميذ غبي لا يصلح للدّراسة بسبب صفات التّوحد والانطواء والتأخّر اللفظيّ التي كانت تظهر عليه، ولكنّه فيما بعد غدا أهم مخترعي العالم الذي أضاءه عبر اختراعه للمصباح الكهربائيّ.

كذلك نجد بيتهوفن أبا السيمفونيات الخالدة يتحدّى أستاذه، ويصبح أهمّ موسيقار في التّاريخ البشريّ بعد أن قال عنه أستاذه إنّه لا يصلح أبداً للعزف والموسيقى، وقد تحدّى صممه وألّف أجمل المقطوعات الموسيقيّة وعزفها دون أن يسمعها بسبب إصابته بالصّمم!

وهذه الأمثلة المشرّفة وغيرها من الأمثلة تقودنا جميعاً إلى التّسليم بأنّ التعليم الدّامج هو أحد أهمّ عوامل استثمار طاقات الأطفال والشّباب من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وهو خطوة أولى لدمجهم بالمجتمع وصولاً إلى تقبّلهم على خير وجه ليكونوا بذلك نواة لتقبّل احدنا للآخر في عراقنا العظيم.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9281
http://www.kan-news.com/viewo.php?id=366
http://www.amarbeirut.com/58731
http://www.iraqi.dk/index.php/makalt/m-almonwa/49443-2014-10-09-11-09-16

http://www.rasseen.com/art.php?id=48de1f5e5c3ceaa5
2b404a93b495a186da6f32a7
http://www.atf.org.jo/article.php?id=195

http://www.almasar.co.il/art.php?ID=53824
http://albatarnews.net/MainPages/Details.aspx?artID=4
362
http://www.alnoor.se/article.asp?id=255965
http://www.almasar.co.il/art.php?ID=53824
http://albatarnews.net/MainPages/Details.aspx?artID=4
362
http://www.sanaanews.net/news-31415.htm
http://www.iraqiwi.com/iwi.php?action=view&id=29931
http://www.aymnaa.com/278036.html
http://www.spysatnews.info/news-73375.htm
http://basrayatha.com/?p=7224
http://ahmedtoson.blogspot.com/2014/10/blog-
post_22.html
http://l.facebook.com/lsr.php?u=http%3A%2F%2Falfana
rnews.com%2Findex.php%3Foption%3Dcom_content%
26view%3Darticle%26id%3D1086%3A2014-10-09-17-
13-54%26catid%3D11%3A2010-12-09-22-55-
45&ext=1412884171&hash=AcmL0Tx7LlqGfd8_KZe6U
VIx-VQRTVB2UrlOXBduin9AQw
http://alhadathpcnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85
%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%
A3%D8%AD%D8%A8%D9%91%D9%88%D8%A7-
%D8%B0%D9%88%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%

8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D9%
91%D8%A9-
%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%91%D9%8
4%D9%88%D9%87%D9%85-
%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%91%D9%82%D9%8
8%D8%A7-
%D8%A3%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%
87%D9%85.html
http://www.c4wr.com/%D8%A3%D8%AD%D8%A8%D9
%91%D9%88%D8%A7-%D8%B0%D9%88%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%
8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D9%
91%D8%A9-
%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%91%D9%8
4/

http://www.iraqicp.com/index.php/sections/society/2388
1-2015-01-12-19-41-52

استثمار كفاءات الخارج ضمان مستقبل التّنمية في العراق الجديد

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

بدأ تاريخ مؤسّسات التّعليم العالي في العراق عام ١٩٠٨بتأسيس كليّة الحقوق(مدرسة الحقوق سابقا)، وتبعها بعد ذلك بسنين قليلة تأسيس كليّات أخرى،مثل دار المعلمين العالية (التّربية حاليًا) والطّب عام ١٩٢٧ التي اتّبعت نظام الكليّة الطّبيّة الملكيّة البريطانيّة ومناهجها، ثم بعد ذلك أفتتحت كليّات أخر، ثم جاء عام١٩٥٧،وكان إعلان تأسيس جامعة بغداد، وقد ضمّت في حينها تسع كليات، هي الحقوق والهندسة والآداب والتّجارة والزّراعة والطّب البيطريّ، وألحقت بها معاهد عالية، هي: معهد العلوم الإداريّة ومعهد اللغّات ومعهد المساحة ومعهد الهندسة الصّناعية العالي ومعهد التّربية البدنيّة. علماً بأنّ جامعة الحكمة اليسوعيّة قد سبقتها في التّأسيس بعام .وفي عام ١٩٦٧ أسّست جامعتا البصرة والموصل، واستمرّت المسيرة الطّويلة للجامعات الحكوميّة والأهليّة إلى عام ٢٠٠٣،حيث أصبح عددها ٢٥ جامعة، وقد تجاوز عددها في الوقت الرّاهن خمسين جامعة.

ولاشكّ في إنّ استهداف الأكاديميين العراقيين بالقتل والتّشريد بعد عام ٢٠٠٣ أريد به استمرار أزمة التّعليم العالي والجامعات، كما هدف إلى إيقاف مخطّطات التّنميّة البشريّة بغرض تناسي الأزمة الحقيقيّة من تهديم وتخريب وإفساد، وهي أزمة تعود إلى ٢٥ سنة خلت قبل سقوط النّظام السّابق في العراق، وهي أزمة تشكّلت ونمت واستفحلت بسبب التّمييز والتّفرقة والحروب وعسكرة الجامعات وتسيسها ، إضافة إلى العزلة الدّوليّة وعدم التّواصل مع الجامعات والمؤسّسات العلميّة العالميّة، فضلاً عن استمراريّة تفشّي الفساد بمختلف أشكاله وصوره وتفاقمه في التّسعينات من القرن الماضي لاسيما في حقبة ما يُسمّى بالحصار الاقتصاديّ، حيث تفشّت ظاهرة الرّشوة والمحسوبيّة والغشّ الذي لم يكن موجوداً في شتّى دوائر الدّولة العراقيّة قبل ذلك. كذلك فقد زُجّت الكوادر غير المؤهلة علميًا وتربويًا أو أخلاقيًا في المؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة ليكونوا أداة فعّالة في تراجع مؤسسات رصينة اعتمدت على نظم علميّة متبعة نظيراتها من مؤسسات

وهو الرقم الأكبر في ميزانيتها. وكنت في حينها قد كُلّفت برئاسة مجلس أمناء الجامعة الحرة التي تأسست هناك، ورأيت أن أدعوه لعضويته كي نستفيد من خبراته في النواحي العلمية والإدارية بعد أن حدثته عن أهداف تأسيسها، وعن الجاليتين العراقية والعربية ومشكلاتهما وحاجتهما إلى إعادة التكوين بسبب ظروف إلى الابتعاد عن جذورهم وثقافتهم.

كانت سعادتي غامرة بموافقته، ولاسيما أن من بين أعضاء المجلس رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق الفقيد الدكتور شاكر الفحام ، والمستشار الديني والقضائي لأمير دولة الإمارات العربية السيد علي الهاشمي، ورئيس جامعة الإسكندرية وغيرهم، ووجوده بين تلك الكوكبة العلمية يمنحها قبولاً والتزامًا، إلا أن الظروف حالت من دون استمراري بهذا المنصب فاعتذرت عنه بسبب خلاف دب في أهدافه التي اتفقت عليها.

كنت أرقب الرجل بعد تلك الزيارة عن بعد، وأكبر عمله، وأدهش بما حققه من منجزات، في مقدمتها متابعة الإشراف على مباني الجامعة التي توزعت كلياتها من قبل هنا وهناك في أرجاء المدينة، ويوم زرته أول مرة عند عودتي إلى النجف الأشرف، كانت بناية رئاسة الجامعة تدعو إلى الأسف، وما هي إلا سنية حتى أصبحت هذه المؤسسة العلمية تزاحم جميع جامعاتنا في أبنيتها الحديثة، وكلياتها الشامخة التي كادت تتضاعف بمرور أيام رئاسته.

ولم تأخذه الإدارة إلى متاعبها فينشغل بها فحسب، وإنما كان طموحه أكبر من ذلك بكثير، فقد اهتم بجوانبها العلمية حتى ارتقى بها إلى أن تكون الجامعة الأولى في العراق، وأن يقع الاختيار عليه كأفضل رئيس بين الرؤساء.

وقدر لي أن أعود إلى العراق، وقدمت طلبًا للوزارة أعرب فيه عن رغبتي بالانتقال من جامعة بغداد إلى جامعة الكوفة، ويا لسعادتي بعودتي تلك في ٢٠١١/٦/١، كي أكون بقرب ذلك الرجل الذي يعرف أقدار الناس، ويقدر وطنيتهم وإمكاناتهم العلمية ومكانتهم الاجتماعية، ويحرص على الاستفادة من خبراتهم، وعند تقديمي طلب الانتقال وافق عليه من فوره، ويوم عدت لم أشعر أن حاجزَ المنصب يفصلني عنه، فكنت ألتقيه في مناسبات للتداول معه في هذا الأمر أو ذاك، ولاسيما بعد أن رأيته يحسن الإصغاء، ويملك قدرة على اتخاذ القرار الصائب في حينه.

كانت عودتي في أخريات العام الدراسي، وما إن حلت عطلة الصيف حتى استأذنته للعودة إلى هولندا لترتيب أوضاع أسرتي، فودعني بلطفه وسماحته المعهودة، وما إن حططت رحالي بها حتى صدمت صدمة عنيفة بخبر تنحيته عن رئاسة الجامعة، ولا أشك في أن ذلك القرار كان من أسوأ القرارات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي، وليس من سبب وراء اتخاذه إلا صرامة الرجل في وجه من يريد الإساءة إلى القيم الأكاديمية التي يصبو إلى تحقيقها، وإلى وقوفه في وجه الفساد بصورة لا تعرف المهادنة أو اللين.

واستنكرتُ القرار بالسر والعلن في مناسبات عدة من دون تهيب إذ كنت أتحدث حول أمر لا يتعلق بشخصه ولا عن علاقتي به، ولكن مرد استنكاري كان حول كيف ينتخب رجل كأحسن رئيس بين رؤساء الجامعات، ثم ينحى عن مكانه بعد قرابة شهرين من اختياره، فتحرم الجامعة من شخصية قيادية عز مثيلها في العراق، وكان تنحيه نكبة مُنِيَ بها كل المخلصين من عارفي فضله وحرصه واستقامته.

انتقل الرجل إلى بغداد مستشارًا لوزارة التعليم العالي، ثم أرسلته الوزارة ملحقًا ثقافيًا إلى بريطانيا، وما إن نشط في تلك الأصقاع التي يعرفها معرفة عين، حتى تدخلت الأصابع الخفية ثانية فنقلته إلى الأردن.

كنت ألتقي الرجل حين يأتي إلى النجف للاطمئنان على أوضاع أسرته، وللقاء الأحبة من أصدقائه، فكنا نتجاذب أطراف الحديث في إمكانية إصلاح ما يمكن إصلاحه في مسيرة التعليم العالي، وحول هموم الوطن والمواطن، وحول التردي الحاصل في كل مرافق الدولة، وكنت أقرأ ما ينشره من مقالات حول التعليم من مقر إقامته بالأردن.

وقدر له أن يعود ثانية إلى الوزارة مستشارًا، وشهد له البعيد قبل القريب بما يمتلكه من همة ونشاط وصواب رأي داخل الوزارة، حتى أصبح من المقربين جدًّا إلى وزيرها.

وحين احتدم العراق لأسباب ليست بخافية على أحد شكل دولة رئيس الوزراء لجنة سرية فريدة من نوعها معروفة بنزاهتها وحياديتها، لاختيار الشخصيات المناسبة للمناصب القيادية، واختير عبد الرزاق كي يكون من بين أعضائها، وقد بذلت تلك اللجنة من الجهد ما تشكر عليه، ولكن حالت ظروف من دون تحقيق ما كانت تصبو إليه.

كنت أراه الأجدر في شغل منصب وزارة التعليم العالي لخبرته الطويلة وتدرجه في العمل الأكاديمي، وقد تحقق ما تمنيته إذ وقع اختيار تلك اللجنة عليه، إلا أنه لم يكن مندفعًا لشغله؛ أما أسرته فأشهد أنها لم تكن راضية مطلقًا، فقد عانت من تفرغ الرجل التام لعمله العلمي والإداري منذ سنة ٢٠٠٣م، وقد أكون من شهود هذا الأمر بسبب صلتي بالرجل وأسرته، وقد يكون لي دور في موافقته وتهوين الأمر على أسرته، لأني كنت وما أزال مؤمنًا أن إصلاح التعليم في العراق هو إصلاح للبلاد من الهوة السحيقة التي تردَّت بها.

وما هي إلا أشهر قليلة حتى اكتشف دولة رئيس الوزراء حرص الرجل وصواب رأيه وعفته وبياض يده، فأقنعه باستلام وزارة المالية أيضًا بالإضافة إلى وزارتي التعليم والعلوم.

كنت ومازلت أشفق عليه أيما إشفاق، وكنت رفقة ثلة طيبة من أصدقائه نشعر بالعبء الكبير الذي ينوء به، وكنَّا نطلب منه ما يتجاوز طاقته للإسراع بإصلاح ما يمكن إصلاحه، ولاسيما في المناصب القيادية، بل نلح في الطلب أحيانًا من دون وجل أو مصلحة شخصية أو موقف من هذا أو ذاك، وكان بهدوئه وسعة صدره وسماحته وخبرته يؤملنا بأن التغيير حاصل لا محالة، ولكن يحتاج إلى وقت وصبر. ومن ينظر للأمور بعين الإنصاف يقدر ما أحدثه الرجل من تغيير إداري وأكاديمي وعلمي في المدة القصيرة التي مرت على استيزاره.

ولأنه عبد الرزاق مثال العفة والنزاهة والحرص والمواطنة الصالحة كتبت ما كتبت.

الكتاب:

أذكر من بين ما أذكره صدور كتاب ترجم إلى العربية في ثمانينيات القرن المنصرم لعله بعنوان (أمة معرضة للخطر) تحدث مؤلفه فيه عن تراجع مسيرة التعليم بأمريكا وأثره على مستقبلها، ومعلوم أن البون شاسع فيما بين التعليم ببلادنا وبلادهم، وما وصلوا إليه وما وصلنا إليه، فإذا كانت تلك الأمة معرضة للخطر من وجهة نظر المؤلف، فكيف بحال بلادنا، ثم كيف يمكن إصلاح خراب عم كل المرافق، وعلى كل حال فإن الكتاب كان هاجس من اطلع عليه، وكانت عندي في حينها رُؤى نشرتها ولكن لم يهتمَّ بها أحد، تدور حول إخراج وزارة التعليم العالي من لعبة السياسة وتأثيرها

السلبي على مسيرتها، وحول كيفية اختيار كوادرها العلمية، من رئاسات الأقسام إلى الوزارة.
والمدة التي قضيتها متغربًا في هولندا رأيت عجبًا في كيفية توزيع ميزانية الدولة السنوية إذ احتل التعليم، بل قل مساعدات التعليم الرقم الأول في القائمة كما سبق القول، وكان الرقم الأخير من حصة وزارة الدفاع. وهكذا استطاعت هذه الدولة الصغيرة أن تحتل مكانة متقدمة بين دول العالم في كل نواحي الحياة، وقد منحني ذلك التغرب فرصة للتأمل والتمنّي، وهي حسرات.

والرجل الذي أخذ بيد مرافق جامعة الكوفة إلى تلك المكانة المتقدمة لم يفارقه أمر النهوض بوزارة التعليم العالي والجامعات حين خرج منها، فكان همه الأكبر إيجاد الوسائل التي تنهض بهما؛ ويبدو أن دراسته في إنكلترا، وتجربة العمل بها التي لم تدم طويلاً منحته فرصة للتأمل والاطلاع على أنظمة الجامعات هناك، وما استجد بها، وأسباب رقيها، كما أن زياراته لجامعات مختلفة منحته فرصةً أخرى، إذ إن الرجل لم يقتصر عمله على متابعة طلبة البعثات ومحاولة تذليل العقبات من طريقهم فحسب، وإنما كان في زياراته يراقب مجريات الأمور لمعرفة أسباب التقدم ميدانيًّا، ويشارك في المؤتمرات العلمية التي تعقد في هذه الجامعة أو تلك، فاكتسب خبرة مضافة إلى خبراته القديمة، وأزعم أن كتابه (رؤى وأفكار) كان بعضه مِن حصاد تلك الأيام، وإن نشرت بحوثه بعد انتقاله إلى الأردن، وهو من بعد لو أخذ بما احتواه من أفكار لقامت للعراق قائمة بعد كبوته التي استمرت من أخريات سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن.

احتوى الكتاب على ثمان وثلاثين مقالة تدور حول مسيرة التعليم العالي في العراق منذ تأسيس كلية الحقوق به في أوليات القرن الماضي وحتى يوم الله هذا، وما واكب مسيرته من تقدم وتعثر. وتناول الجانب الأكبر منها كيفية إصلاحه كي يلتحق بركب العالمية، وهو أمر يمكن تحقيقه إذا حسنت النيات ووجد الدعم المناسب له، وتخلص من تدخل بعض المتنفذين في شؤونه، وأحسن اختيار كوادره العلمية والتربوية. ولاشك أن هذا الطموح تسبقه خطوات تتطلب إصلاح مسيرة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي سيرًا

على الخطى التي اتبعتها الدول المتقدمة، وتتطلب أيضًا إيجاد قاعدة صناعية وتجارية تستطيع احتواء آلاف الخريجين.

قلت لك: إن الكتاب احتوى على ثمان وثلاثين مقالة في مجملها تدور حول كيفية الإصلاح، وأنت حينما تنعم النظر بها سترى من بين ما تراه رؤى خاصةً حول البحث العلمي الذي هو أساس التمايز، وعماد تقدم البلدان، وأخرى خاصة بضمان الجودة، وثالثة خاصة بالإفادة من تجارب الدول المتقدمة، وأخرى تدور حول وضع معايير لتصنيف الجامعات لدفعها إلى الارتقاء نحو الأجود، وأخرى حول وضع خطط استراتيجية تسير عليها الوزارة لتحقيق التقدم المنشود، وأخرى تدور حول الإرادة الوطنية وأثرها في الإصلاح، ثم ما ينبغي اتخاذه من خطوات لترصين التعليم وغيرها، وكلها تحتاج إلى إنعام نظر ودقة ملاحظة وقدرة على التطبيق. وقد صاغ تلك الرؤى صياغة علميَّة عميقة مدعمة بجداول تفصيلية أحيانًا، ورأى أن كل ذلك يمكن أن يتحقق من خلال إرادة وطنية حقيقية للإصلاح مبنية على الخبرة الرصينة. ويحسب له أنه مازال يحاول على الرغم من القيود التي تطوق معصمه في كثير من الأحيان.

أنا على يقين أن الكتاب سيبقى هاجس كل الوطنيين من الأكاديميين الذين يكلفون بإدارة مرافق التعليم العالي، ويرومون الارتقاء بها حاضرًا ومستقبلاً. ومباحثه ليست كمثل غالبية المباحث التي تنشر في صحيفة أو في موقع تواصل، لأنه مخاض مخلص من العمل العلمي المبني على التجربة الميدانية والملاحظة والتخطيط الذي قارب أربعة عقود.

والله وليّ التوفيق

الاستاذ الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي
عضو مجمع اللغة العربية بدمشق

المقالات

الأكاديمية بين زمنين

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

ثمة ظواهر جديدة طرأت على الحياة الأكاديمية والجامعات العراقية كما الحال في باقي دوائر الدولة العراقية في خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تتلخص برفع شعار يسمح للموظفين بالعمل بعد الدوام الرسمي بغية الحصول على مردود مالي يعين على سد رمق الحياة المعيشية وغلائها التي لا يمكن ردم هوتها من راتب الوظيفة الرسمية فقط، ومن هنا استتبع ذلك ظهور أمراض وظيفية تفشت واستفحلت بعد ذلك لتصبح داء عضالا في الجسد الاجتماعي والوظيفي معا كالاختلاس والتزوير والرشوة من الطلبة وبيعهم الأسئلة وعدم تطبيق العدالة في التعامل معهم، وأحيانا محاربتهم بأشكال شتى مثل عدم الإيفاء بالتزامات ضوابط التدريس في قاعة المحاضرة ، أو السماح عمدا أو تغاضيا للطلبة بالغش في القاعة الامتحانية أو بتسريب الأسئلة قبيل موعد الامتحان مقابل مبلغ تافه أو بسب ضغوط اجتماعية أو سياسية وأحيانا يصل الأمر لأسباب غير أخلاقية، ومن هذا الواقع المشوه دخل في خاطر التدريسي هاجس ترك الواجب وإلغاء المحاضرة وحتى ترك الدائرة الرسمية، ومن هذا الشكل المضطرب في الجسد الأكاديمي نسي معظمهم طبيعة الالتزامات والنشاطات داخل القسم العلمي بعده عضو الهيئة التدريسية فيه ، وبعضهم الآخر كان لا يرغب بالتواجد والحضور لأسباب أمنية تتعلق بطبيعة الإرهاب الذي كانت تمارسه الدولة بمؤسساتها الحزبية والأمنية المبثوثة في كل مكان ولم يسلم منها القسم العلمي داخل الجامعة بل وحتى قاعة الدرس، ولو لا ثبات بعض الأفذاذ من علماء العراق الأكاديميين والأساتذة المبدعين لسحقت الجامعات حقا وقلنا على تعليمنا العالي السلام.

على أية حال أقول : ذلك الزمن البغيض ولى ، وذهبت أيامه بلا رجعة إن شاء الله ،،اقبل علينا زمن آخر مختلف تماما عما شهدناه سابقا ينبغي فيه أن يأخذ التدريسي الأكاديمي دوره فيه وأن يتحلى بكامل المسؤولية على المستويين العلمي والعملي ، فهذا عصر العلم ووضع الخطط الاستراتيجية وصناعة الرؤية المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي التي ينبغي لها أن تركز على تلبية حاجات المجتمع المتنوعة وحاجات السوق من الكوادر العلمية في التخصصات

التطبيقية والعملية وتوظيف البحث العلمي لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والبيئية والمعرفية وغيرها الكثير مما يعانيه بلدنا اليوم. ولا ريب في أن الفرصة اليوم سانحة ومتاحة لإقامة هذه المشاريع المستقبلية ذلك لأن التدريسي العراقي أخذ يستعيد موقعه الحقيقي في بناء البلد ، فالواقع يوما بعد يوم يثبت هذه الحقيقة .

وتلك قناعتي التي رأيتها شاخصة لطبيعة الحضور الأكاديمي للأساتذة العراقيين ومستوى ثقلهم النوعي والعلمي في المؤتمرات العالمية في خارج العراق في أكثر من مكان لاسيما حضورنا الملتقى العربي الأول (مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية) في دولة البحرين وقد رأينا رأي العين كيف هم الأساتذة العراقيون نجوما لامعة في المحافل الدولية وكيف يتحملون مسؤولياتهم العلمية والأكاديمية بصورة فريدة ميزتهم عن أقرانهم العرب عمقا في الطرح وجرأة في الحديث لافتين النظر إلى قوة العراق الجديد وشكله المشرق غير هيابين إلا من الخطأ والزلل.

وفي هذا الصدد علينا جميعا أن نستغل هذه الإشراقة الجديدة والجميلة في أمتنا العراقية بالإسراع اليوم وقبل غد بالعمل الدؤوب لنجني فيما بعد ثمار ما غرسنا منه والتأسيس له تأسيسا استراتيجيا بعيد المدى، فقطاع التعليم العالي أخرت خطواته القرارات التي تأتي في إطار رد الفعل، وتخلف الإدارة التي شاعت في مرحلة الدكتاتورية تلك الإدارة القائمة في جوهرها على العشوائية والمرحلية والمجاملات والخوف على المنصب.

وفي سياق الإشارة إلى العمل الجاد لابد من التنويه بضرورة الاهتمام البالغ بمشروع تكريم الباحثين المتميزين والكليات الرائدة وصولا إلى تكريم الجامعة الداخلة ضمن التصنيفات العالمية ذات الأفضل ٥٠٠ جامعة وبجوائز مالية كبيرة...ذلك المشروع الرائد الذي نؤسس له اليوم وبالتنسيق مع وزارتنا والنخبة المتقدمة فيها كونه واحدا من المشاريع الاستراتيجية البعيدة المدى ذات الأثر الكبير في تطوير قطاعنا التعليمي ..ولن نكون مبالغين اذا قلنا إنه فاتحة خير لمشاريع تحفيز وترغيب كبرى سيكون من شانها رفع مستوى جودة التعليم العالي في العراق، ودفع تدريسيي الجامعات العراقية الى بذل جهد نوعي لبلوغ مراتب التفوق والتميز العالمي، ولعل أولى البوادر في ذلك كله تبني وزارة التعليم العالي برامج الجودة والتقييم وإلزام منتسبيها بالضوابط والقوانين

والإعلان عن برامج تربوية علمية ومؤتمرات في جميع جامعاتنا لتشكل فرصة رائعة من فرص التنافس مستذكرين رموز التاريخ الحديث والقديم ممن أناروا سبل الأمل في الحياة العصرية المعقدة السريعة التطور .

www.icajo.com

التنمية البشرية بين ثقافة القراءة وصناعة الكتـاب

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

التـأريخ القديم والحديث يشير للإصدارات المتميزة للكتب العربية العلمية بأعدادها ونوعيتها وموضوعاتها ولا اريد أن اشير للعهود القديمة كالفرعونية والبابلية والاكدية والسومرية أو العهد الاسلامي الذي انتشرت اصداراته في جميع بقاع العالم ولكن بودي أن اشير لعهد غير بعيد بلغ فيه الاعتزاز والتباهي بالكتاب حدا بعيداً في دول كالعراق ولبنان والمغرب ومصر التي شاركت في معرض الكتاب الصناعي الدولي في لندن عام ١٨٥١ بكتب علمية بلغ عددها ٣٩١ تشير لبعض الصناعات المصرية بالإضافة لنسبة عالية منها بالتخصصات الطبية وكانت حصيلة تعاون مطبعة بولاق القاهرية مع مدرسة الطب البشري التي اسسها محمد علي باشا الكبير في اواسط القرن التاسع عشر والتي كانت تعتمد علي المستشفى العسكري وانتقلت فيما بعد الى قصر احمد بن العيني لذا سميت فيما بعد باسم كلية طب القصر العيني . لقد كانت الكثير من الكتب اما مترجمة عن كتب فرنسية والقسم الاخر مؤلفة اصلاً باللغة العربية . وقد احتفظت بعض المكتبات العالمية كجامعتي لندن ونيويورك ببعض تلك الكتب اضافة الى الكتب التي كانت تصدر في جميع البلدان العربية ولكن للأسف لم نجد نماذج لمعظم تلك الكتب في المكتبات العربية .

ومما يؤسف له أن ظهور ثقافة تدمير الكتب وعدم الاحتفاظ بها او إحرقها ارتبط بأغراض تتعلق بمواقف فكرية ودينية وسياسية فضلاً على الجماعات الجاهلة وهذا ما أقر به الفنزويلي (فرناندو بياز) بعد اثني عشر عاماً من البحث والتحقيق والتقصي والدراسة المتخصصة بالمكتبات اذ اشار الى ما تم تدميره من التراث العراقي المكتوب ومالحقه ذلك من خسارة بالذاكرة العراقية بسبب تدمير الكتب وعدم الاحتفاظ بها وعلى مر العصور واصدر فرناندو بياز كتابه (التاريخ العلمي لتدمير الكتب من سومر القديمة الى العراق الحديث) . واليوم ومع وجود التقنيات الالكترونية يتوجب علينا وضع الاستراتيجيات الفاعلة لبناء ذاكرة وطنية تخزن كل ماانتجته العقول العربية قديماً وحديثاً من كتب ومجلات ومقالات ودراسات في سائر المجالات العلم والثقافة والفكر والمعرفة بالإضافة

علميّة لدول متقدمة، وقبلها تمّ إقصاء مجاميع من الكوادر العلميّة والمهنيّة من ذوي الشّهادات العليا والمشهود بتميزهم وكفاءاتهم، وكانت بدايتها في المدة بين ١٩٦٩ ولغاية ١٩٨٤. ومن ضمن اسباب تفاقم الوضع هو عزوف المئات من المبتعثين عن العودة إلى الوطن في الفترة الممتدّة بين ١٩٨٠-١٩٨٨ لتخوّفهم من زجّهم في محرقة الحرب الإيرانيّة. وشهدت الفترة الممتدّة بين ١٩٩٠-٢٠٠٠ هروب الآلاف من الكفاءات لأسباب اقتصاديّة وتعسفيّة، وهذا الأمر بالتّحديد كان السّبب الرّئيس في الانكسار الحقيقي في المؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة، إذ بلغ ما يتقاضاه التّدريسي في الجامعات ممن لديه خدمة لأكثر من عشر سنوات مبلغ خمسة دولارات شهريًّا لاغير!

وقد بلغ عدد الكفاءات التي غادرت العراق في عقد التّسعينات من القرن الماضي ٧٣٥٠ عالماً في شتّى التّخصّصات. وكانت وجهاتهم في البدء هي ليبيا والأردن واليمن ودولة الإمارات العربيّة المتحدة، ليتجهوا لاحقاً إلى أمريكا وكندا وبريطانيا والدّول الإسكندنافيّة. وقد بلغت نسبة حملة الشّهادات العليا بين أفراد الجالية العراقيّة في بريطانيا ٢٣%، وأمّا نسبة حملة الشّهادات الجامعية فتقدّر بـ٧٥ %.ويقدّر عدد أطباء الاختصاص العراقيين في بريطانيا بأكثر من ٤٠٠٠ طبيب.

وقد انحرفت أهداف التّعليم العالي وانحطّت لتغدو مجرد تعليم سطحي لمنح شهادات معظمها لا تؤهّل الخريج لاحتياجات سوق العمل فضلاً عن عدم تبنّي الإبداع والتّفكير الخلاق، وغياب الإيمان بربط الجامعة بالمجتمع، وضعف الوطنيّة وتراجع الإخلاص للوطن، وعدم اتخاذ البحث العلميّ الهادف لحلّ المشاكل الوطنيّة، مثل المشاكل البيئيّة والصّحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. ومن هذا المنطلق نستطيع القول إنّ التّدهور الذي شهدته مؤسّسات التّعليم العالي مردّه إلى ضعف القابليّة التّأهيليّة لكوادره، بالإضافة إلى عوامل كثيرة أخرى تضافرت جميعاً لخلق حالة الإخفاق في توفير مستلزمات المنافسة في عهد العولمة. ولذا لم تستطع أيّ جامعة عراقيّة للوصول إلى أيّ مرتبة في التّقييم لمستوى أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم ضمن تصنيف شنغهاي العالميّ، او اي تصنيفات عالمية أخرى، على الرّغم من أنّ ست جامعات إسرائيليّة وثلاث جامعات سعوديّة وجامعة واحدة مصريّة ظهرت في تلك المجموعة لعام ٢٠١٣.

وعندما نعود لتاريخ تلك الجامعات الإسرائيليّة نجدها قد استحدثت بعد مؤسسات التّعليم العالي العراقيّ والعربي بسنوات عديدة، إذ كان عدد الجامعات العربيّة القائمة عام ١٩٥٣ هو إحدى عشرة جامعة، وحالياً بلغ عددها أكثر من ٥٠٠ جامعة، والمسجّل منها في اتحاد جامعات الدّول العربية هو ٢٦٠ جامعة حكوميّة وأهليّة . ودخل التّنافس بين الجامعات العالميّة في جودتها من خلال المجالات المتعدّدة، منها: الأكاديميّة العامة والأساسيّة المعتمدة على نسبة عدد الطلبة لعدد الأساتذة وعدد الدّرجات العلميّة العالية لأعضاء الهيئات التدّريسيّة، وعدد البحوث المنشورة في مجلات علميّة ذات معامل التأثير العالي وعدد التّدريسيين المشاركين في مؤتمرات عالميّة وعدد الجوائز العالميّة التي حصلت عليها الجامعة لبراءات الاختراع أو جوائز نوبل ومدى تحديث المناهج الدّراسيّة، أو الالتزام بالطّرق الحديثة في التّعليم، وعدد الكتب والمجلات العلميّة المتوقرة في مكتبات الجامعة أو المؤلّفة والصّادرة من الجامعة، بالإضافة إلى معايير أخرى- أقول ليس هذا فقط - وإنما بدأ تصنيف جودة الجامعات بحسب جودتها في التعليم والتعلم أو جودتها في البحث العلميّ وعدد براءات الاختراع الصّادرة منها والممولّة من قبل مؤسّسات من خارج الجامعة أو من المؤسّسات الحكوميّة أو من شركات خاصة، لنجد أنّ الجامعات العراقيّة قد حصلت على تمويل من الحكومة لبراءة اختراع واحدة خلال الخمس عشرة سنة الماضية ،وبالمقارنة مع الجامعات العالميّة التي تم تمويل نشاطها البحثيّ ليس من الحكومة فحسب، وإنّما من الشّركات والمؤسّسات الخاصّة والمساهمة، وحتى على مستوى الأشخاص نجد أنّه قد بلغ عدد تلك المشاريع في بعض الدّول مئات الألوف.

وعلى الرّغم من التّحديات الحاليّة وثقل إرث التّراجع في مؤسّسات وزارة التّعليم العالي والجّامعات العراقيّة فإنّنا نلمس أنّ ثمّة خطوات مشرقة حصلت في العراق، وتحسب لصالح مؤسّسات التّعليم العالي ولصالح منتسبيها فيما بعد عام ٢٠٠٣.

ويمكن تلخيصها فيما يلي :-

١- زيادة رواتب منتسبي وزارة التّعليم العالي في مختلف درجاتهم، وتميّزهم على باقي الوزارات ومنذ عام ٢٠٠٥ ،وإصدار قانون الخدمة الجامعيّة رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته رقم (٩٤) الذي صدر في ٢٠١٢/١٢/١٧ ورقم

(١) لسنة ٢٠١٤ الذي صدر في ٢٠١٤/٢/٣،الذي أشار في إحدى فقراته إلى منح الباحث مكافآت مجزية ومشجّعة للبحث المنشور في المجلات ذات معامل التأثير العالي بالإضافة لميزات اخرى.

٢- الانفتاح على المؤسّسات العلميّة في شتّى أنحاء العالم، وتنظيم دورات تطويريّة للقيادات العليا في الوزارة والجّامعات وللإداريين والتّدريسيين ،وذلك اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٣ .

ويمكن تلخيص برامج تطوير أعضاء الهيئات التّدريسيّة في ما يلي:

أ - تخصيص مبالغ لإيفادات أعضاء الهيئة التّدريسيّة للمشاركة في المؤتمرات الوطنيّة والعالميّة، واستثمار المبالغ لإيفاد آلاف التّدريسيين ومن شتّى الجامعات من التخصّصات كافّة دون تميز، ومثال على ذلك نجد أنّ عدد المشاركين في مؤتمرات خارج العراق لجامعة الكوفة للفترة الممتدة بين ٢٠٠٦-٢٠١١ تجاوز الـ(٦٠٠) من مجموع (١٩٠٠) تدريسيي الجامعة .

ب- عقد الاتفاقيات العالميّة لتطوير قطاع التّعليم العالي لتدريب أعضاء الهيئة التّدريسيّة وتأهيلهم لبعض المهارات والتّخصّصات الدّقيقة والممول بعضها من قِبل الدّولة والأخرى من قِبل منظمات دوليّة، مثل اليونسكو أو البنك الدّوليّ أو المركز الثّقافيّ البريطاني أو هيئة التّعليم العالي الأمريكي. وتحصيل التّمويل يعتمد على سعي الجامعة وبرامجها العلميّة، وقد حصلت جامعة الكوفة على تمويل لتأهيل البرامج الدراسية وتدريسيي ثلاثة أقسام علميّة من هيئة التّعليم العالي الأمريكيّ. وحصلت كذلك على تمويل لتأهيل البرامج الدّراسيّة والتدريسين لخمس تخصّصات من المركز الثقافي البريطانيّ، وتركّزت البرامج في التّدريب على طرائق التّدريس الحديثة للتخّصّصات كلّها، وتحديث المناهج الدّراسيّة، وتطوير برامج التّعليم الإلكترونيّ، والاطلاع على الأجهزة الحديثة في التّعليم التّطبيقي والمختبري .

ج- إطلاق برنامج تطوير أعضاء هيئة التّدريس من الوزارة عام ٢٠٠٦، وذلك بإيفاد التّدريسيين لمدة شهر لشتّى الجامعات العالميّة للاطلاع على المناهج الدّراسيّة للدّراسات الأوليّة والعليا، ومعاينة طرائق التّدريس، وزيارة مكتبات الجامعات وبرامج الجودة والمختبرات .

د- البعثات البحثيّة : السّماح لطلبة الماجستير والدّكتوراه ممّن لم تتوفر لهم أجهزة البحث وأدواته داخل العراق بالاتفاق مع مراكز بحوث أو أساتذة في

الجامعات العالميّة بالسّفر والإقامة فيها لإكمال بحوثهم وبواقع ثلاثة أشهر للماجستير وسنة للدكتوراه .

هـ - إيفاد المشرفين على طلبة الدّراسات العليا والملتحقين ببرنامج البعثات البحثيّة في الجّامعات أو المؤسّسات العلميّة العالميّة لمدة شهر برفقة طلبتهم للاطلاع على المستلزمات التي ستساعد الطّالب في إكمال بحثه وتثبيت خطة عمله بالمشاركة مع الجهة المستضيفة .

و- السّماح بالإشراف المشترك بين تدريسي الجامعات العراقيّة والجامعات العالميّة التي لديها رسائل ومذكرات تفاهم مع الجامعات العراقيّة.

٣- ضمن الموازنة السّنويّة يتمّ تخصيص مبالغ في الخطّة الاستثماريّة لعملية البناء وتأثيث المباني التي تكتمل وشراء الأجهزة للمختبرات ،وتخصيص مبالغ أخرى للخطّة التّشغيلية ولأبوابها الكثيرة، وتتضمّن أبواباً لشراء الكتب والحاسبات والسّيارات والمستلزمات المختبريّة والإيفادات والمؤتمرات، ومقدار المبالغ يعتمد على نشاط الجامعة وشفافيتها في الصّرف، ومثال على ذلك التّخصيصات التي كانت ترصد لجامعة الكوفة للخطّة الاستثماريّة للأعوام الممتدة بين ٢٠٠٦ - ٢٠١١ البالغة (١٢) مليار دينار سنويًا للخطّة الاستثماريّة، ولكن الإضافة التي حصلنا عليها في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بلغ مقدرها (١٦و١١ مليار دينار على التوالي) بوصفها ميزانيّة تكميليّة بعد أن تمّ صرف المبلغ الأساسي. وحصل ما يشبه ذلك للميزانيّة المخصّصة للخطّة التّشغيليّة حيث تمّ شراء ست جثث تعليميّة بمبلغ فاق المليار دينار عراقيّ، كما تمّ شراء أجهزة ليزر لكليات الطّب وطبّ الأسنان ومختبرات تعليميّة للجثث الشّبيهة لكلية الطّب وثلاثة مايكروسكوبات إلكترونيّة لكليّات الهندسة والطّب والعلوم فاقت مبالغها الـ٦ مليارات دينار عراقيّ .

٤-وضع برامج في الوزارة لتوفير خدمة المكتبة الافتراضيّة بكتبها ومجلاتها الالكترونية لتوفير خدمات الدّخول الإلكترونيّ إلى المكتبات العالميّة لتصفح مئات الآلاف من الكتب والمجلات العلميّة، ليس للتدريسيين فقط، وإنّما لطلبة الدّراسات العليا كذلك.

٥-دعم الوزارة ماديًا للمشاريع الرّياديّة التي تُطرح من قِبل الجامعات التي لديها مبادرات تطويريّة، ومثال على ذلك :

أ- ربط جميع وحدات الجامعة وأقسامه التّكنولوجيّة بشبكة متكاملة لتفعيل خدمة الإنترنت والانترانيت.
ب- تزويد معظم الجامعات بالأجهزة الالكترونيّة المتخصصة لتفعيل خدمة المؤتمرات الفديوية التي تربط بين الجامعات والوزارة أو بين الجامعات فيما بينها أو بين الجامعات و العالم الخارجي .
ج- بناء المستشفيات الجامعيّة التّخصّصيّة لتدار من قِبل الجامعة نفسها بدل وزارة الصّحة .
د- فتح المختبرات الدّاعمة للعلوم والتّخصصات الحديثة لتفعيل برامج الجزيئات المتناهية الصّغر والطّاقة النّظيفة والهندسة الحيوية بالإضافة إلى التقنيات الحديثة

.

والجدول في ادناه يشير للمبالغ التي خصصتها الوزارة للمشاريع الريادية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٤ والتي بلغ مجموعها ما يقارب ال٧٥ مليون دولار امريكي وكما يلي:

اسم المشروع	الكلفة الكلية(مليار) دينار	تخصيص ٢٠٠٨	تخصيص ٢٠٠٩	تخصيص ٢٠١٠	تخصيص ٢٠١١	تخصيص ٢٠١٢	تخصيص ٢٠١٣	تخصيص ٢٠١٤
المشاريع البحثية للتدريسين	٢٥	٣،٠٠	١	٤،٩٤٢	٦،٤٤٤٤	٦	٤،٧٥	٤
بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة	٥	٠،٥	٠،٥٥	،٩٨٨	١،٤٦٨	٠،٧٥	٠،٥	٠،٥
بحوث الادوية والمبيدات	٢،٧٤٤	٠،٥٣٢	٠،٤	٠،٨٤٦	١،٥٧٢	٠،٥	٠،٥	٠،٥
بحوث النباتات الطبية	٧	٠،٣٩٩	٠،٥	٠،٥٠٩	١،٢١٣	٠،٧٥	٠،٥	٠،٥
بحوث طلبة الدراسات العليا	٥٠	٣،٩٨٨	١،١٢	٤	٦،٩٥٥	١،٥	١،٢	٦
المجموع	٨٩،٧٤٤	٨،٩١٩	٣،٥٧	١١،٢٨٥	١٧،٦٥٢	٩،٥	٧،٤٥	١١،٥

٦-اعتماد مبدأ الموافقة على الدّراسة خارج العراق بوصفه مشروعاً استراتيجيًا من قِبل الدّولة والوزارة على مستوى محافظات العراق كلّها، وتعميم هذا المبدأ على المواطنين جميعاً دون تميز وفق مؤهلاتهم ورغبتهم ضمن ضوابط للمنافسة، وذلك وفق البرامج التّالية :-

أ- النّفقة الخاصة : السّماح لمن يرغب بالدّراسة خارج العراق في شتّى التّخصّصات خارج العراق على حسابه الخاص في الدّراسات الأوّليّة والعليا، وذلك منذ عام٢٠٠٣.

ب- البعثات : إطلاق برنامج البعثات الدّراسيّة من قِبل وزارة التّعليم العالي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ للدّراسات العليا ماجستير ودكتوراه وتوزيع (١٠٠٠) بعثة وفق النّسب السّكانيّة للمحافظات. وقد وُضعت خطة لابتعاث (١٠٠٠٠) طالب لدراسة الدكتوراه عام ٢٠١١، ووزّعت خطة الابتعاث وفق التّخصصات، ليكون ٢٥% منها للتّخصصات الطّبية، و٢٥% للتّخصّصات الهندسيّة، و٢٠% لتخصّصات العلوم الصّرفة، و١٠% للتّخصّصات الزّراعيّة، و١٠% لتخصّصات الطّب البيطريّ، و٥% لتخصّص القانون، و٥% لتخصّص اللّغات، وكذلك وزعت خطّة الابتعاث على النّسب السّكانيّة للمحافظات العراقيّة.

ج- مبادرة رئاسة الوزراء : أطلق برنامج لابتعاث (١٠٠٠) طالب للتّخصّصات النّادرة من قِبل رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٩،ووزّعت وفق النّسب السّكانيّة لجميع المحافظات .

د- الإجازة الدّراسيّة : إطلاق برنامج الإجازات الدّراسيّة للدّراسات العليا خارج العراق ولكافة الوزارات ومن ضمنها وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها وفق حاجتهم للكفاءات ذات الشّهادات العليا في شتّى التخصّصات.

هـ- الزّمالات الدّراسيّة : الإفادة من المنح الدّوليّة أو من بعض المؤسّسات والمنظّمات للدّراسة خارج العراق، والسّماح لجميع العراقيين دون تمييز بالانخراط فيها، ومنح المساعدات الماليّة لمن يرغب بالتّعاقد مع الدّولة للعمل فيها بعد انتهاء دراسته.

٧- التّوسع في إتاحة الفرص لجميع المواطنين للدّراسة الجامعيّة الأوليّة والعليا، واعتماد مبدأ مجانيّة التّعليم، معتمدين على الآليّات التّاليّة :-

أ- استحداث جامعات شاملة أو عامّة في المحافظات التي لا تتوفر فيها جامعات لتضمّ كليّات وأقساماً علميّة في شتّى التّخصصات. ومنذ عام ٢٠١١ بدأ التّركيز على استحداث الجامعات التّخصصيّة لاستيعاب الطّلبة خريجي الدّراسة الإعداديّة وفق زيادتهم السّنويّة التي تقدّر بـ٦-٧% بوصفها معدلاً لمجموع المحافظات العراقيّة التي وصل في بعض المحافظات إلى ما يقارب الـ١٧%.

ب- فتح الدّراسة المسائيّة لإتاحة الفرصة لمن لديهم الرّغبة في الدّراسة التي لم تتوفر لهم خلال سنوات ما قبل عام ٢٠٠٣ لأسباب ماديّة أو اجتماعيّة أو لعدم توفرها في محافظاتهم أو لأسباب أخرى .

ج- فتح الجامعات والكلّيات والمعاهد الأهليّة لإتاحة الفرصة لجميع العراقيين للتّعليم والحصول على الشّهادات في شتّى التّخصصات حتى لمن كانت لديه شهادة جامعيّة في تخصّص معين، ويرغب في دراسة تخصّص آخر بوصفه هواية أو لدعم تخصّصه الأصلي أو الأوليّ، أو لتوفير فرص عمل للخرّجين الجدد والاستفادة من المتقاعدين من الأكاديميين، ولإعادة مكانة العراق العلميّة والثّقافيّة ليكون رافداً بالكوادر العلميّة لباقي دول المنطقة كما كان عهده سابقاً.

٨-برامج الجودة : أُستحدثت هيئة في الوزارة لتفعيل برامج الجودة والاعتماد الأكاديميّ في مؤسّساتها واستحداث أقسام في الجامعات الحكوميّة للغرض نفسه، وتمّ الاعتماد على معايير الجودة المعتمدة من قِبل اتحاد الجامعات العربيّة، وبعض الجامعات بادرت ذاتيًّا لتفعيل معايير الأيزو لبعض أقسامها الإداريّة أو تثبيت المعايير الدّوليّة لبعض التّخصّصات، مثل معايير الـ ABET للأقسام الهندسيّة والحاسبات على ضوء المبادرات والمنافسة مابين الجامعات لاعتماد بعض المعايير للدّخول إلى بعض التّصنيفات العالميّة .

وقد دخلت بعض الجامعات العراقيّة ضمن تصنيف أفضل (١٢) ألف جامعة في عام ٢٠٠٩ حسب جودة ومعايير ونشاطات علميّة مؤشّرة في الموقع الإلكتروني للجامعة ومعتمدة من قِبل المؤسّسات الإسبانيّة التي تُسمى الويب ماتركس حيث يجرى التقييم مرتين في كلّ سنة، ويتمّ الإعلان عنه في نهاية شهر كانون الثاني وتموز من كلّ عام. وقد دخلت ست جامعات عراقيّة لأوّل مرة نهاية عام ٢٠٠٩، وكانت الجامعة التّكنولوجيّة هي أفضلها، وبتسلسل أكثر من ثمانية الآف ، ولكن ظهرت إحدى عشرة جامعة عراقية ضمن نفس التصنيف عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١،وكانت في مقدمتها جامعة الكوفة لتحصل

على المرتبة الأولى عراقيًا بتسلسل ٥٠٥٢ عالميًا و ٧٧ عربيًا ،ممّا حفز جامعات أخرى لتحفيز منتسبيها لاعتماد معايير الجودة وثقافتها التي لم تكن معروفة قبل عام ٢٠٠٣.

٩-تشجيع إقامة المؤتمرات : لوحظ في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ إقامة كثير من المؤتمرات والنّدوات على صعيد كثير من دوائر الدّولة ومؤسّساتها التّعليميّة والثّقافيّة ومؤسّسات المجتمع المدني، وخُصّصت مبالغ ضمن ميزانيات تلك المؤسسات بهدف استنهاض العقول والحصول على الأفكار لعملية إصلاح الأداء والتّقويم واعتمادها رافداً للتّنمية البشريّة. ومن المؤتمرات المهمة مؤتمرات إصلاح التّعليم العالي واستقلاليته التي أقيمت في أربيل عام ٢٠٠٦ وفي الكوفة عام ٢٠٠٧ ومؤتمر عودة الكفاءات الذي أقيم عام ٢٠٠٩ ،وقد أستثمرت بعض من توصياته ضمن قانون الخدمة الجامعيّة وضمن التّعليمات والضّوابط المعتمدة حالياً في وزارة التّعليم العالي. ولكن ما يؤسف له أنّ بعض المؤسّسات لا تلتزم بتوجيهات الوزارات وتوجّهات السّلطة التّنفيذيّة علماً بأنّ استراتيجيّة التّربية والتّعليم ٢٠١١-٢٠١٢ التي أطلقت عام ٢٠١٢ قد تضمّنت في نصوصها ضرورة عودة كفاءات الخارج .

لذا فان الكفاءات العراقيّة في شتّى التّخصّصات هي ثروة وطنيّة ينبغي الإفادة منها، وذلك باعتماد الأساليب الآتية :

١- تكليف الدّوائر الثقافيّة في شتّى دول العالم لتشخيص الكفاءات العراقيّة ذوي الشّهادات الأكاديميّة والمهنيّة العليا، ممن استمروا في العمل في تخصّصهم في المؤسّسات العلميّة والأكاديميّة والمهنيّة في بلدان المهجر، وإعداد قواعد بيانات لكافة المعلومات بشأنهم، والتّواصل معهم لاستثمار أفكارهم ومبادراتهم التي تكرّس لخدمة مصالح العراق والعراقيين.

٢- تكليف منتسبي الدّوائر الثقافيّة للتواصل مع الجمعيّات العلميّة والمهنيّة التي تشكّلها الكفاءات العراقيّة في المهاجر، واستضافتهم، وتشجيع آخرين من نفس تخصصهم للانضمام إليهم ليكونوا عنصر وصل فيما بينهم. والعمل باستمرار على إشاعة ثقافة أنّ تلك الدوائر هي بيت يجمع الكفاءات العراقيّة، ويستثمرها، وينقل معاناتها إلى المسؤولين داخل العراق.

٣- اعتماد الدّوائر الثقافيّة للتحقق من شهادات الكفاءات الرّاغبين في العودة وتصديقها وإيصالها إلى الوزارة لتقييمها ومعادلتها وإعلامهم بعد اكتمال الإجراءات وهم في بلد المهجر من دون مراجعة الدوائر الرسمية في العراق .

٤- اعتماد الدّوائر الثقافيّة للتّواصل مع الجّامعات والمؤسّسات العلميّة في بلد تواجد الدّائرة وبالتّعاون مع الكفاءات العراقيّة في ذلك البلد ورصد إنجازاتها العلميّة وكلّ ما يفيد في تطوير المؤسّسات العلميّة العراقيّة ومنتسبيها، مثل رصد التّخصّصات الحديثة والبحوث والدّراسات العلميّة والمناهج الدّراسيّة وطرائق التّدريس الحديثة والبحوث والدّراسات والمؤتمرات والنّدوات والورش أو الدّورات التي تساهم في تطوير الكوادر العراقيّة وإعلام الجهات المعنية في داخل العراق لاتخاذ الإجراءات المناسبة من قبلهم بالمشاركة أو بغيرها .

٥- تشجيع أبناء الكفاءات لزيارة العراق والمؤسّسات العلميّة العراقيّة والتّخطيط للإفادة منهم بوصفهم جيلاً ثانياً من الكفاءات العراقيّة التي يمكن أن تكون ضمن الشّريحة الأولى .

٦- اعتماد التّقنيات الإلكترونيّة للإفادة من الكفاءات عن بعد بتغطية بعض المحاضرات للدّراسات الأوليّة أو العليا أو بمشاركتهم في السّمنارات أو الورش العلميّة أو المؤتمرات بحضورها عن بعد .

٧- التأكيد على الجامعات العراقيّة لاستضافة كفاءات الخارج في مؤتمراتهم وتكليفهم لإلقاء المحاضرات للدّراسات الأوليّة أو العليا واستثمار التّخصّيصات المبوّبة في الميزانيّة التّشغيليّة للجامعة لمنحها لتلك الفعاليات وصرفها عليها.

التّوصيات :

تشكيل مؤسستين تتبعان لأعلى سلطة تنفيذيّة في الدّولة، وهي رئاسة الوزراء، لتكون لها الصّلاحيات لمخاطبة الوزارات أو أي مؤسّسات أخرى لتنفيذ ما تصدره من أوامر، وذلك يستقيم وفق الآتي:

المؤسّسة الأولى : دائرة إعادة التعيين

تُعنى بجرد الكفاءات بالاستعانة بالدّوائر الثقافيّة في دول المهجر ودراسة سيرهم الذّاتيّة والعلميّة وتسهيل معاملات عودة من يرغب منهم وتعيينهم في المؤسّسات والمحافظات التي يرغبون في الاستقرار فيها دون أخذ موافقة تلك المؤسسات بشأن حاجتها لتلك الكفاءات أو التخصّصات على أن يكون هنالك علاقة بين أداء تلك الدّائرة وتخصصاتهم . كذلك يجب محاربة البيروقراطية والرّوتين في استكمال معاملات عودتهم وإصدار المستمسكات الواجب توفرها لاستمرار ممارسة حياتهم ومعيشتهم في وطنهم الأم ،وهو العراق مع توفير السّكن الملائم واللائق لهم ولعوائلهم.

المؤسّسة الثّانية : دائرة استثمار مبادرات الكفاءات وتفعيلها

تُعنى بالتّواصل مع الكفاءات التي لا ترغب في العودة، ولكن لديها الرّغبة في التّواصل مع المؤسّسات العراقيّة في صدد مشورة أو خبرة أو مبادرة لتحسين أداء دائرة او مؤسّسة أو تصحيح مسار لعمليّة معينة أو لحلّ مشكلة صحيّة أو اجتماعيّة أو بيئيّة أو اقتصاديّة أو أيّ آليّة تُساهم في تطوير تلك المؤسّسات في أيّ مفصل من مفاصلها وبالاشتراك والتّعاون مع الكفاءات والكوادر العلميّة والمهنية داخل العراق .

لذلك نتمنى أن تُؤخذ هذه الدّراسة بعين الاعتبار والتّطبيق بوصفها خطوة مهمة لمشروع التّنميّة البشريّة والتّنميّة الشّاملة لارتقاء العراق والعراقيين.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=8196

الى الوثائق والاكتشافات القديمة مع تصميم آلية ميسرة سريعة للبحث والاسترجاع عسى أن نتمكن الاحتفاظ بها مستقبلاً وهي بحالتها الالكترونية .
وعلى الرغم من وجود الظواهر السلبية نجد أن الكثير من الايجابيات والاشراقات في تاريخنا القريب كوجود مدن عربية اشتهرت بتعدد ثقافاتها واصداراتها الثرية من الكتب بالعلوم المختلفة بالإضافة لإصداراتها الثقافية ولذا ظهر من ابنائها ممن يتمتعوا بعلميتهم وثقافتهم وسعه تفكيرهم وتطلعهم العلمي بالرغم من الحالة والوضع العربي المضطرب بشكل عام وخلال فترة استعماره والحروب التي مرّت عليه والذي يتمثل بعدم الاستقرار والجفاف العلمي والثقافي الفعال . ومما ينبغي العمل عليه سريعاً إزاء ذلك كله بوضع الاستراتيجيات لعوامل التنمية البشرية والنهوض العلمي للمجتمع العربي وضرورة التفكير برعاية وتنشيط ثقافة القراءة مساهمة كخطوة اولى لخطوات ومبادرات لتنمية العقل المتعدد الثقافات . ولنبدأ بخطوات ضرورية تصب في عملية التنمية البشرية الشاملة واولها التفكير بإيجاد الآليات لرعاية وتنشيط ثقافة القراءة وبالوسائل المتاحة ورقياً أو الكترونياً .
ومن خلال تجربتي الأكاديمية وجدت أن اقامة معارض الكتب الكبيرة وبمشاركة مجموعة من دور نشر وبمختلف التخصصات وذات عناوين كتب متنوعة وتلبي حاجة وطموح ثقافات وعلوم ومهن متعددة ولكافة الاعمار والمؤهلات العلمية والثقافية حينها ستكون هناك فرصة لاطلاع روادها على المعروض من العناوين تستدرج الزائرين لتصفح بعضها لتصبح احتمالية وامكانية شرائها واقتنائها كبيرة جداً ومن خلال متابعتي لمعارض الكتب التي اقيمت في جامعة الكوفة لأربع سنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، ٢٠١١ لوحظت الزيادة لعدد زائريها بالإضافة لارتفاع نسبة المبيعات لكل عام قياساً للعام الذي قبله ففي عام ٢٠٠٨ كانت لنا اول تجربة لإقامة معرض للكتب العلمية وبمختلف التخصصات بالإضافة للكتب الثقافية ذات اللغات المتعددة وخصصت له قاعات ذات مساحات واسعة لم يسبق أن اقيم مثله في محافظة النجف وحتى في محافظات الوسط والجنوب مابعد عام ٢٠٠٣ . لقد رأيت مختلف الفئات العمرية تقبل على زيارة المعرض والتصفح والشراء من كبار السن والنساء وطلبة المدارس والجامعات ومن المثقفين وحتى افراد الاسر غير المنتمية للجامعة وحينها ادركت أن القراءة مازالت بخير وأن هناك من يشتري الكتاب رغم التراجع الثقافي والعلمي

والمالي الذي حصل للعراقيين خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي وحالة عدم الاستقرار الذي حصل للسنوات الاولى مابعد عام ٢٠٠٣ .

إن تعدد دور النشر وعرض الكتب الاجنبية والجديدة والموسوعات ولمختلف الاعمار بالإضافة الى الطباعة الجميلة شجع الكثير على الشراء .لقد تكررت التجربة وبنجاح ملحوظ حيث شهدت المعارض في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ فعالية اضافية وهي اقامة لمحاضرات وفعاليات فنية وثقافية على هامش المعرض مما اضافت حالة تنموية جديدة وكنت أأمل تحصل هذه التجربة في جميع محافظات العراق وفي جامعاتها لتكون هي الرائدة في عملية التنمية البشرية الشاملة . فهي لاشك تعد من الضرورات باتجاه تدعيم الثقافة والفكر والمعرفة والعلم عبر اوعية الكتب التي مازالت تلعب ، رغم دخولنا العصر الالكتروني والرقمي ، دوراً متميزاً في رقي وتقدم المجتمعات .... وتأسيسا على ذلك فإن وزارات الثقافة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي ومختلف المؤسسات والهيئات والجامعات العراقية عليها دعم موازنات الكتب وحسن اختيار الموضوعات والعناوين التي تطرح في كرنفالات كبيرة لدور النشر وبشكل سنويّ .

www.icajo.com

الـوجوه الخفية للفســـاد الإداري

أ.د.عبدالرزاق عبدالجليل العيسى

عانى العراق ومايزال من مخلفات أبغض طاغوت شهده العصر ، إذ جثم على انفاس شعبنا لعقود طويلة من الزمن قهراً وتخلفاً ، ولعل ظاهرة الفساد الإداري من أسوأ آثار تلك المخلفات التي نخرت ومازالت تنخر بجسد البلد ومقدراته الاقتصادية والتنموية لاسيما في مرحلة ما بعد سقوط النظام البغيض التي اظهرت وجهه المقيت على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية من تحايل ونصب وسرقة ورشوة واختلاس وتلاعب في اموال الدولة ، ولكن ثمة أشكال خفية للفساد اليوم لاتقل خطورة عما ذكرنا يمكن الإشارة إليها بالنقاط الآتية :

١. إن عدم التزام الموظف بعمله الرسمي وكثرة تغيبه هو فساد إداري كما إن تعمد الحضور الصباحي المتأخر حتى الساعة التاسعة والخروج المبكر في الساعة الثانية عشر هو فساد آخر يؤدي الى إهمال الموظف لعمله والى الاستخفاف بالشعور بالمسؤولية فيه وكأنه يؤدي واجباً ثقيلاً فرضته عليه ظروف قاهرة .
٢. وأن العبوس بوجه المراجعين وعدم استقبالهم بالشكل الحضاري اللائق والاساءة في متابعة معاملاتهم وتعمد تأخيرها فساد إداري مقيت ايضاً .
٣. وبعضهم يعمل في اكثر من دائرة ويتقاضى اكثر مما يستحق .
٤. الهروب من المسؤولية بالتماهي في اداء الواجب والتخاذل والازدواجية في اتخاذ القرارات وعدم محاسبة المقصر .
٥. مجاملة المسؤول وتزيين اخطائه وإطرائه بما لايستحق تزلفاً وتملقاً من ابشع وجوه الفساد واخطرها .
٦. الكيل بمكيالين في التعامل مع الادنى في السلم الوظيفي .

وعلى صعيد الممارسات السلبية في اروقة المؤسسات الاكاديمية والتي تعتبر ضمن انواع الفساد والتي يمكن تخليصها بما يلي :-

١. قبول بعض الطلبة للدراسات الاولية او العليا استثناء من الضوابط التي يقبل فيها اقرانهم .
٢. عدم استغلال الوقت المحدد للمحاضرة بالحديث عن المادة العلمية.

٣. التمييز بين الطلبة لأسباب عديدة كعامل القربى أو العامل الطبقي أو العرقي بعدم التعامل معهم كأبناء تارة وبعدم تقييمهم تقييماً موضوعياً تارة ثانية .
٤. عدم مواكبة التدريسي للتطورات العلمية العالمية في مجال تخصصه بما يخدم البحث العلمي وطرح المعلومة على طلبته علماً أن منح مخصصات التفرغ الجامعي للتدريسيين في الجامعات لقاء متابعاته العلمية خارج اوقات الدوام الرسمي .
٥. سرقة البحوث او الافكار العلمية جزئياً او كلياً . اضافة اسم كباحث للبحوث الجاهزة للنشر من دون مشاركته الفعلية في البحث .
٦. الاستجابة للضغوط للتأثير على عملية تقييم الطلبة من قبل التدريسي أو الضغط على الطلبة عند تقييم اساتذتهم .
٧. قمع الحريات الاكاديمية واستقلالية الجامعة والتدخل في التعينات أو البعثات لغير المستحقين وغير المؤهلين ووضع الشخص غير المناسب في المكان الذي لايستحقه.

وثمة المزيد من الظواهر السلبية التي يصعب حصرها باتت تستفحل في دوائرنا واصبحت بعد غياب السلطة والضمير والمسؤولية والوعي الاجتماعي كأنه امر مستساغ يعده بعضهم من باب الشطارة والفهلوة وفرصة للنهب . ولاريب في أن شيوع هذه الظواهر عكست صورة مأساوية ومشوهة للعراق لايليق بطبيعة التغيير المأمول لمستقبل افضل يتطلع إليه المجتمع . ومسؤولية التغيير تقع على عاتق كل فرد ولاسيما المثقفون منهم .

ومما يثير الغرابة أن بنية المجتمع العراقي المبنية على القيم الدينية والعقلية وحب الفضيلة تحارب نظرياً جميع اشكال الرذيلة واصناف الفساد الاداري وغير الاداري ولكن مايؤسف له أن المجتمع المتمثل بقياداته تخفق في التطبيق إخفاقاً مريعاً يدخلها في باب النفاق ، وهنا اسجل خطوة في الاتجاه الصحيح في استثمار جموع الناس في زيارة الاربعين للإمام الحسين (عليه السلام) بأداء قسم العهد بعدم الارتشاء في إشارة لمحاربة الفساد ، ونحتاج مثل ذلك استراتيجيات تقضي على هذه الآفة . لذلك ينبغي تنشئة الفرد تنشئة تخرجه من مستنقع الظواهر السلبية التي لاتحقق سوى التخلف والدمار ومن هنا نناشد بناة اللبنات الاساسية في بنيان الدولة من الاسرة التعليمية من المعلمين والمدرسين

وأساتذة الجامعة أن يكونوا سباقين في محاربة هذه الظاهرة الشاذة ، لان بناء الوطن ينبع من حبنا له وحبنا له ينبع من النية الصادقة في العمل وإنكار الذات وآلاء مصلحة البلد على المصلحة الفردية الضيقة ، ولا شك في أن علاج هذه الظاهرة السلبية من الداخل اجدى وانفع من إتيانها من خارجها لاسيما أذ جاءت على ايدي المهرة المخلصين الغيورين فهم الاعلم بخبايا الامور وخفاياها وقديما قيل : *صاحب البيت ادرى بالذي فيه* .

www.icajo.com
info@icajo.com

مسارات التعليم العالي...إخفاقات وآمال

أ.د.عبدالرزاق عبدالجليل العيسى

تمتاز الجامعات العالمية المتقدمة والمرموقة بالنجاح بمستوى تعليمها وجودة مخرجاتها من الطلبة وخدمتها الانسانية بنتاجها البحثي وابتكاراتها في مجال خدمة الانسان ورفاهيته تقنياً وصحياً وبيئياً واقتصادياً واجتماعياً . وقد شهد التعليم العالي العراقي في العقد الاول من القرن الماضي افضل ثلاث كليات في عالمنا الشرقي العربي الاسلامي وهي دار المعلمين العالية وكلية الحقوق وكلية الطب . وفي الخمسينيات من القرن نفسه عرفت جامعة بغداد ،التي استحدثت عام ١٩٥٧، بسوربون العراق وكامبردجه وتحدت جامعة بيروت الامريكية وتفوقت على جامعة فؤاد الاول التي عرفت بجامعة القاهرة لاحقاً على الرغم من حداثة جامعة بغداد . لقد كانت من ضمن ثمانية عشر جامعة عربيا والان عدد الجامعات الرسمية والاهلية العراقية قارب الخمسين قياسا لعدد الجامعات العربية الذي تجاوز الستمائة واليوم يعاني التعليم العالي والبحث العلمي كثيرا من المشاكل والتخلف قياساً مقارنة بالدول المتقدمة بسبب من التراكمات السياسية والحروب العشوائية وعسكرة الدولة ولثلاثة عقود متتالية من الزمن ،ويمكن تحديد بدايات التراجع بالظواهر السلبية الاتية :

١.الغاء كليات التربية في السبعينات من القرن الماضي وثم اعادة فتحها في بداية الثمانينات وتحديد القبول على
الطلبة المنتمين لحزب الحكومة بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية وسلوكهم التربوي.

٢.ظاهرة الاستثناءات : مثل منح الاستثناءات في القبول في الجامعات للدراسات الاولية والعليا بغض النظر عن الكفاءة والمؤهلات العلمية .

٣.الفئوية: كحصر البعثات والمنح الدراسية لفئات قبلية او قومية او طائفية بشروط معينة بغض النظر عن المؤهلات العلمية والكفاءة .

٤.عسكرة الدولة : الامر الذي دفع بالطلبة بتفضيل الرسوب على التخرج والتشبث هرباً من جحيم الالتحاق بالخدمة العسكرية .

٥.هجرة العقول : مثل هجرة اعداد كبيرة من العلماء والاساتذة بحثاً عن حياة كريمة ومقاومة شظف العيش في بلدان المهجر .
٦.الانقطاع عن العالم الخارجي: فقد تسببت السياسات المتهورة للنظام السابق عزلة غير مسبوقة للجامعات العراقية عن التقدم العالمي وعدم التواصل مع مؤسساته العلمية وحضور المؤتمرات العالمية بدءا من عقد الثمانينات اذ حصلت القطيعة المفتعلة بين مؤسسات التعليم العالي والعالم الخارجي واصبح من الصعب حضور مؤتمر علمي أو دورة تدريبية خارج العراق ويطلب من كل من يرغب بالسفر خارج العراق لاي مشاركة علمية
ان يملئ سبعة استمارات للتوثيق الامني لذا عزف الكثير عن السفر .
٧. عدم توفير الموارد المالية لشراء الكتب المنهجية والمصادر والاجهزة المختبرية والمستلزمات الدراسية .
٨. تسيس التعليم: مثل دس العناصر الامنية والاستخباراتية في قاعات الدرس لرصد حديث الاساتذة والطلبة واعتقال من يشك في معارضته للنظام وتخصيص ساعات لدراسة افكار حزب البعث وما يسمى بدرس الثقافة القومية ، واشغال الطلبة بموضوعات خارج تخصصاتهم .واقتصار استعمال اجهزة الحاسوب على دوائر الدولة فقط و بموافقات امنية وانعدام توفر خدمات الانترنيت لغاية ٢٠٠٣ .
اضافة الى عوامل كثيرة اخرى اخرت خطوات التعليم العالي الامر الذي ظهرت نتائجه بوضوح في تراجع المستوى العلمي للجامعات ورداءة مخرجاتها وعدم ظهور معظمها في تسلسلات التصنيفات العالمية .
لقد اعتمد معظم برامج التعليم العالي العراقية منذ بداياتها في العشرينات من القرن الماضي على الاسس والقواعد والنظم المعتمدة في الجامعات البريطانية . ويحصل التطور والتغيير والتحديث في تلك البرامج باستمرار من خلال التواصل المستمر لمصادرها بآليات مختلفة واهمها الطلبة المبتعثون في الدراسات الاولية والعليا وما يتوقع منهم ان يحملوا من علوم بعد عودتهم التي كانت تعزز بالتواصل فيما بعد بالكثير من التسهيلات التي يحصل عليها منتسبو الجامعات العراقية في حينها عند رغبتهم بالسفر خلال العطلة الصيفية كمنحهم رواتب العطلة المجزية مقدما التي تمكنهم من السياحة العلمية في البلدان المتقدمة ، لذلك كانت نزهة تدريسيي الجامعات خلال العطلة الصيفية ونقاهته في البلد

الذي درس فيه وتواصله مع الجامعة التي اكمل دراسته فيها والتي تعتبر اهم عوامل التجديد في طرائق التدريس والمناهج العلمية والاطلاع على الاصدارات الجديدة من الكتب العلمية والبحوث الحديثة . لان عملية الابتعاث للدراسات اعتمدت اساسا على ضوابط رصينة واقتصرت على الطلبة المتميزين من ذوي الدرجات والمعدلات العالية عدا من كان يدرس على حساب عائلته او حسابه الخاص اذ لا تمانع الوزارات المعنية على دراسته.

على اية حال في مرحلتا اليوم وبعد التراجع الذي حصل في منظومة التعليم العالي بودي أن اذكر بفلسفة التعليم العالي وعلى أيّ اسس يجب أن تبنى جامعاتنا وعلى وفق أي خطط استراتيجية ينبغي ان تدار وتحرك وماذا يجب ان يرسم لمسارها التطوري . فالتعليم العالي جزء من كل ، واستنباط اهدافه على ضوء الفلسفة العامة للدولة وحاجة المجتمع ، وبناء فلسفتها الخاصة تتولد من طبيعة النظام الاجتماعي والوعي الثقافي للمجتمع ، فإذا كان الوعي التربوي والثقافي والالتزام بالقوانين والضوابط والنظام في المجتمع مبنيا بشكل سليم ستكون فلسفة التعليم سليمة ، واذا كان متردياً ومتدهوراً تردى التعليم بدوره .

ان مسار تصحيح التعليم يجب أن يبدأ بإصلاح التعليم الاساسي ،وما اقصد به صنع المعلم، وبعدها التخطيط لتعليم جامعي يعتمد على الايمان بالعلاقة الوطيدة بين العلوم الطبيعية الصرفة والعلوم التطبيقية والانسانية وهي فلسفة العلم التي ستعمق الوعي بالمبادئ الجامعة للعلوم وربطها بالوعي الاجتماعي والتثقيف المستمر على احترام جميع التخصصات العلمية والانسانية وضرورة كل منها على أن يطغي عليها طابع الحداثة والتجديد . ان اي فجوة بين العلوم الصرفة والانسانية سيؤدي الى اساءة توجيه العلم ، وستكون نتائجه سلبية على المجتمع ، والغاء لإنسانيته ، وستكون عواقبه وخيمة على التعليم الجامعي الذي يجب أن يتميز بفلسفة تربوية واعيه بالرابط الفلسفي بين العلم الطبيعي والانساني بين التقريري والمعياري ، بين العلمي والاخلاقي .

ولعل واحدا من اهم اسباب التراجع في البيئة العلمية والاكاديمية العراقية هو غياب الوعي والانسجام بين الرؤيا العلمية والاخلاقية. ان انهيار المجال المعياري الذي يسوغ القيم الاخلاقية في الذهن ويوصلها بالمنجز العلمي ، اضعف من سلطتها الذهنية ، فجعل القيم مفككة بين الواقع والممارسات اليومية . ومن هنا جاءت الاهمية في ربط التعليم الجامعي بفلسفة تربوية اخلاقية

وضرورة اختيار الكوادر التدريسية في الجامعات بدقة وليس بالضرورة تعيين كل حامل للشهادة العليا في الجامعات وانما يجب ان يخضع لاختبارات تعتمد الايمان بفلسفة العلم والاخلاق التربوية والوطنية الحقة ،فضلا عن الامتلاء العلمي في مجال تخصصه ومواكبته للحداثة والتجديد .

وانطلاقا من هذا المبدأ كانت تجربتنا في جامعة الكوفة عند استحداث كلية التربية الاساسية من خلال اختيارنا الدقيق لمسؤولية عمادتها واداريها وتدريسيها من العناصر الكفؤة علمياً وتربوياً لأيماننا بضرورة الاهتمام بالكوادر التربوية ، التي ستساهم في اعداد جيل مستقبل العراق ، والقادرة على الربط العلمي بالمعنوي والاخلاقي والمؤمنة بمبادئ فلسفة العلم المتحركة مع تطور العلم نفسه . ومن خلال متابعتي لطلبة تلك الكلية الفتية وهم في عامهم الاول حيث اليأس يشاهد على وجوههم لظنهم بمجهولية مستقبلهم كمعلمين ولكن بفضل متابعة ادارة الكلية وتدريسيها تمكنوا من تغيير تفكيرهم بعد اشهر ليصبحوا فخورين بمستقبلهم ومتميزين بعلميتهم . لقد كانت رؤيتهم تفعيل كل من العقل والضمير وعدم التنصل من المسؤولية وضرورة تفعيل الفضاء العام لخدمة الصالح العام ليكون مردوده الايجابي المستقبلي للجميع وبدون استثناء ولجميع المواطنين عندها سيكون لدينا مؤسسات تربوية عالية الاداء جيدة المخرجات .

الاستراتيجية والتخطيط :

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها الجامعات العراقية في عصر العولمة يبقى من الضروري السعي لوضع الخطط الاستراتيجية للوصول الى العالمية ومعاصرة النظام التعليمي في مختلف مستوياته والايمان بان المستقبل هو لاقتصاد المعرفة المرتبط بتكنولوجيا المعلومات. ان وضع الاستراتيجيات ضروري جدا ولكن يجب ان يقترن بالأبداع والذاتية والجهود الفردية وتوظيف الملكات والمهارات الخاصة والادوات التخصصية والفكرية والحضارية واتخاذ خطوات الغير، كخارطة طريق، من الناجحين لمن يتصدى لإدارة أي قطاع في التعليم العالي. واهم المحاور التي تتركز عليها استراتيجيات التعليم العالي هي :-

١- وضع اليات ومعايير للقبول المركزي لضمان جودة مدخلات الجامعات وعدم الاعتماد على تقييم المهارات العلمية لخريجي الاعداديات على الامتحان الوزاري فقط .

٢- منح الاولوية للتعليم التقني والمهني ،في المرحلة الحالية، في قبول النسبة الاكثر من الطلبة بعد انهائهم الدراسة الثانوية ، باعتبار التعليم الذي تتطلبه المرحلة ولحاجة السوق والمجتمع ، وتحدد بفترة زمنية امدها خمس سنوات كخطة اولية وتناقش لاحقا بعد معرفة مؤشرات نجاحها .

٣- ادخال التكنولوجيا الالكترونية في جميع المفاصل والعمليات في التعليم الاولي والعالي والجامعات وتدريب جميع كوادرها في مجالات البحث العلمي والنشر والتعليم لجعل التدريسي بارعا باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني والجامعة الالكترونية وتوفير المكتبات الالكترونية والورقية في جميع الجامعات وربطها ببعضها بالإضافة لربطها جميعا بمكتبات عالمية او قواعد معلومات عالمية .

٤- استحداث الكليات والاقسام ذات التخصصات الملائمة لحاجة السوق او المجتمع وتأهيل خريجيها علميا وعمليا لتفادي مشكلة بطالة مخرجات التعليم العالي .

٥- تطوير المناهج وتحديثها تماشيا مع القفزات العالمية في برامج التربية والتعليم العالي .

٦- اعتماد برامج المراكز العالمية التخصصية في طرائق التدريس وتأهيل مجاميع محددة من التدريسين في كل تخصص ليكونوا مدربين لزملائهم ويتم اعادة اعدادهم وتأهيلهم واختبارهم كل سنتين .

٧- اعتماد الضوابط المعتمدة عالميا لفتح الكليات والاقسام العلمية وتفعيل برامج الجودة وتطبيقها ومتابعتها في جميع مؤسسات التعليم العالي وتفعيل برامج التغذية الراجعة لتقييم الجهات التنفيذية واعادة التقييم بين فترة واخرى .

٨- اعتماد شعار التدريسي الباحث للكوادر التدريسية في مؤسسات التعليم العالي.

٩- اعتماد البحوث التطبيقية الوطنية الهادفة للأساتذة وطلبة الدراسات العليا داخل الجامعات العراقية ولبعض المبتعثين الدارسين خارج العراق .

١٠- اختيار القيادات المهنية لإدارة الجامعة من ذوي الخبرة والتحمس للتغيير والمؤمن باستقلالية الجامعة وان تكون السنة الاولى في عمله كتجربة لاستمراره في العمل او تنحيته .

الاختبارات الثانوية المركزية
مراجعة وتجديد

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

أصبحت الحاجة ملحة في وجوب مراجعة فلسفة الاختبارات الوزاريّة لطلبة الإعداديّات لضمان جودة مدخلات التعليم العالي ، وذلك بسبب قصوره عن تحقيق الغاية الحقيقية من تشريع وظيفته بوصفه اختبارا لتشخيص نواحي الضّعف والقوة في إعداد الطّالب بعد مرحلة الدّراسة الثّانويّة ووظيفته بوصفه اختباراً للقبول في مؤسّسات التّعليم العالي. وآن الأوان للتّغيير الجادّ في تعليمات الامتحانات الوزاريّة الثّانويّة والكيفية التي يُقيّم الطّلبة بها للحصول على صيغة فاعلة قادرة على تقييم مستويات المعرفة والمهارة والسّلوك والقيم عندهم في آن واحد، كما هي قادرة على التّكيف والتّماشي مع متطلّبات العصر. إنّ إعادة النّظر في اعتماد الامتحان الوزاريّ بوصفه أداةً وحيدة للقبول في مؤسّسات التّعليم العالي يعدّ من الضّرورات الملحّة.

إن كثيرا من التّجارب العالميّة تشير إلى استخدام معايير عديدة تقيس جوانب أداء الطّالب وتشخيص نواحي القوة والضّعف في إعداده وأهليته للقبول في مختلف التّخصّصات في مؤسّسات التّعليم العالي بما يتماشى مع خطط تطوير التّعليم نحو اقتصاديّات المعرفة. يتقدّم سنوياً أكثر من مئة وخمسين ألف طالب وطالبة للامتحان الوزاريّ للسّادس الإعداديّ الذي أصبح من الموضوعات المهمّة التي تُرهق عقول الأبناء وعائلاتهم بما تحمله من مؤشرات افتقار للعوامل الأساسيّة والمقومّات الحضاريّة فضلاً عن وجود تدخّل المواقف البشريّة. فالامتحان ما زال هدفاً في حدّ ذاته، وهاجس الدّرجة هو المسيطر دائماً على تفكير الطّلبة وعقولهم، مما أدّى إلى تدنّي التّعليم الحقيقي، وحال دون تنمية القدرات والمهارات التي لم يتمكن الامتحان من قياسها بالإضافة إلى الاستعدادات الخاصة بالطّلبة التي تتمحور في مهارتي الحفظ والتّكرار في ظلّ

المنهج الانتقائي المتّبع الذي يجعل الحفظ متحكّمًا بنتائج الطّلبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التي لا تغطّي وحدات المقرّر، وإنّما أجزاء محدودة منه.

لذا فإنّ حلول كثير من المشاكل في العالم الدّيمقراطيّ تتمّ عبر طرح القضايا كلّها على المؤسّسات المعنية وكذلك على عامة المواطنين بوساطة وسائل الإعلام المقروءة والمرئيّة واستقبال آرائهم، ولا يُحصر حلّ المشكلة في لجنة واحدة تقرّر ما تقرّره. لذلك تبدو عملية التّغذية العكسيّة والاستماع إلى ردود أفعال الجهات المستفيدة والمشاركة في الإجراءات تعدّ من الضّرورات الملحّة. كذلك نجد ثمة خلطاً بين وظيفة الامتحان وأهدافه؛ فالامتحان وسيلة، وليس غاية، ولكن مؤشّراتنا عن أصحاب القرار - ليس في المؤسسات التّربويّة فحسب - وإنّما لدى كثير من الأكاديميين، تفيد بأنّ قناعاتهم وسلوكياتهم وقراراتهم تناقض هذا المفهوم أشد المناقضة، فأصبح الامتحان وفق وجهات نظرهم غاية ووسيلة، وحسبنا بهذا تخلّفا للتّعليم برمته وإساءة لفلسفة التّربية والتّعليم وأهدافهما العامّة.

إنّ بناء نظام قانونيّ يصون النّظام التّربويّ من الأهواء والاجتهادات الفرديّة محكوم بمعايير تضمن سلامة التّوجّه لتنمية المواهب والقدرات لدى الطّلبة والعمل على بلورة استعدادتهم الفطريّ للاتجاه إلى التّعليم التّشاركي القائم على الحوار بين المعلم والطّالب.

كذلك بات للامتحان رهبة لا مسوغ لها، وهو في واقع الحال ليس مقياساً دقيقاً يحدّد مصير تراكم (١٢) سنة دراسيّة في جلسة تمتدّ لثلاث ساعات تتحكّم بها الظّروف الطّارئة والمفاجئة لدى الطالب أو لدى عائلته، لتحدّد مستقبل الطّالب بالنّجاح أو بالفشل. في حين أصبحت مدارسنا الحكوميّة والخاصّة أو الأهلية جميعها في ظلّ أسرها في غاية الامتحان ينحصر تركيزها واهتمامها في تحضير طلبتها للامتحانات الوزاريّة، فانتشرت ظاهرة الدّروس الخصوصيّة التي ترهق كواهل العائلات المتوسّطة الدخل ماديًّا وذوات الدّخل المحدود التي تعجز أحياناً عن إيفاء مبالغ الدّروس الخصوصيّة أو المدارس الخاصّة، هذا إلى جانب انتشار الملازم الخارجيّة البعيدة عن الكتب المنهجيّة بكلّ ما فيها من آفات علميّة، فالمدارس التي نعنيها في كلامنا هذا تطمع دائماً في تحصيل المال بأيّ وسيلة لتحسين أوضاعها الماديّة، والطّالب يسعى بكلّ وسيلة نحو النّجاح أو تحقيق أعلى المعدّلات ليلتحق بالتّخصصات العلميّة التي تحقق له نجاحاً مستقبليًّا

أو تجعله يظفر بلقب معين أو يضمن تعييناً أو مردوداً ماليًا مناسباً كما يأمل هو وعائلته.

حالياً يعدّ الامتحان المركزيّ أو الوزاريّ لطلبة الإعداديّات وتوزيع مخرجاته وقبولهم في التّخصّصات المختلفة في الجامعات والمعاهد المهنيّة من أهم القضايا البعيدة عن الرّؤية الواضحة والمهملة على الرّغم من أهميتها البالغة.

وعلى الرّغم من المشاركات الكثيرة لقيادات وزارة التّربية وكوادرها في الورش والدّورات والإيفادات للاطّلاع على التّجارب العالميّة في المؤسّسات التّربويّة، لكن للأسف لم يظهر أيّ تطوّر ملحوظ أو نقلة نوعيّة في وضع الاستراتيجيات والخطط لتحسين مخرجاته الرغم من وجود ثمة محاولات لحماية الامتحانات الوزاريّة بوضع الضّوابط لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة إلاّ أنّ تلك الضّوابط كثيراً ما تُخترق من قِبل الطّلبة.

ونجد أحياناً بعض الإجراءات التّرقيعيّة قد أُتخذت في بعض الدّول للسّيطرة على أيّ اختراق لطبيعة الامتحان ،وذلك باستخدام بعض التّقنيات الحديثة لترصد بالصّورة حركات الطّلبة داخل قاعات الامتحانات. ولكن ستظلّ مشكلات الامتحان قائمة ما دام هناك إهمال للجوانب النّفسيّة والفنيّة في هذا الأمر.

وخلاصة القول إنّ مبادرة إصلاح أنظمة الامتحانات وتأهيل المعلمين والمدرسين وخطط التّعليم والمناهج وتطويرها لاحقا تُعدّ الخطوات الأولى لإصلاح المسيرة العمليّة التّربويّة وضمان جودة مخرجاتها بوصفها مدخلات لمؤسّسات التّعليم العالي.

ويبدو لنا إن الحلّ الأمثل لهذه الإشكالية هو باعتماد نسبة من المعدل التّراكميّ لدرجات الدّراسة المتوسطة بالإضافة للامتحان الوزاريّ للدّراسة نفسها، وبنسبة ٢٠%، وكذلك نسبة من المعدل التّراكميّ للدّراسة الإعداديّة بنسبة٢٠%، بالإضافة لامتحانها الوزاريّ بنسبة٤٠%، ومن ثم توجيه الطّلبة لدراسة سنة تأهيليّة، وبعدها يخضع الطّالب إلى امتحان يُخصّص له نسبة من الدّرجات بواقع٢٠%، وبعد ذلك يجتاز الطالب امتحاناً عامًّا لقياس استعداده وقدراته العقليّة والأكاديميّة ومهاراته في التّفكير وإنتاج المعرفة من أجل قبوله في مؤسّسات التّعليم العالي، ويحدّد عندها تُخصّص دراسته في المرحلة الجامعيّة. إلى جانب أهميّة أن يكون اعتمادنا على التّقنيات الحديثة في إعداد

الأسئلة لامتحانات الطلبة وتصحيحها، وإبعاد المواقف والتدخلات البشرية والأهواء والاجتهادات الفردية.

ولابدّ أن يتمّ ذلك كله في ظلّ التزامنا الحقيقي والعملي بمنهج إنصاف المبدعين من أبنائنا وعائلاتهم خدمة لمستقبل العراق وإنصافا لأجياله القادمة للوقوف على مستوى يحقق بكلّ قوة نتاجات التعلم التي تمثل التعلم نحو اقتصاد المعرفة.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=7858

الألتزام بالقوانين والضوابط يعزز المواطنة ... الواسطة مثالا

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

ان احد ميزات الدول المتقدمة هو التزامها والزام مواطنيها بقوانين وضوابط وتعليمات شرعت خلال تأسيس دولهم ويتم مراجعتها بين حين وآخر اعتماداً على مايحدث من تطورات علمية او تقنية او اجتماعية او اقتصادية وقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة طردية بين رفاهية كل مجتمع مع التزامه بتطبيق القوانين والضوابط، ليس بين المواطن ومؤسسات الدولة فقط، وانما بين المواطنين انفسهم، اذ تعد رفعة وكفاءة القوانين بالالتزام بها وهذا من اهم الأدوات التي تعبر عن تطور وتقدم المجتمع وصقل الشخصية الوطنية والحفاظ على الوطن والمواطن وتنظيم العلاقة بينهما وبين مؤسسات الدولة، وكذلك بين منتسبي الدولة بعضهم ببعض . فالقانون هو حالة من حالات التوافق التي يتم الوصول اليها لتنظيم علاقة المواطنين في مجال معين من مجالات حياتهم وعلاقاتهم ببعضهم وبالوطن في جميع المجالات . لذا اصبح القياس لتطور الدول واستقرارها ورضا مواطنيها يأتي من خلال احترامهم وتقيدهم الى حد كبير بالقوانين وحجم حالة التراضي والتوافق بين مواطنيها وايمانهم وقناعتهم بعدالة تطبيقها على الجميع وبدون تميز، وهذا ينبغي عرض الأسئلة الاتية :-

١. ما مدى احترامنا لقوانينا وتقيدنا بها ؟
٢. هل القوانين النافذة تتوافق مع الحالة العراقية الحالية وتلبي طموحات الفرد العراقي وتعبر عنهم ؟
٣. هل المسؤولون قد التزموا بالقوانين والضوابط الحالية قبل ان يطلبوا من المواطن الالتزام بها؟
٤. ما الفجوة بين خط الالتزام بالقوانين والضوابط وبين خط الحيود عنها وعدم التقيد بها ؟

ان عدم التزامنا بتطبيق القوانين، في كثير من الحيان ، سيشير الى احساسنا بان الالتزام بالضوابط والقوانين قد لا يوصلنا الى حقوقنا ، لذا اول ما يفكر به

كل منا عندما يريد انجاز معاملة ما ، او للحصول على حق من حقوقه ، هو البحث عن الواسطة التي تمكنه من مساعدته لإنجاز معاملته، او ليحصل له على حقه من الجهة المعنية رسميا، وفي كثير من الأحيان، يتم التوسط، ليس للحصول على حق، وانما للاعتداء على حقوق الاخرين، وهذه الحالة التي تسبب انهيار القيم الانسانية، وتسبب الامراض النفسية والاجتماعية. ان تفشي (الواسطة) هو العدو الرئيسي لدولة القانون التي يكثر الحديث عنها ونحلم بالوصول اليها، وما يؤسف له اليوم هو ما يحدث في مجتمعنا حالياً من انتشار وتفشي الواسطة والمحسوبية وغياب المحاسبة ومزاجية المسؤولين وعدم اكتراثهم في الاعتداء على القانون والضوابط، وارغام مدراء الدوائر وموظفيها على خرق القوانين ارضاءً لمصالحهم الشخصية او لمن يتوسطون لهم. والادلة والبراهين على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر. التعيينات في مختلف دوائر الدولة التي ينبغي ان تخضع الى معايير المنافسة الشريفة حسب الكفاءة والمهنية والأختبارات والمقابلات الشخصية التي يخضع لها المتقدم للوظيفة، بالإضافة للشروط التي يتم الاعلان عنها قبل التعيين والتي تعتبر هي المحدد الاساسي للتوظيف، وليس الواسطة وإعطاء الحق لمن لا يستحق في ترجيح القرابة والعلاقة الشخصية على الكفاءة المهنية والمؤهلات العلمية. وما يؤسف له ايضا هذه الوسيلة المنحرفة (الواسطة) تحولت الى ضرورة حياتية، اذ لايمكن في احيان كثيرة ان ينجز اي عمل في الدوائر الرسمة والحكومية من دون اللجوء اليها، اذ لم يعد معيباً حتى في اوساط المثقفين والاكاديميين، بل حتى بين المسؤولين الذين عاشوا في دول متقدمة ، وديمقراطية عالية الثقافة ، لعشرات السنين . ويجب ان نشير ان الواسطة ، في بعض الاحيان ، ليست بالضرورة سلبية ولا يعني اللجوء اليها ان الشخص لا يستحق التعيين مثلا، بل على العكس، ففي احيان كثيرة قد يكون المرء الذي استعان بوسيط ما يستحق هذا الأمر الذي توسط له في التعيين لإثبات قدرته وكفاءته وحقه امام صاحب القرار الذي يعتبر فاسداً في حالة عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة ، وقبوله ، اعتماداً على الضوابط والمعايير والقوانين في عملية التعيين او اي امر يخص المفاضلة بين مجموعة من المواطنين. ومن هذا يجب التفريق والتمييز بين الواسطة او المساعدة الإنسانية لشخص محتاج للعمل بعيداً عن المحسوبية والمحاباة على اساس القرابة او الصداقة، فالفرق شاسع بين المعنيين. ان التوسط للتجاوز على

الضوابط والقوانين قد تهضم حقوق الاخرين وتسبب لهم ظلماً. لقد تفشت ظاهرة الواسطة في كثير من الأماكن والدوائر والمؤسسات وليس لعملية التعيين او الحصول على عمل فقط، ولكن لوحظ انسرابها الى مفاصل اكثر حيوية مثل الحصول على مقاعد الدراسات العليا، او في تمشية معاملات الترقيات العلمية لتدريسي الجامعات، او في حصول البعض على المنح الدراسية، او منح المناصب الادارية لأشخاص غير كفوئين، او لمن كان لديه تأريخ فاسد، او متورط في عملية رشوة او اختلاس او سرقه علمية، او للحصول على مزايا مختلفة تدر عليه الاموال بمشاريع او اعمال تناط بهم بغير حق. وعودةً لإجراءات التعيين السليمة وبعيداً عن الواسطة والتوسط يجب ان يكون شعارنا دائماً هو الشخص المناسب يقتضي ان يكون في المكان المناسب بغض النظر عن كل الاعتبارات والميزات الاخرى غير الموضوعية.

علماً ان اثار العولمة ستفرض سياقاً من التنافس ومن المؤمل ان لايبقى اعتبار لغير الكفاءة والاقتدار والجدارة بما تحمله من اثار لحرية الاسواق وحرية المنافسة في اقتصاد السوق الحر، وما يرافقه من تأثير للفضائيات ووسائل الاتصال الالكترونية وبرامجها المختلفة الذي سيكون عاملً مساعداً على احداث التغيير والحد من بعض السلوكيات المجتمعية السلبية .

ان تفشي ظاهرة الواسطة تشير الى ضعف الوعي الاجتماعي والقانوني لدى بعض المتعاطين بهذه الثقافة وعدم تقديرهم لعواقب مثل هذه الممارسات سواء على الفرد او المجتمع، فضلاً عن تغييب المعايير الدقيقة في استغلال النفوذ والاعتداء على حقوق الاخرين دون وجه حق في مخالفة القانون او اهدار لمبدأ تكافؤ الفرص .

ولا ريب في ان عملية التوسط لتعيين شخص ما هي سبب مباشر لحرمان الاولى والاكفأ والاجدر والاحق بالتعيين، وهو ايضا يعد اعتداء على المؤسسة والدولة والشعب ، لحرمانها ممن ينجز اعمالها بكفاءة اكثر ممن عين بالتوسط علاوة على ما يسببه من ظلم وهضم لحقوق الغير، بالإضافة الى ان هذه الحالة ستولد الضغائن ومفسدة للمجتمع .

ان محاولة تفعيل منظومة القوانين والانظمة والتعليمات والاصرار على ذلك قد تضع الحد من اختراقها، ولكن تبقى في نطاق محدود هذا اذا كانت الادارة الحقيقية مفعلة من المسؤولين الكبار ، لان اصل المشكلة اصبح في القيم وانماط

التفكير والاعراف الاجتماعية عند البعض. ومن الصحيح اناطة مهمة المعالجة ومعالجة جذرية بمؤسسات وزارة التربية والاعلام لبث الوعي في تحجيم هذه الظاهرة والقضاء عليها ، وهي لاشك ستحتاج زمنا طويلا وجهود وطنية وكبيرة. ان التجاوز ومخالفة القوانين في مجتمعنا سببه يتمثل في غياب المساءلة ومعاقبة المخالفين مما سبب غياب هيبة الدولة ، مما شجع الكثيرين على التطاول على القوانين ومخالفتها، وهذا خطر حقيقي يهددنا لان غياب القانون يعني غياب العدل وغياب الأمن والطمأنينة ، والامر الذي سيهز الانتماء للوطن والمواطنة والاحساس بالأمن والعدل والمساواة وهي مفاهيم اساسية لبناء شخصية وطنية سوية ومتوازنة ومنتمية . ومن هنا يجب ان نعي الخطورة التي نحن فيها في حالة غياب دولة القانون وغياب احترامنا له، وسعينا للتهرب منه، واللجوء الى الواسطة بدل القانون .

الدوائر الثقافية .... واجباتها والمستحقات الوطنية

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

هي دوائر تابعة لدائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فنياً ووظيفياً وتتبع القوانين والتعليمات والانظمة التي تطبق على الدوائر الدبلوماسية ومنتسبيها خارج العراق ضمنقانون الخدمة الخارجية لذا تعتبر تابعة للسفارات العراقية ادارياً ومابين الواجبات والمهام الرسمية المهنية والمحددة والمشخصة من قبل وزارة التعليم العالي ، والالتزام بالقوانين والضوابط المهنية والاخلاقية والوطنية لمنتسبي الدوائر الثقافية والتي يجب ان تعكس توجهات وسياسة الدولة واظهار الايجابي منها والدفاع عن منجزاتها والتذكير بما هو مشرق من تأريخ وحضارة شعبها بالإضافة الى مايجب أن تكون وما تتمتع به شخصية كل عضو هيئة دبلوماسية من خلق وتربية وامانة واداء عالي ليكون تجسيدا للعراق ومثال وقدوة للشخصية العراقية الملتزمة بالمبادئ الوطنية والاخلاقية مع الاداء العالي في عمله وحينها سيكون محترماً من قبل ابناء الجالية في بلاد المهجر وشخص يفتخر به من قبلهم مما سيعزز من حبهم لبلدهم وسيكون هو الرابط والجامع والشريك لهم والموجه في بعض الاحيان. كذلك سيفرض احترامه على البلد المضيف لدائرته ومؤسساته ذات المصالح المشتركة. لذا يمكن أن نحدد واجبات الدوائر الثقافية ومهامها بما يلي :-

أ. *الواجبات الرسمية*

رعاية الطلبة العراقيين في خارج العراق بمختلف مراحلهم الدراسية الجامعية وما قبلها بالإضافة الى تصديق ومتابعة صحة صدور وثائقهم العراقية في

مراحل ماقبل الجامعية بالإضافة الى شهاداتهم ما بعد تخرجهم والتحقق من وثائق الاجانب الراغبين بالعمل في المؤسسات العراقية بالإضافة الى مهام اخر مثل:-

١. التحقق من رصانة الجامعات في بلد تواجد كل دائرة ثقافية والتخصصات التي تدرس فيها واسلوب الدراسة والشهادات التي تمنح منها بالإضافة للغة الدراسة فيها والتخصصات الدقيقة أو التخصصات التطبيقية والتي تتلاءم مخرجاتها مع حاجة العراق الحالية والمستقبلية ومدى اعتمادها والتزامها بمعايير جودة التعليم وفيما اذا كانت ضمن احد التصنيفات العالمية لإعلام الوزارة والجامعات العراقية مع إعداد دليل شامل ليكون خارطة طريق للراغبين بالدراسة في تلك الجامعات يوضح فيه كيفية الحصول على قبول للدراسة في تلك الجامعات مع اسلوب الدراسة لكل شهادة واجورها والمستوى المعاشي لذلك البلد وماهي مجموع المبالغ التي يحتاجها الطالب لإكمال دراسته وفيما اذا كانت هناك فرص مجانية كمنح دراسية او مساعدات مالية تمنح للطلبة قبل او خلال الدراسة والاعلان عن كل ما يتوفر من معلومات الكترونيا بواسطة المواقع الالكترونية الواجب توفرها لكل دائرة. ولقد كان اعدادنا دليل الطالب المبتعث لعام ٢٠١٢ خلال استلامنا لإدارة الدائرة الثقافية في لندن والذي تم اصداره ورقياً والكترونياً في مايس ٢٠١٢ والمعلن عنه في الموقع الالكتروني للدائرة الثقافية – لندن . فقد وضحنا فيه جميع التفاصيل التي تخدم الطلبة وتسهل مهمة القبول للدراسة في الجامعات البريطانية والايرلندية والمسيرة الدراسية والدوائر الرسمية الواجب مراجعتها قبل المباشرة بالدراسة حتى نهايتها والعودة للعراق .

٢. استقبال الطلبة المبعوثين رسمياً ، طلبة بعثات أو اجازات دراسية أو زمالات أو بعثات بحثية ، وكذلك منتسبي وزارة التعليم العالي للتدريب ، ضمن برنامج تدريب التدريسيين أو المتفوقين علمياً ، ومباشرتهم في الدائرة والتحدث معهم بما يخدمهم ومؤسستهم والعراق ومن ثم متابعة شؤونهم الدراسية والعلمية والمالية وايصال مستحقاتهم والتواصل معهم ورعايتهم لغاية انتهاء مهمتهم وعودتهم .

٣. التحقق والمصادقة على الشهادات والوثائق للطلبة الدارسين في المؤسسات العلمية لبلد تواجد الدائرة الثقافية وحتى الاجانب المتخرجين من تلك المؤسسات والراغبين في العمل في العراق .

٤. التحقق والمصادقة على الوثائق والشهادات الصادرة من المؤسسات التربوية والعلمية العراقية بناء على طلب اصحابها او المؤسسات او الدوائر الرسمية خارج العراق.
٥. المساعدة في فتح الملفات لطلبة النفقة الخاصة والتواصل معهم ورعايتهم ضمن الضوابط والقوانين لضمان حقوقهم كطلبة عراقيين .
وبشكل عام يمكن تلخيص واجبات الدوائر الثقافية بالمخطط التالي :-

ب. *الواجب الوطني*

هناك كثير من الاستحقاقات والواجبات غير الرسمية والتي يجب أن يتخذها ويتسم بها كل من يعمل بالدوائر الثقافية خارج العراق تلخص بما يأتي:-
١. التواصل مع الكفاءات العراقية ، ذوي الشهادات العليا ، العاملة في المؤسسات العلمية في بلد الدائرة الثقافية وإعداد قاعدة بيانات بأسمائهم وتخصصاتهم وعناوينهم وتنظيم مؤتمرات او ندوات علمية أو ثقافية

لمناقشة بعض المحاور التي تخدم وتخص الحالة العراقية ولرفد الجامعات العراقية وكفاءاتها والمؤسسات العلمية بأفكار تلك الكفاءات ومبادراتهم ومقترحاتهم لحل مشكلة وطنية اقتصادية او اجتماعية او صحية او بيئية او علمية داعمة لمشروع التنمية الشاملة والتنمية البشرية . واستمرارية التواصل الاجتماعي مع تلك الشريحة وحضور افراحهم و اتراحهم لتعزيز روح المواطنة لديهم ولاشعارهم بحاجة العراق لهم ولافكارهم ومبادراتهم للتعجيل بنهوضه ورقيه وسرعة اعادته للمجتمع العالمي المرهون بمساعدتهم ودعمهم حاليا.

٢. التواصل مع الجامعات ولاسيما المتميزة ، في البلدان المتقدمة علميا، لرصد تميزهم في بحوثهم العلمية والتحديثات في مناهجهم الدراسية وطرائق التدريس والدراسات والمواضيع التي تشير لحافات العلوم ومعايير الجودة المعتمدة لديهم وخططهم التطويرية المسايرة والمتماشية مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والتنموية والصحية والبيئية ونقلها للجامعات العراقية أو لوزارة التعليم العالي لاعتمادها في استراتيجياتهم التطويرية المستقبلية.

٣. رصد المؤتمرات النوعية والمتميزة ، التي تعقد في بلد تواجد الدائرة الثقافية ، التي يمكن أن تساعد في تطوير احد مفاصل الحالة العلمية واعلام وزارة التعليم العالي والجامعات العراقية لإيفاد من يرونه مناسباً للمشاركة أو الحضور للاستفادة من فقرات وتفاصيل ذلك المؤتمر .

٤. تنظيم ورعاية الندوات أو المؤتمرات الثقافية والعلمية ضمن اهداف واستراتيجيات اهمها مناقشة حالات تحتاج آراء الاكاديميين أو المثقفين في المهاجر.

٥. تنظيم الاحتفاليات ورعايتها خلال المناسبات الوطنية وبحضور الطلبة الدارسين في بلد الدائرة الثقافية وبعض ابناء ذلك البلد وابناء الجالية العراقية بضمنهم الكفاءات لتعريفهم وتذكيرهم بثقافة وتراث وحضارة العراق ومزاياه المتميزة والتطورات الحاصلة فيه وبالتحديد العلمية والتنموية منها.

www.icajo.com

بعض الرّؤى التّربويّة للقضاء على الأميّة

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

إنّ معظم دول العالم تكافح بإصرار لتقليل الفجوة التّربويّة والمعرفيّة والاقتصاديّة بين أفراد شعوبها، ومن السّهل والمتاح أن نتابع معدّلات نسب الأميّة في العالم والمخطّطات والاستراتيجيّات التي تُرسم لتقليص نسبها، وهي تعدّ من المشاريع والمهام الضّروريّة في زمن التّقنيّات الإلكترونيّة الحديثة. أمّا في الدّول العربيّة وفي ضوء التّفكّك والصّراعات والتّناحر والفرقة والقتال التي تدور في أغلبها نرى -للأسف- ازدياد نسبة الأميّة، وتفشّيها بشكل ملفت ومعيب في صفوف المتعلّمين والنّخب السّياسيّة، وهي أميّة يجوز أن نسميّها أميّة جديدة، وهي قد تفشّت في المجتمعات العربيّة على نقيض ما يحدث في المجتمعات الغربيّة من تطوّر وسباق في نشر العلوم والثّقافة بين المواطنين، وترسيخ قيمها في ظلّ الاعتماد على التّكنولوجيا الحديثة بعد أن تخلّصوا من أميّة التّربية والتّعلم.

إنّ البذور التي زُرعتْ لنشر الأميّة التّقليديّة والأميّة الجديدة قد شقّت الأرض، ونمت، وأينع ثمرها الذي ظهر جليًّا وبارزاً في كثير من الصّعد والمستويات في معظم المجتمعات العربية، وهذا أمر يسهل ملاحظته وإدراكه من قِبل مختلف شرائح المجتمع عبر متابعة الأحداث والنّقاشات والمناظرات والمحاضرات واللقاءات والتّظاهرات والمقابلات المنظورة والمسموعة.

وهذا الحال يطرح الأسئلة التّالية:

١- من هو المسؤول عن التّراجع الذي حصل في المؤسّسات العلميّة والتّربويّة والثّقافيّة؟

٢- هل النّظم التّربويّة والتّعليميّة الحاليّة كافية وقادرة على النّهوض بالمستوى التّربويّ والتّعليميّ والثّقافيّ للعراق الجديد؟

٣- هل الجامعات العراقيّة الحاليّة قادرة على أن تتمكّن من التّغلّب على التّخلّف الذي ضرب الجذور العلميّة والتّربويّة والثّقافيّة والفكريّة في المجتمع العراقيّ؟

٤- هل الأميّة الجديدة هي أميّة الحضارة أم أميّة المدنيّة أم أميّة التّعليم الدّينيّ في ظلّ انتشار التّطرّف؟ أم هي أميّة المتعلّمين أم أميّة التّكنولوجيا؟

إنّ المتابع للأوضاع السّائدة في بعض الدّول العربيّة لا في العراق فقط يدرك مدى التّخلّف والأميّة التي سادت وتوطّنت في مجتمعاتنا، لاسيما بين معظم النّخب السّياسيّة الحاكمة وبعض النّخب الفكريّة البارزة على السّاحة، وهي لا تقرأ الواقع بجديّة، وإنّما تبحث عن الامتيازات والمغانم والمنافع الشّخصيّة دون الاهتمام بمستقبل أبنائهم، في ظلّ تصوّرها الخاطئ والجاهل الذي يعتقد أن الشّتات والمهاجر هي الملجأ الآمن لها عند ضياع الأوطان، وهم بذلك يجهلون أنّهم بتصوّرهم هذا إنّما يسيرون -للأسف-نحو قتل مستقبلهم ومستقبل الوطن ومستقبل أبنائه أجمعين.

إنّ من ينظر إلى الوضع العربيّ الحالي يجب أن يبحث عن سبب انتماء الكثير من الأطبّاء والمهندسين وذوي الشّهادات الأكاديميّة والمهنيّة إلى المجاميع المتطرّفة، وذلك تحت قيادة من لا يمتلكون الشّهادات والإرث العلميّ أو الثّقافيّ دون أن يملكوا أفكاراً أيدولوجيّة تبغي رفاهيّة شعوبها.

إنّ الأميّة الجديدة قد تفشّت في النّظم التّعليميّة في المدرسة والجامعة والمؤسّسات الثّقافيّة، وقد نجحت في أن تغيّب النّخب الفكريّة والثّقافيّة الحقيقيّة، وأن تبعدها عن الحراك المجتمعيّ، فبرزت الكثير من الظّواهر السّلبيّة، والواسطة والمحسوبيّة أشدها فتكاً وضرراً وإفساداً، وقد تفشّت بشكل متغوّل حتى وصلت إلى قرارات القضاء وذلك في ظلّ تدخّل المسؤول في خارج حيّز صلاحيّاته القانونيّة، وهو بذلك يفرض آراء غير مهنيّة ليست في حيّز تخصّصه متصوّراً أنّه من منطلق قوّة موقعه هو العالم والعارف العليم بكلّ شيء. وهو يُناقش في أمور غير صحيحة وغير عادلة، ويريد أن يفرضها بسلطته بشكل غير قانونيّ أو شرعيّ للحصول على مغانم ومنافع له أو لمن يتوسّط له وصولاً إلى مآرب معينة حتى تتدنّى إلى حدّ إفشال مسيرة قطاع ما أو مؤسّسة مستهدفة على الرّغم من نجاحها؛ لأنّها لا تتوافق مع توجّهاته وأفكاره غير المهنيّة أو الحزبيّة، أو لأنّ إدارتها النّاجحة تغيظ الفاشلين الذي يرون أنفسهم عراة أمام النّاجحين الذين يخدمون الوطن بإخلاص ومهنيّة، أو لأنّ من يديرون تلك المؤسّسات النّاجحة الرّائدة لا ينتمون إلى أحزاب أو كتل معينة، أو أنّهم مستقلّون

لا ينتمون لأحزاب معيّنة، وإنّما يعملون بإخلاص من منطلق الوازع الوطنيّ والولاء للوطن والأمّة.

والأميّة الجديدة تتيح للجهلة تبوّأ أرقى المراتب القياديّة في الدّول التي تسود فيها، وهؤلاء الجهلة يتصيدون الألقاب، ويزورن الحقائق، ويلصقون بأنفسهم زوراً ألقاب الخبراء والعلماء والأكاديميين كي يتقنّعوا بها لإخفاء جهلهم، ولكن يسهل أن تسقط هذه الأقنعة الواهية لينكشف جهلهم وسوء إدراكهم وفهمهم بمجرد نقاشهم والاحتكاك بهم. وهذا حال يشعر المرء بالإحباط حيال هذا الفراغ العلميّ والثّقافيّ والمهنيّ، كما أنّه يفقدنا الثّقة برموزنا المفترضة وقياداتنا المفروضة علينا – في أغلب الأحوال- بقوة المحسوبيّات والشّلليّة والواسطات.

لقد بات الحليم في مجتمعاتنا العربيّة حيران من كثرة التّحديات والمشاكل والصّراعات النّفسيّة التي تمزّقه بين التّفكير في الانسحاب من ساحة عمله ليخلع بعيداً مبادئه وإخلاصه وعلمه، أو تقوده مكرهاً إلى الدّخول في الصّراع الاستنزافي مع المنافقين والمتخلّفين والوصوليين والانتهازيين.

وأمام هذه الواقع المأساوي أقول بإصرار وإيمان للمواطنين المخلصين أجمعين أنّنا نحتاج بكلّ بقوة إلى وقفة جادّة لنتجاوز فكرة المستحيل لنعمل ليل ونهار من أجل التّخلّص من الكثير من التّحديّات التي تتصدّرها الأميّة الثّقافيّة والعلميّة والتّربويّة التي تفشّت في معظم الفئات المجتمعيّة، ونخرتها لاسيما فئة النّخب السّياسيّة والفكريّة. وأوّل درب الإصلاح يجب أن يبدأ من القطاع التّربويّ لنبني قواعد بيانات وإحصاءات وآراء على ضوئها من أجل بناء استراتيجيّة تربويّة من شانها بلورة مستقبل جيل العراق الجديد المسلّح بالتّربية والعلم والثّقافة.

هناك مفارقة عملاقة بين أفعال الجهلاء الذين يخرّبون الأوطان وهم يتشدّقون بجملة العلم نور، وهم في حقيقة الحال لا يدركون القيمة الإيجابيّة للعلم للنّهوض بالفرد والجماعة. وهم كذلك يجهلون بطبيعة الحال أنّ الحلّ الحقيقي لإصلاح التّربية والمجتمع يكمن في اعتماد المؤسّسات التّعليميّة والتّربويّة تطبيق المثل العليا وتعليمها وفق ما جاءت به الأديان السّماويّة جميعها التي حثّت على التّحلّي بالأخلاق والفضيلة والتّسامح وسلوك دروب العلم والمعرفة التي تحقق ما نصبو إليه من الحصول على الإنجازات والإبداعات في المجالات كافة لتكون ذات جودة عاليّة لاسيما في حقلي التّربية والتّعليم من منطلق أنّ غرس الوازع

الدّينيّ والأخلاقي لدى طلبتنا عامل مهم في بناء جيل رائد قادر على بناء الوطن بإخلاص وصدق.

إنّ الاهتمام بإعداد المعلّم ورفع كفاءاته وإكسابه المهارات اللازمة والضّرورية في طرائق التّدريس التّربويّة في ظلّ تحديثها باستمرار يعدّ من أهم عوامل تحسين البيئة التّربويّة. من ناحية أخرى بات تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير العيش الكريم للمعلم ولعائلته من العوامل المهمّة والحيويّة التي يُمكن في ظلّها مطالبته بتطوير قابليته وإمكاناته وخبراته واستعداداته وعلميته لتحسين أدائه ليكون عامل رفعة للمجتمع، وهو المعوّل عليه بالدّرجة الأولى في تنشئة جيل صالح قادر على خدمة المجتمع والوطن.

ولا بدّ من تطوير المناهج الدّراسيّة بشكل متسمرّ لمواكبة متطلّبات العصر، هذا إلى جانب توفير البيئة المدرسيّة الملائمة للطلاب لتمكينهم من الإبداع، ولتشجيعهم على القراءة والبحث وصولاً إلى صقل شخصياتهم، لذا فإنّ من المهم تخصيص أوقات مناسبة للنّشاطات الثّقافيّة واللامنهجيّة، وهذا أمر سوف يتيح الفرصة لإبراز مواهبهم وممارسة هواياتهم التي قد تقودهم إلى التّفوّق الدّراسيّ والرّياضيّ، ولابدّ من تشجيعهم وتحفيزهم بكلّ الطّرق الإيجابيّة مثل تقديم الجوائز والمكافآت والمنح والهدايا من أجل دفعهم إلى المزيد من الإنجاز ليكونوا أسوة حسنة لغيرهم من الطلبة ليحذوا حذوهم.

ومن الواجب أن نبدأ بتشكيل مراكز أو مؤسّسات للعصف الذّهني على أن يكون أعضاؤها ومديرها هم خبراء عراقيون، وأشدّد القول على أن يكونوا عراقيين ممّن لهم خبرة وممارسة طويلة في قطاع التّربية والتّعليم ممّن انتموا إلى المؤسّسات التّعليميّة منذ السّبعينات من القرن الماضي والمتواصلين في عملهم، على أن يكون من المشهود لهم بالوطنيّة والإخلاص والمهنيّة التّربويّة وعدم التّطرّف، ويُفضّل أن يكونوا غير مؤدلجين سياسيًّا. إلى جانب اختيار أعضاء من أساتذة كليّات التّربية من الجّامعات العراقيّة ممّن يمتلكون المواصفات ذاتها التي أعتمدت لاختيار الخبراء في قطاع التّربية لتكون دراساتهم وآراءهم هي المعتمدة بوصفها خططاً لوزارة التّربية ضمن عناوين ومحاور تعتمدها وزارة التّربية بنكاً لمعلومات تربويّة في مأسستها لتطوير النّظام التّعليميّ الأوّلي وفق مراحله المختلفة وفق الآتي:

١- المناهج الدّراسيّة: إعدادها وطرق تنفيذها.

٢- تدريب المعلمين تربويًا ومهنيًا وعلميًا وثقافيًا.

٣- طرائق التّعليم وأنواعها، وتحديد الملائم منها للواقع العراقيّ وفق البيئة والحالة النّفسيّة والاجتماعيّة للأطفال اليافعين وللشّباب العراقيّ.

٤- المعايير الحديثة المهنيّة والقيمية المعتمدة عالميًا في اختيار المعلّمين الجدد مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع العراقيّ.

٥- كيفيّة احتساب معدّلات التّخرّج الدّراسي لاعتمادها في المنافسة للدّراسة الجّامعيّة.

٦- الدّورات التّربويّة والعلميّة والمهنيّة التّطويريّة للمعلمين السّنويّة أو النّصف سنويّة، ويجب أن ينضمّ إليها كلّ معلّم مع وضع معايير لتقييم المعلمين ومتابعتهم عبر مجموعة من القنوات المسؤولة والجهات المستفيدة.

٧- الدّورات الإداريّة والعلميّة والثّقافيّة لمدراء المدارس والمشرفين التّربويين والعناصر العاملة في القيادات الإداريّة بما يتوافق مع المسؤوليات الملقاة على عواتقهم.

٨- وضع خطّة لمنح المتميزين الإجازات الدراسيّة للمتميزين من المعلمين والمدرّسين لإكمال دراساتهم للحصول على شهادات عليا من داخل العراق، وابتعاث ذوي التّخصّصات العلميّة النّادرة لدراسة المستجدّات العلميّة ضمن تخصّصاتهم.

٩- القيم اللازمة لربط الطّالب بالمجتمع، وتحديد الأدوار الأساسيّة والإجراءات العلميّة للممارسات التّربويّة والأخلاقيّة والعلميّة الواجب اعتمادها للأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسّسات المجتمعيّة والإعلاميّة.

١٠- الاختبارات وأنواعها وطبيعتها ومواصفاتها ضمن المراحل الدّراسيّة: الامتحانات الوزاريّة الابتدائيّة والمتوسّطة والثّانويّة.

١١- كيفيّة تفعيل التّواصل بين المدرسة والمؤسّسات المجتمعيّة ،بالإضافة إلى إبراز دور الجامعات، لاسيما كليّات التّربية في الاستمرار في تطوير النّظام التّعليميّ، وتفعيل عناصر جودته.
١٢ – مشاركة المدارس ومديريّات التّربية في فعاليات المجتمع والانخراط بها والتّناغم معها.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9416
http://www.rasseen.com/art.php?id=2a6863b9c2601d62e9fe604714a3ea87e26603c7
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/11/05/346944.html
http://www.alhadathpcnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D8%A4%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%
http://www.alhadathpcnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%

D8%A8%D8%B9%D8%B6-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D8%A4%D9%8
9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B1%D8%
A8%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-
%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A
1-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%9
1%D8%A9.html
http://www.talabanews.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%
85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%8
1%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%8
2%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-
%D8%B1%D8%A4%D9%89-
%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%
A9-
%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A
1-%D8%B9%D9%84%DB%8C-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%A
9#.VFlh8TSUe-k
http://www.rasseen.com/art.php?id=2a6863b9c2601d
62e9fe604714a3ea87e26603c7
http://ahmedtoson.blogspot.com/2014/11/blog-
post_63.html
http://www.c4wr.com/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D8%A4%D9%8
9-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/
http://www.kan-news.com/viewo.php?id=433

http://www.aymnaa.com/296433.html
http://www.ladepechetunisienne.com/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D8%A4%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85

تمهين التعليم ... الخطوات الضرورية في مشروع التنمية البشرية

أ.د . عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقي-المملكة الاردنية الهاشمية

إن أثر المعلم في العملية التعليمية محوري وأساسي، فكل ماتقوم به المؤسسات التعليمية من تطور وعمليات تحسين مختلفة ، وضمن المعايير العلمية العالمية والوطنية لجودة اي برنامج ، في النظام التعليمي والتربوي تعد غير مكتملة إذا لم يتوفر له المعلم الكفء والمعد الاعداد الجيد خلال فترة دراسته وتأهيله والذي يتلقى التدريب المناسب والمستمر اثناء العمل للقيام بالمهام المنوطة اليه ،وتأكيدا على ذلك صدر تقرير بعنوان : (التحول الكامل في إعداد المعلمين دور مهني جيد للمعلمين في مدارس القرن الحادي والعشرين) الذي اعده مجموعة من العلماء والخبراء المختصين في شؤون التعليم في عام ٢٠٠٨ وبتكليف من التحالف الدولي للمعاهد التعليمية الرائدة ، وهو اتحاد تأسس في سنغافورة عام ٢٠٠٧م ويضم تسعاً من المؤسسات والمعاهد التعليمية العالمية المتخصصة في اعداد وتدريب المعلمين ، ويسعى هذا التحالف الى النهوض بنوعية التعليم في البلدان التي تنتمي اليها هذه المؤسسات هادفين الى قيامه بدور قيادي في التنمية التعليمية والمعرفية ولتجويد الممارسة العلمية في مؤسساتهم التعليمية أملين ان يصبحوا نموذجاً قياسياً في برامج اعادة وتطوير المعلمين وتنميتهم المهنية أثناء الخدمة لجميع دول العالم. إن الاتجاه العالمي في التربية الحديثة يعطي للمعلم دوراً اكثر من مجرد الاداء والممارسة للمادة العلمية، بل يتطلب منه بان يؤمن بضرورة تطوير ادائه باستمرار ، بالاطلاع والقراءة المستمرة لمتابعة المستجدات التربوية الحديثة وتطوير امكاناته ومهاراته المهنية والاطلاع على البحوث التربوية وعدم الاكتفاء بالتلقين النظري ، أذ يتطلب منه ان يقوم بأدوار شتى كتعليم الطالب كيف يتعلم وكيف يتفاعل مع تسارع المستجدات العلمية واستخدام الكتاب الالكتروني والتقنيات الالكترونية في المنهج والقاعة وكافة البرامج التربوية واللامنهجية او اللاصفية.

ان عملية اعداد المعلمين يجب ان تبدأ من عملية القبول في كليات التربية ومؤسسات التدريب لإعداد المعلمين واستقطاب المؤهلين منهم تربويا وعلميا وثقافيا ومن ثم اعداد المناهج الدراسية واساليب تربية المعلم واعداده اعدادا علمياً ومهنياً ليصبح المعلم صاحب مهنة متخصصة وهذا مايسمى (بتمهين التعليم) ، او رخصة المعلم لمزاولة المهنة ، والذي تم تطبيقه في معظم دول اوربا الغربية وبعض الدول الاسيوية والافريقية وحتى العربية ولكن بمستويات مختلفة .

وترجع اهمية تمهين التعليم الذي يعد من الضرورات القصوى الى الأسباب الآتية :-

١- ان قطاعي التربية والتعليم عنصرين مهمين لتحقيق التنمية بكافة مجالاتها.

٢- جودته ستكون افضل استثمار في الطاقة البشرية بوصفه الانسان المغذى بالعلم والتربية والمعرفة والقابل للتغيير الايجابي .

٣- رصانته ستوفر بيئة تسودها العدالة والالفة والتسامح والمحبة والحياة الكريمة فهي ليست مهنة فقط وانما هي مهنة ورسالة.

أن المعلم المهني من يقوم بدوره المشخص للتعليم والذي يتمكن من التعرف على الصعوبات التعليمية التي تعوق الطلاب عن التعليم ويعمل على معالجتها ومرجعيته في ذلك خلفيته العلمية الاكاديمية والتربوية والثقافية والوطنية. وهو يسعى دائماً لتحديث معرفته وتنمية استعمال وسائل التعليم ووسائل الاتصال والتقنيات المتصلة بها واهتمامه المتواصل بالتغيير الذي يحدث في بيئته التربوية.

ان مشروع تمهين التعليم بشكله الاساسي المناسب لعملية إصلاح وتطوير عملية التعليم والتعلم ضابط لبرامج تربية المتعليمن، ان المعلم المتفوق في تخصص معين والمؤهل مهنياً على نحو جيد يكون اكثر فعالية من المعلم الاقل تفوقا واعداداً وقد يعود ذلك لقدرته الفعلية وجديته ومثابرته وميله للقراءة وسعة الاطلاع وممارسته لطرائق تدريس وتعلم بكفاءة عالية ويفهمون طلابهم حيث يتسم سلوكهم المهني بالاتي :

١- الجدية بالعمل .

٢- مساعدة طلابهم على تحقيق اهداف التعليم .

٣- تنظيم وترتيب بيئة التعلم بما يوفر مناخا مثمراً للتعليم .

٤- المرونة والتكيف مع المتغيرات العلمية والمهنية والتربوية التي تستجد عالميا او وطنيا.
٥- تحريك الدوافع لدى الطلاب واستثارة عقولهم ومداركهم.
٦- توجيه الطلاب نحو السلوك المطلوب باعتبار المعلم القدوة الحسنة لهم .
٧- تنمية التعلم الذاتي والجماعي لدى الطلاب .
٨- امتلاكه المهارات والعلاقات الانسانية التي تساعد في حل المشكال الاجتماعية .
٩- مواكبة المستجدات العلمية والتربوية والتكنولوجية واستثمارها في تجديد معرفته وتنمية قدراته ومهاراته التعليمية .

لقد احدث التقدم العلمي والتقني كثيرا من المتغيرات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وباقي القطاعات المهنية الأخرى جميعها ومن ضمنها مفهوم التعليم والتعلم ومن ابرز التحولات مايلي :

١- التحول من التعليم محدود الامد الى التعليم مدى الحياة.
٢- التحول من التعليم المعتمد على الاخر الى التعليم المعتمد على الذات .
٣- التحول من ثقافة الامتحانات الى ثقافة التقويم .
٤- التحول من التعليم المعتمد على المدرسة فقط الى التعليم التشاركي بين المجتمع والمدرسة.
٥-التحول من ثقافة الحد الادنى الى ثقافة الاتقان والجودة.
٦- التحول من ثقافة الاجترار والتكرار الى ثقافة الابداع.
٧- التحول من المركزية في اتخاذ القرار الى اللامركزية .
٨- التحول من التجانس والتنميط الى التنوع والخصوصية .
٩-التحول من السلوك الاستجابي (رد الفعل) الى السلوك الايجابي (المبادرة والمخاطرة).

لذا بالرغم مما جاء في اعلاه والتطور في التقنيات التربوية وبرامج التعلم عن بعد ولكن يبقى المعلم هو الاكثر تأثيراً في جودة المنتج التعليمي . ولا ينعكس اداء المعلم الجيد على طلابه فقط بل ينعكس على جودة المؤسسة التعليمية بأكملها وبتعاونه مع ادارة المؤسسة التعليمية سيحقق الرؤيا والرسالة المنشودة.

يجب ان تصمم معايير اعتماد المعلم الجيد كل حسب بيئته ومجتمعه ولكن بالرغم من الاختلافات المجتمعية الواسعة نجد ان هناك اتفاق بين معظم الدول على الحد الادنى للمعايير وكما يلي :

١- ان يكون المعلم متقناً للبنية المعرفية لمادة تخصصه.
٢- ان يطبق المعلم استراتيجيات وطرائق واساليب التدريس بكفاءة.
٣- ان يوفر المعلم بيئة تعليمية ايجابية ويفهم كيفية نمو الطلاب وتعلمهم.
٤- ان يستخدم المعلم مهارات الاتصال وتكنولوجيا التعلم بكفاءة.
٥- ان يحرص المعلم على التنمية المهنية المستمرة .
٦- ان يكون ملماً بمهارات القيادة وان يمارسها بكفاءة عالية .
٧- ان يكون عضواً متعاوناً في المجتمع المدرسي المحلي .
٨- ان يؤدي عمله كصاحب مهنة وليس كصاحب حرفة تعلمه ممن سبقوه من عائلته او ممن عمل معهم.

ان خريج كليات التربية لايعتبر مؤهلاً للعمل في مهنة التدريس ولا يعطى رخصة لمزاولة مهنة التعلم إلا اذا نجح في اختبار بمستوى يمكنه من ممارسة مهنة التدريس وحصوله على رخصة التعليم وعليه تجديدها كل فترة زمنية تتراوح بين ٣-٥ سنوات .

يمكن اعتماد اختبارات ترخيص المعلم لمزاولة مهنة التدريس بقسمين وهي :

١- قياس الجانب المعرفي لمعايير الاعتماد المهني للمعلم.
٢- قياس مهارات ادارة القاعة او الصف والكفاءة اللغوية والتحدث والاستماع واستخدام التقنيات الالكترونية في التدريس وتقويم الطلاب.

لقد اعتمدت عملية تطوير مستويات التعليم في امريكا في عام ١٩٨٧ وذلك عند تأسيس (المجلس الموطني للمستويات التعليمية) واعتمادهم دليل تسترشد به كليات التربية ومؤسسات إعداد المعلمين في برامجها قبل الخدمة ولتدريبهم اثناء الخدمة وليساعدهم في منح رخصة التعليم او تجديدها. علماً ان شروط واجراءات الترخيص تجدد سنوياً.

الكثير من دول العالم (اليابان ، بريطانيا، كندا ، الصين ، استراليا،...) لديها تجارب مشابهة او تختلف بعض الشيء عن تجربة الولايات المتحدة الامريكية.

بدأت معالم شروع التحديث والتطوير في منظومة التعليم في الدول العربية بناءً على قرارات مؤتمرات القمم العربية في اجتماعات قمة بيروت عام ٢٠٠٢

وقمة عمان عام ٢٠٠٣ وأخرها كانت قمتا الرياض وتونس عام ٢٠٠٧ ليتم اعتماد خطة (تطوير التعليم في الوطن العربي) وليتم اعلان الاعوام ٢٠٠٨-٢٠١٨ عقداً عربياً للتعليم ضمن توصيات المؤتمر العام الاستثنائي الرابع للمنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم والجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للارتقاء بأداء المعلم العربي ورفع كفاءته المهنية ويهدف المشروع الى مايلي:

١- جعل التعليم قاطرة التنمية والتعامل العربي.

٢- وضع اسس عربية موحدة لمعايير اداء المعلم/ة العربي وانجازاته.

٣- وضع نظم متقاربة للارتقاء بالمعلم/ة مهنياً واقتصادياً واجتماعياً.

٤- وضع أسس لأجازة البرامج التدريبية للمعلم/ة العربي.

٥- ايجاد خطة لتوزيع المعلمين والمعلمات وخلق اليات للدعم المتبادل في الدول العربية .

٦- بناء قدرات القيادات التربوية لتحقيق التحول والاصلاح المرجو في الساحة التربوية العربية .

ولقد وضعت المعايير لتحويل التعليم من وظيفة الى مهنة وان يصبح المعلم أنسانا دائم التعلم ودائم السعي نحو اتقان رسالته ومهنته.

لم يتم اتخاذ أي خطوة بشأن تمهين التعليم في العراق خلال العقود الماضية بل العكس ما حدث في عام ١٩٦٩ عندما اغلقت بعض كليات التربية ليتم إعادة فتحها في عام ١٩٧٤وبآلية التقديم المباشر وليقتصر ويحدد القبول فيها على الطلبة المنتمين الى حزب البعث حتى لو كانت معدلاتهم في الامتحان الوزاري للدراسة الاعدادية هي ادنى درجات النجاح ، ال ٥٠ أو فوقها بقليل ، رافضين ذوي المعدلات العالية ويعتبر هذا الاجراء هو الخطوة الاولى في سلسلة التراجع الذي شهده قطاع التربية والتعليم العراقية .

لقد كانت ضمن استراتيجياتنا في ادارة جامعة الكوفة وضمن مشروعنا في التنمية البشرية هي خطوتنا في استحداث كلية التربية الاساسية في الجامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ والاهتمام باختيار كادرها من ذوي الخبرات العلمية والمؤهلات التربوية والوطنية ومن المشهود لهم بالإخلاص في اعمالهم ونزاهتهم حيث كان تعاملهم وعنايتهم وتعاملهم مع طلبتهم بشكل مميز وضمن خطط اعد لها بدقة ومعايير علمية وتربوية ليتم تخرج اول دورة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣

بمواصفات شهد بجودتها كمطبقين في المدارس التي عملوا بها زملاؤهم من المعلمين القدامى وادارات المدارس والمشرفون التربويون . لذا نأمل ان تشهد الايام القادمة جهدا مشتركاً بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لوضع الخطط والاستراتيجيات للشروع بتمهين التعليم على ان يشمل جميع الكوادر التدريسية في الوزارتين.

http://iraqi.dk/index.php/add-article-2
http://www.azzaman.com/pdf/qtoday/p15.pdf

توظيف الأعمال الطوعيّة في التّنمية الشّاملة

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقي – المملكة الأردنية الهاشمية

تعايش كثير من دول العالم في أنحاء المعمورة بعض المفاهيم الإنسانيّة التي كانت سائدة في العراق منذ أزمان بعيدة، وقد عايشت بعضاً منها في الخمسينات والسّتينات من القرن الماضي ،مثل ظاهرة العمل التّطوعيّ في صفوف الشّباب الشّائعة في مجتمعات الدّول المتقدّمة، فمنها ما يكون ابتغاء المساعدة لإحدى شرائح المجتمع ،مثل كبار السّن أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو المصابين بأمراض فتاكة،مثل السّرطان وغيره ، ومنها الآخر بغية اكتساب الخبرة التّطوعيّة في المجالات المهنيّة أو الفنيّة. واللافت للنّظر اليوم أنّ بعض الجامعات تشترط لقبول الطّلبة في بعض التّخصصات أن تكون لديهم خدمة إنسانيّة تطوعيّة غير مدفوعة الثّمن بوصفها مؤشّرا إيجابيًّا يشير بوضوح إلى مهنيّة وأخلاقيّة المتقدّم إضافة إلى المؤشرات التّربويّة والعلميّة التي تظهر بوساطة تلك الممارسات .

وفيما مضى كان ثمّة في مجتمعنا العراقيّ ما يشبه ذلك العمل التّطوعيّ، مثل مبدأ (العونة)،وهي عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص لإنجاز عمل عام أو خاص لأحدهم ، فكانوا على سبيل المثال يتعاونون في قطاف ثمار الأشجار لحقل أحدهم إذا كان عاجزاً أو مسنًّا أو مريضاً مقعداً ، أو في مساعدة آخر لشتل نبات الرّز أو أيّ عمل بحاجه للسّرعة بالإنجاز، إذا كان البطء لا يأتي بالنتيجة المطلوبة ، ولذلك يتكاتف هؤلاء الأشخاص للنّهوض بمجتمعاتهم.

وقد أعتمد منذ وقت طويل مصطلح اقتصادي يسمّى (رأس المال الاجتماعيّ) بوصفه إجراءً وفعلاً له أثر واضح وكبير في ازدهار المجتمعات وتقدّمها، فضلاً عمّا أشرنا إليه من مبادرات التّعاون وشيوع ثقافته عند الأثرياء بمختلف مستوياتهم في العديد من دول العالم بشتّى مستوياتها المتقدّمة والنّامية على حدٍ سواء ،وهو – لاشكّ- أمر له أثر فاعل في إعمار مجتمعاتهم والمساهمة مع

الدّولة بأساليب متنوعة في بنائها عبر المشاركة بجزء من المال في تكلفة الخدمات والبنى التّحتيّة، أو من خلال التّبرع لبناء المدارس والجامعات أو المكتبات العامة والمراكز الصّحيّة أو أجنحة طبيّة في داخل المستشفيات أو تطويرها أو إنشاء مراكز إيواء المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إقامة دور للأيتام ، أو التبرّع لمشاريع بحثيّة علميّة تخدم المجتمع ، أو التبرّع المباشر لخزينة الدّولة على شكل مردود ماليّ يُسهم في رفد الموازنة ، لأجل ضمان قوة اقتصاد ذلك البلد لضمان تقدّم مجتمعه وازدهاره ونموه وانتعاشه .

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الكثير من اقتصاديّات دول العالم تعتمد على الضّرائب المستوفاة من مواطنيها، وفي مقدمتهم أصحاب رؤوس الأموال، فيما تُعدّ عملية التهّرب الضّريبي وعدم الإفصاح عن المردود الماليّ السّنويّ أو ما يُسمى بكشف المصالح الماليّة من الحالات الجُرميّة التي يُعاقب عليها بالسّجن من طرف القانون، والوصوف بالسّلوك المعيب والازدراء من طرف المجتمع. ومن هنا نسمح لأنفسنا بإلقاء سؤال ملحّ في هذا الصّدد، وهو : هل أثرياؤنا بمستوى هذا المسؤوليّة ؟ أم أنّهم خلعوا حالة الفقر التي كانت ثوب أكثرهم ما قبل عام ٢٠٠٣،وارتدوا ثوب البخل وهم لا يعلمون؟ بل الأتعس من هذا وذاك أنّ بعضهم تاجر، وجمع الأموال، واغتنى من خلال ادعائه القيام بالأعمال الخيريّة عندما فتح مكاتب لمنظّمات وجمعيات أو مؤسّسات خارج العراق لجمع التّبرعات للمعوزين والمحتاجين والأرامل والأيتام أو ذوي الاحتياجات الخاصّة في داخل العراق، وقد رصدت أسماء لامعة وممتلئة ماديًّا تعمل تحت تلك المسمّيات خارج العراق، و لا وجود لأثرها على الإطلاق داخل العراق . ولا ريب أنّ ثمّة إيجابيّات اقتصاديّة واجتماعيّة و تنمويّة كثيرة لو أُشيعت ثقافة العمل التّطوعيّ على مستوى مؤسّسات ضخمة أو شركات فاعلة أو حتى على مستوى الأفراد لما يترتّب عليها من أثر أخلاقيّ واجتماعيّ. وهنا ينبغي الأخذ بيد بعض المسؤولين - رغم قلتهم – لإقدامهم على التبرّع بجزء من رواتبهم لصالح بعض المعوزين، وآخرين قاموا بفتح مدارس مجانيّة لتأهيل الأطفال المحتاجين للرّعاية الخاصّة ، فهم بذلك صنعوا القدوة الحسنه لغيرهم .وهذا التبرّع لبناء المجتمع وتطوّره لا بدّ أن يكون رسالة الأثرياء وأصحاب رأس المال في المجتمع للمساهمة في تقديم العون لمجتمعاتهم نوعاً من أنواع التّكامل الاجتماعيّ؛ إذ إنّنا

اليوم في حاجة ماسّة للأواصر القوية والوشائج المتينة والتّآلف المجتمعيّ، فهي عامل مهم في توحيد المجتمع وتكامله.

وفي هذا الشّأن لا أخفي إعجابي العميق بما استمعت إليه أو قرأته من آراء سمو الأمير الحسن بن طلال ونظرياته التي يطرحها في الملتقيات أو الدّوريات التي أكدّ فيها أنّه لا يُقبل من الأثرياء أن يكونوا بخلاء على مجتمعاتهم، بل يجب تخصيص بعض من أموالهم للمؤسّسات البحثيّة والتّنمويّة والإنسانيّة ، فضلاً عن تبنّيه لأفكار ناضجة واستراتيجيّة تستهدف الوصول إلى التّكامل العربيّ والإسلاميّ عبر مجموعة الأهداف التي يطمح لها منتدى الفكر العربيّ الذي يترأسه. وما احتضان النّشاطات التّطوعيّة الشّبابيّة وتحفيزها من قبل المؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة والثّقافيّة إلا بمثابة الحافز لاقتداء الأثرياء بها والمشاركة بأموالهم في مشاريع التّنمية الشّاملة بشتّى قطاعاتها وفروعها ، والله من وراء القصد.

http://alrafedein.com/news.php?action=view&id=7931

توظيف التكنولوجيا والتعليم الالكتروني في حل مشاكل التعليم العالي

ا.د . عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

المستشار الثقافي العراقي- المملكة الاردنية الهاشمية

لقد اصبحت تكنولوجيا المعلومات وبنيتها الاساسية من الركائز المهمة في جميع مجالات التنمية وهذا ما اتخذته الدول المتقدمة منذ الخمسينات من القرن الماضي وعملت على تطوير برامجه وتقنياته ليدخل في كافة المجالات الحياتية . لقد كان التصميم لوضع بنية اساسية لتكنولوجيا المعلومات واتباعها في التطبيقات العملية حقق تقدم نوعي في مجال النمو العلمي والاجتماعي والاقتصادي والأمثلة كثيرة فأمريكا وروسيا وبريطانيا وبعض الدول الاوربية هم الرواد في توظيف التكنولوجيا وتبعها لاحقا الصين وكوريا الجنوبية والبرازيل حيث حقق لهم نقله نوعية في اقتصادهم ومستوى تنميتهم البشرية. لذا يجب الايمان ومن خلال التجارب في الدول المتقدمة بان اعتماد الجامعات هي المراكز لإنتاج المعرفة وتمتلك العقول المعتمد عليها بالإضافة الى التركيز على الاهتمام بالتربية والثقافة والشباب وتحفيز المهارات الفردية وبدأ من مرحلة الطفولة وانتهاءا بالمرحلة الجامعية. ولذا فان الاهتمام بالجامعات والمؤسسات المساندة لها والمعنية بالتنمية البشرية الشاملة تعتبر من الاولويات لمشروع العراق الجديد.

ويمكن ملاحظة مايشهد قطاعي التربية والتعليم العالي في العالم من تغيرات وتطورات مستمرة وهائلة نحو الافضل ومن خلال الاعتماد على التكنولوجيا في نقل العلم والمهارات والمعرفة هو ما يقودنا الى الاصرار لاستغلال التكنولوجيا في جميع القطاعات وبضمنها التربية والتعليم العالي. ولذا فابتدائآ من وضع الخطط والبرامج في نظم المعلومات وتفصيلها على مستوى المدرسة والنظام التعليمي من خلال تأهيل وتدريب كوادر مدربه على احدث اساليب التكنولوجيا ومن ثم يليها ووضع برامج متطورة توظف لخدمة المناهج بما يتماشى مع الثروة المعرفية والتقنية الحديثة وان نتخلص من الاساليب التقليدية والكلاسيكية ونمطية الحفظ والتلقين في ادارة القاعات الدراسية وانتهاء باستخدام مناهج التعلم وليس التعليم. ان وضع الخطط والبرامج والمناهج الحديثة والقائمة على عناصر تسمح بدمج تكنولوجيا التعليم والتقويم والتفكير الناقد وتطوير مهارات البحث

والمهارات الحياتية من خلال برامج تدريبية للمعلمين في ادارة نظم المعلومات لترفع مستوى ادائهم وخبرتهم في مواد تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في عرض وتطوير المناهج التعليمية والعمل على تعميم ثقافة المعلوماتية وتعزيز القدرة على التحمس والاثارة واستخدام التقنيات الحديثة لدى كافة فئات وشرائح المجتمع وان لا نبقى دائما من اخر من يبنى التحديدات. ومن هنا نرى بأن التعليم العالي قد اصبح يشكل سوقا عالميا تتنافس عليه الدول ومؤسسات التعليم العالي وان الدخول اليه ومنافسة الاخرين يتطلب تقديم برامج ونظم حديثة لتأهيل مخرجات مرتبطة بحاجات ومتطلبات سوق العمل وبما يتناغم مع المعايير العالمية لجودة مؤسسات التعليم العالي العالمية ليكون بالمستوى لمنافسة الاخرين.

وحاليا يواجه التعليم العالي العراقي العديد من المشاكل والمعوقات ولكن يمكن ان نركز على اثنان منها وهي:

١. الازدياد المطرد في اعداد الطلبة الراغبين في الدراسة الجامعية والتي تعتبر مشكلة عالمية .
٢. عدم توفر الكوادر التدريسية لبعض التخصصات الحديثة والنادرة .

لذا ان استخدام التكنولوجيا وتحديدا التعليم الالكتروني هو الحل الامثل لحل كثير من المشاكل التي تعاني منها جامعاتنا ومن ميزات هذه التقنية هي :

١. توفر كمية كبيرة من المعلومات والمهارات وجعلها ساحة للمتلقين اينما كانوا وبجودة ونوعية عالية.
٢. تتيح الفرصة للطلبة بالدراسة في اي وقت واي مكان
٣. يتيح الفرصة للطالب للاعتماد على نفسه في اخذ المعلومة وتحليلها مما يزيد من ثقة الطالب بنفسة.
٤. استفادة الجامعات الحديثة والنامية من امكانيات الجامعات الرصينة والمعتمدة الوطنية والعالمية واتباع خبرتها في طريقة نقل المهارات او المعلومات. وكذلك الاستفادة من افضل الخبرات الوطنية المحلية او العالمية وسيتم الاستفادة من خبرات الاساتذة والعلماء والمهنين المتميزين من داخل او خارج العراق .
٥. تتيح الفرصة لتعليم لمن لا تسمح لهم ظروفهم بالتواجد والحضور للحرم الجامعي .

٦. التقليل من الزحام والتواجد في مؤسسات التعليم العالي والابقاء على الالتزام بمعايير جودة المؤسسة في ضبط نسبة عدد الطلبة للتدريسيين والمساحة المكانية المخصصة لكل طالب في قاعته ومختبره والفضاء الخارجي.
٧. تقليل الكلفة المادية على مؤسسات التعليم العالي وكذلك على الطالب لعدم الحاجه للسفر او الانتقال للجامعة لتلقي المعلومات او المواد الدراسية.
٨. توفير الفرص الجامعية لأكبر عدد من الطلبة للحصول على شهادة او للحصول على مواد ليس من الضروري انها تؤدي الى الحصول على شهادة او درجة علمية دائما وانما لنشر المعرفة والمهارات في مواضيع لمن يحتاجها.

ان وجود الايجابيات السابقة لا ينفي وجود بعض السلبيات التي ترتبط بالتعليم الالكتروني ومنها :

١. عدم توفر الانترنيت او توفر الاجهزة والبرامج التي تسهل استقبال المواد الدراسية لدى الطلبة.
٢. افتقاد الكثير من الطلبة وبعض التدريسيين مهارة استخدام الحواسيب والانترنيت وبرامج التواصل العلمي .
٣. فشل الطلبة ذو المقدرة الضعيفة وممن ليس لديهم الاندفاع المناسب للدراسة بمفرده وقد يكون فشلهم بسبب عدم التزامهم بمتطلبات المواد الدراسية او ربما يكونوا بحاجه الى المتابعة والمساعدة والتوجيه والتواصل المباشر مع التدريسي .

وهذه السلبيات يمكن التغلب عليها باعتماد نظام التعليم المدمج والذي يعتمد على طرح جزء من المقررات الدراسية الكترونيا وبنسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠% والجزء المتبقي ٧٠-٦٠% ينظم على شروط تواجد الطلبة في القاعات الدراسية والمختبرات وضمنها الامتحانات التي يفرض حضور الطالب والتدريسي في المؤسسة العلمية الدراسية.
لذا يجب ان نفكر بعمق وبكل جدية ولنبدأ بخطوات متعددة وليس بخطوة واحدة نحو التعليم الالكتروني والذي يوشك على ان يحدث ثورة ويحدث تغيرا كبيرا في مجال التعليم والتدريس في العالم ولنفتح الابواب لمنصات الالكترونية تعليمية

مجانية مرتبطة مع الجامعات العالمية لتمكن الطلبة من الوصول اليها والاستفادة من محتوياتها .

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=8552

http://samawhnews.com/archives/34052

جذور المواطنة والإصلاح والتّهذيب

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

حين كنّا طلاباً في المدارس والجامعات العراقيّة - في عقد السّتينات والسّبعينات من القرن الماضي - كأن معظم معلمينا ومدرّسينا وأساتذتنا يحملون لواءً شهيراً يؤمن بأن رسالة التّربية تأتي قبل رسالة التّعليم، ومبادئهم التي كانت- ومازالت- موضع إجلال وإكبار كانت تشير إلى أن أولوياتهم كانت تبدأ بتهذيب النّفوس قبل تعليم النّصوص، وجلهم كانوا متمتّعين بأساليب متقنة ومتمرّسة في هذا الشّأن، فمعظمهم نشأ في مجتمع نقي وفي بيئة عائليّة قويمة تغرس في النّفوس ثقافة حبّ الوطن والولاء والانتماء له. لذا كان العراقيّ الأصيل لا تغريه ملذّات الدّول العظمى والمتقدّمة تقنيًّا وثقافيًّا، فنجد وقتذاك كثيراً ممّن أبتعثوا للدّراسة في الجامعات الأمريكيّة والأوربيّة قد عادوا بعد أن أنهوا دراستهم، ولنا أمثلة كثيرة على ذلك من الأطباء والمهندسين والاقتصاديين والأكاديميين في شتّى التّخصّصات . فالوطن كان لديهم أغلى وأعزّ ما في الحياة، ودونه يشعرون في حياتهم ومعيشتهم بالمذلّة والتشرّد وافتقاد متعة خدمة الوطن وبناء المجتمع وذكريات الطّفولة والشّباب.

ومن هنا ينبغي أن يكون إيماننا الوطنيّ عميقاً وواعياً، وعاطفتنا نحو وطننا مخلصة وصادقة، وشعورنا تجاه أمجاده محلّ اعتزاز، وحديثنا عنه موضع افتخار، وطموحنا أكيد وعميق في أن نراه قويًّا متماسكاً متقدّماً في شتى المجالات والنّواحي ، ويملك نُظماً تربويّة وإبداعات علميّة ثقافيّة وملتزماً بالأنظمة وسيادة القانون. ولا ريب في أنّ حقبة الحروب والقهر خلال فترة الثّمانينيات من القرن غيّرت الكثير من المفاهيم والقيم والخصال والمبادئ عند شريحة كبيرة من العراقيّين. ومن أبرز هذه المفاهيم الجديدة الكريهة الطّارئة هو تزعزع روح المواطنة، وتصدّع الانتماء وحب الوطن، وظهور ثقافة الرّغبة بتركه والعيش في منافي بلدان العالم، حتى الفقيرة والمتخلفة منها. ومن أسوأ مظاهر التّصدع شيوع ثقافة استباحة الأموال العامة العامّة والخاصة وانتشار شرعنة السّرقات، ويمكن عدّ فترة الحرب العراقيّة

الإيرانيّة (١٩٨٠-١٩٨٨م) هي بداية التّردي لاسيما بعد احتلال المدن الإيرانيّة بعد السّماح لبعض من الجنود العراقيّين بسرقة محتويات البيوت ،واستباحة الدّوائر والمؤسسات وبيوت الكويتيين في فترة احتلال الكويت(١٩٩٠-١٩٩١م)،وأخيراً في فترة الحصار الاقتصاديّ(١٩٩١-٢٠٠٣م).

نعم كان نظام البعث البائد بارعاً في صناعة الأزمات الدّاخليّة لإشغال الشّعب بنفسه ،فكان يتعمّد عدم توفير مواد تمسّ حاجته اليوميّة، فعلى سبيل المثال قام النّظام البعثيّ في فترة زمنيّة ما بمنع استيراد الكثير من السّلع والبضائع، ومن ضمنها السّجائر وصابون الاستحمام السّائل(الشّامبو) وزيوت الطعام، ولكنه سمح -في الوقت نفسه- باستيراد مختلف أنواع المشروبات الكحوليّة، وشرّع ثقافة الفرهود، حتى إذا ما وجد رجاله وأتباعه أيّ ممنوع ما في قوائم الممنوعات الطّويلة في إحدى المحلات، وحتى لو كانت قطعة واحدة ، عندها كانوا ينادون المارة من النّاس في الطّريق لاستباحة مقتنيات المحل أو المتجر ونهبها على مرأى ومسمع من صاحبه الذي لا حول له ولا قوة.

ومن آثار تصدّع الانتماء والولاء للوطن ظهور آفة الرّشوة وشيوعها في معظم دوائر الدّولة وانتشارها حتى في دوائر القضاء والمؤسسات الأكاديميّة. واليوم بعد زوال الدّكتاتور ورحيل حياة التّعسف والحروب وانفتاح الأسواق و توفر فرص العمل والاستثمار وزيادة الرّواتب وإمكانيّة الحصول على المال الحلال بقيت - للأسف - معظم الظواهر السّلبيّة على الرّغم من زوال المبررات القاهرة المستولدة لوجودها في الماضي ، لذلك يتطلّب الأمر وضع برامج تثقيفيّة مكثّفة لمحاربتها، وحثّ الجميع على التّعاضد سواء أكانوا مسؤولين كباراً أم صغاراً، ومهما كانت مناصبهم كي يتقوا الله في هذا الوطن، ويحموه من الآفات والسّلبيات، وأن يقوموا بأعمالهم الموكلة إليهم بكلّ كفاءة وأمانة وإخلاص وتفانٍ وصدق.

يجب إعادة ثقافة الانتماء إلى الوطن وإفهام النّاس أنّ الوطن قيمة عليا لا يُساوم عليها ولا يزايد. وعلينا أن نرضى بالواقع مهما تيسّر منه، وأن نقتنع به لاسيما إذا قارناه بما كنّا عليه في التّسعينات من القرن الماضي.

وفي هذا الشّأن أشيرُ إلى الأنظمة والتّعليمات والقرارات الحكوميّة النّافذة التي حملت أحسن العبارات الفقهيّة والقانونيّة، ولكن بعضها غير مفعّل بالشّكل

المطلوب في ظل غياب التّطبيق العمليّ لمبدأ العدالة والمساواة الذي هو أساس السّيادة والرّقيّ وتحقيق الذّات والطّريق الأكيد والوحيد للوصول إلى مجتمع مثاليّ قوامه الأخلاق وعنوانه المحبّة والتّسامح والإيثار والصدق .

ويبقى السّؤال قائماً، وهو كيف نهذّب النّفوس ونحن نشهد شرعنة الظّواهر السّلبيّة التي ترفضها الفطرة السّليمة؟! مثل أنواع الفساد وأشكاله المختلفة المقيتة، والتّطاول على المال العام، والعنف بشتّى أنواعه، والرّغبة في التّخريب والغشّ في كلّ شيء، وأخطر أشكاله -دون شكّ- الغشّ في الامتحانات وتزوير الشّهادات الدّراسية والعلميّة، لذلك كلّه يبدو أنّ عملية تهذيب النّفوس قضيّة في غاية التّعقيد؛ وهي لابدّ أن تبدأ أولاً باعتماد مبادئ العدالة والمساواة والقصاص ، فالكثير من النّاس لاسيما المسؤولون منهم والتّربويون و أصحاب الدّرجات العلميّة من التدريسيين لا يفرّقون بين العدل والمساواة؛ إذ إنّ العدل معناه إعطاء كلّ ذي حق حقه، والمساواة معناها يتركّز في تساوي الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع. كما أنّ النفس البشرية بفطرتها تطمئن وترضى عندما ترى التّعامل بهذا المبدأ متحقّق في الواقع الميدانيّ وليس مجرد كلام مرسل في الفضاء التّنظيريّ، فهو مبدأ ينبغي ترسيخه عمليًّا في شتى الأوساط والمؤسسات وسائر الأنفس لإعلاء المصلحة العامة ونبذ أنانيّة المصلحة الشّخصية، ويجب ترسيخ الإيمان في النّفوس بأنّ مفهوم حقوق المواطنة والمساواة والعدالة هي من المتطلّبات الأساسيّة لاستمرار الدّولة وسيادة النّظام واحترام حقوق الإنسان في المواطنة بعيداً عن المزايدات من أجل مواجهه سلوكيات الإقصاء والفساد والعنف والأخلاقيات غير القويمة. ومتى حققنا العدالة الاجتماعية ولو النّسبية منها على المستويات المنهجية والنظرية والسلوكية والعملية كافة سنشهد هدأة النّفوس واستقرارها بل وضمان عدم انحرافها.

ولاشك في أنّ اعتماد هذه المفاهيم أو تفعيل القوانين في أروقة المؤسّسات التّربويّة والعلميّة وتطبيقها بتفاصيلها كاملة على الجميع سواسية سيمكننا من وضع الحجر الأساس الرّصين في طريق تهذيب النّفوس ، وتحقيق خطوة عمليّة نحو مجتمع متحضّر يفتخر بمواطنته ، ويسير قدماً بخطة ثابتة نحو التنميّة البشرية الشّاملة التي ننشدها ونضحّي من أجلها. وتؤكد التّجارب العالميّة الحديثة أنّ أولى خطوات الإصلاح -ليس في مجتمعنا العراقيّ فقط - بل في دول العالم كلّها تبدأ من العناية بالطّفل تربويًّا وأخلاقيًّا ومهنيًّا وثقافيًّا كونه الحلقة الأولى

واللبنة الأساسيّة والمهمّة في بناء المجتمع وبداية الطّريق الطّويل نحو التنميّة البشريّة فيه.

إنّ اليد الأولى التي تمسك بالطّفل بعد العائلة وتقوده هي يدّ المعلم في مرحلة التّعليم الأساسيّ في رياض الأطفال والابتدائيّة، ويقع على عاتقه رسم معالم الطّريق التي سيسلكها الطّفل، وهو المعول عليه في تغذية عقول الأطفال الذين يتلقون منه البرامج والقيم والمفاهيم الأساسيّة في التّعامل مع المجتمع، ويستدعونها من مخزونها الذّهنيّ عبر حياتهم العلميّة والعمليّة في فترة الطّفولة وفيما بعدها، وتكون المفتاح للمستقبلات والأوعية المناسبة التي يجب أن تُغذّى بالمعلومات المناسبة لتؤهّلهم للسّير في حياتهم في المراحل القادمة. لذلك نجد في دول العالم المتقدّم يتم اختيار شريحتين بكلّ دقة وموضوعيّة عند التّعيين ،وهما شريحتا المعلمين والممرضين، إذ يشترط لهما مواصفات وضوابط إضافيّة فضلاً عن الشهّادة العلميّة والخبرة، ويخضع الرّاغب في العمل فيهما لاختبارات علميّة وتربويّة ونفسيّة ليست سهلة على الأشخاص الاعتياديين، مثل التّوثّق من المؤهّلات التّربويّة والسّلوكيّة والخُلقيّة والثّقافيّة حتى ضرورة مقبوليّة الشّكل وحسن هندامه. بل حتى السّؤال عن نظافة السّجل التاريخيّ العائليّ وبعده عن أشكال الجريمة ،والوقوف عند ما يتمتّع به من الحكمة والسّلوك التّربويّ الخلاّق بالإضافة للمهنيّة والعلميّة والتّقنيّة ودرجة ثقافته وأمانته ورفعة خلقه ونزاهته وعفته. وبهذه المعايير التّربويّة الصّارمة ينبغي العمل بها، والتمسّك الصّارم بها للنّهوض بالواقع التّربويّ العراقيّ لاسيما بعد ما مرّ فيه من عقود مظلمة من عسكرة التّعليم وتسييسه وانهيار المنظومة الأخلاقيّة والتّربويّة والتّعليميّة فيه فضلاً عن شيوع المفاهيم السّلبيّة والقيم الهابطة المساندة له. وبات من الضّروري التّخطيط والإعداد لإنتاج معلّم بالمواصفات العالميّة بكلّ دقة وحياديّة وموضوعيّة.

لقد كان ضمن مخطّطاتنا وأهدافنا في جامعة الكوفة في مشروع التنميّة البشريّة الشّاملة إصرارنا على استحداث كلية التّربيّة الأساسية في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م، للشروع في إعداد المعلم النّموذجيّ ،وذلك ضمن خطوات مدروسة ذات أبعاد وأهداف مخطّط لها، لذلك كان اختيارنا لشخص إدارة هذه الكلية بمواصفات دقيقة مهنيًّا وعلميًّا وتربويًّا وأخلاقياً، ومن جذور عائليّة مشهود لها بالعلم والشّرف، وكانت من العناصر النّسائيّة؛ اذ كُرّمت من قبل إحدى المنظّمات

العالميّة لاحقاً بوصفها امرأة مثاليّة. وقد كان اهتمامنا بالغٌ بالكوادر المساندة إداريًا وعلميًا بانتقاء معاونين ورؤساء أقسام بكلّ دقة وبالمعايير ذاتها التي تمّ بها اختيار عميدة الكلية آنفاً، ليتمّ بعدها الإعداد لاختيار الهيئة التدريسيّة الرّصينة ضمن مواصفات مخطّط لها لتفتح الكلية بقسمين، ثم أضيف لها فيما بعد قسم رياض الأطفال.

وبذلك مضت هذه المؤسسة المهمة في طريق تطبيق معايير جودة المخرجات بالإعداد للمعلم النّموذجيّ بكامل مواصفاته المهنيّة والأخلاقيّة والتّربويّة والثقافيّة، ولم تقتصر البرامج والإعداد لها على المناهج الدّراسيّة، بل شملت النّشاطات اللامنهجيّة واللاصفيّة الأسبوعيّة التي كانت مقترنة بالمسيرة الدّراسيّة، ومرافقة لها. فجاء تأسيس منتدى الاثنين الثقافيّ الأسبوعيّ منبراً حرًّا للطّلبة لطرح أفكارهم وكتاباتهم ومناقشتها فيما بينهم على مرأى ومسمع إدارة الكلية وكادرها التّدريسيّ، وبحضوريّ بشكل شخصيّ في معظم الأحيان على سبيل الاهتمام العميق بهذا الأمر، والإشراف المباشر على عملية التّأهيل والإعداد لتلك الكوادر -معلمي المستقبل- التي طالما أسعدتنا، وبعثت الأمل في نفس كلّ مهتم بمستقبل العراق وتنميته وتطوير طاقاته؛ إذ تتخلّل تلك الجلسات مهرجانات شعريّة ومؤتمرات مصغّرة.

ثم كان الطّموح لتأسيس مدرسة أنموذجيّة لتكون الموقع التّطبيقيّ لطلبة الكلية ومخرجاتها، وقد تمت الموافقة على هذا التّأسيس، ثم تمّ قبول أول دفعة فيها في هذا العام ٢٠١٣/٢٠١٤. وظهرت مؤشرات جودة وتميز كوادر أوّل دفعة لهذه الكلية- العام الماضي- من خلال فترة التّطبيق التي مارسوها في مختلف مدارس المحافظات العراقيّة بعد تقيمهم من قبل إدارات المدارس والمعلمين والطّلبة والمشرفين ومديريات التّربية لما بدا منهم من أداء متميّز ورصانة علميّة وتربويّة وثقافة عالية ورفعة خلق. ونطمح مستقبلاً في أن يكون القبول في الكليات التربويّة(الأساسيّة والتّربية) ليس ضمن القبول المركزيّ، بل باعتماد آلية القبول المباشر ومن خلال لجان بمواصفات ومعايير تعتمد الكفاءة العلميّة والمهنيّة والثقافيّة العامة والسّلوك التّربويّ والمظهر الخارجيّ ورصانة الأداء وحسن الخلق. إنّ مسيرة ألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وما هذه إلاّ بداية لطريق طويل وشائك لإعداد معلم المستقبل المنشود الذي نأمل أن يكون الرّائد في تهذيب النّفوس من أجل إعادة الهوية الوطنيّة، وتكوين بنية تحتيّة حقيقيّة للتنمية

البشريّة، وذلك لا يكون إلاّ عبر رعاية الطّفولة وتطوير أنظمة التّربية والتّعليم لخدمة للعراق والعراقيّين.

والله من وراء القصد

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=7600

شفافيّة المواقع الإلكترونيّة للجامعات وتصنيفها عالميًا

أ د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي-المملكة الأردنية الهاشمية

تعدّدت طرق وآليات تصنيفات الجامعات وترتيبها وفق جودتها، فمنها ما يعتمد على معايير عامة وشاملة ليكون مقياس جودتها بنتاجها ومخرجاتها من الكوادر المسلّحة بالمعلومات النّظريّة والعلميّة بما يلائم حاجة السّوق، وممّن يضمن لهم الوظائف والمراكز المرموقة، ومن البحوث العلميّة والنّشر في المجلات العلميّة، ونشاطها في حلّ مشاكل المجتمع المحيط بها وتنميته. أو بالاعتماد على معايير التعلّم والتّعليم، او وفقاً لحقول المعرفة ممثّلة بالحقول التالية: العلوم الطّبيعيّة، والرّياضيات، أو الهندسة، والتكنولوجيا، وعلوم الحاسوب، أو علوم الحياة، والزّراعة، أو الطّب البشري والصّيدلة، أو العلوم الاجتماعيّة.

وكذلك يمكن تصنيف الجامعات على أساس التّخصصات التّالية: الرّياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء أو علوم الحاسوب أو الاقتصاد وإدارة الأعمال وأخرى غيرها.

ولكن بودّي أن أركّز في مقالتي هذه على واقع المواقع الإلكترونيّة للجامعات، ودورها في خدمة المجتمع من خلال نقل المعرفة العلميّة والعمليّة، ودورها في النّهوض بالثّقافة العامة والتّنميّة البشريّة الشّاملة، ومدى إبرازها للنتاج الفكري ليكون تصنيف تلك الجامعات من خلال شفافيّة ومؤشرات ومعلومات تُرصد في مواقعها الإلكترونيّة.

إنّ عملية تقييم الجامعات اعتماداً على بعض الطّرق في تحليل محتويات مواقعها الإلكترونيّة قد أُعتمد ونُظّم من قبل مختبر المقاييس الإلكترونيّة التّابع للمجلس القومي للبحوث الإسبانيّة منذ نهاية التّسعينات من القرن الماضي، وعُرف بقياس الويب متركس(Webometrics) أو (Cybermetrics) الذي

تُعلن نتائجه مرّتين في السّنة الأولى في كانون ثاني، والثانية في تموز ليشير إلى تصنيف الجامعات عالميًّا اعتماداً على المعلومات التي تُنشرها الجامعة في موقعها الإلكتروني اعتمادا على اربعة معايير تتركز على محتوى الموقع والروابط الخارجية التي تستقي المعلومات منه وعدد صفحاته واعتماد المؤسسات التي تدخل عليه للاستفادة من محتوياته في استخداماتها والاضابير المرفقة به والبحوث الصادرة من الجامعة والمنشورة في المجلات العلمية الواسعة الانتشار والمشار اليها في الموقع الالكتروني.

لقد وُضعت أسس هذا التقييم الرّقمي على ظهور الجامعة وانفتاحها على المجتمع عبر شبكة الإنترنت، ومن خلال نشرها للمعرفة العلميّة والثّقافيّة ونتاجها الفكريّ متمثّلا بعدد البحوث العلميّة المُنجزة من قبل تدريسيها وباحثيها، وهو يُعدّ عاملاً أساسيًّا لتحديد مرتبة كلّ جامعة في العالم بالإضافة إلى عدد المؤتمرات والنّدوات العلميّة أو الثّقافيّة وعدد الإصدارات من المجلات والصّحف والكتب المؤلّفة أو المترجمة والتّحديث المستمرّ في المناهج الدّراسيّة، والاستحداثات السّنويّة في الكليّات والأقسام العلميّة والدّراسات العليا، وفي التّخصصات النّادرة والمتناغمة مع حاجة المجتمع أو السّوق، ومدى شمول منتسبي الجامعة وكوادرها بالدّورات التأهيلية والتدريبيّة بالإضافة لاستقطاب منتسبي الدّوائر وكوادرها من خارج الجامعة وبعض شرائح المجتمع لدمجهم في دورات تطويريّة، وكذلك يعتمد على عدد الاتفاقيات مع جامعات أو مراكز بحوث أو جمعيات أو منظّمات أو كفاءات من خارج الجامعة.

وكلّ هذه العوامل والإجراءات يجب أن تُنشر في المواقع الإلكترونيّة للجامعات، أي أنّ استمراريّة تغذية الموقع الإلكتروني وتحديثه سيُشكّل دليلاً ومؤشّرا على النّشاط العلمي والثّقافي للجامعة، وبه يؤشّر لجودتها اعتماداً على نشاطها.

علماً بأنّ هذا التقييم يختلف عن التقييم المعتمد على تصميم المواقع (Design) أو استخدامها (Usability) أو شعبيتها (Popularoty) وفقاً لعدد الزّوار.

إنّ هذه التقييمات على اختلاف أنواعها ونتائجها تتميّز بالموضوعيّة(Objective)،ولا تدخل الآراء الشّخصيّة (Subjective) فيها.

إنّ عدد سكّان أيّ دولة لا علاقة له بتقدّم مواقعها الإلكترونيّة بشكل عام ومواقع جامعاتها بشكل خاص، ولا علاقة له كذلك بإقبال مواطنيها على شبكة الإنترنت؛ إذ تتصدّر مصر العالم العربي بعدد سكانها، وتليها الجزائر، وبعدها العراق، إلى آخره. ولكن لوحظ أنّ أكثر الشّعوب العربيّة إقبالاً على شبكة الإنترنت هي دولة قطر كما هو مؤشّر في جدول (١).

جدول (١)

عدد الزّيارات للمواقع الإلكترونيّة قياساً لعدد سكان الدّول العربيّة إلى تاريخ شهر كانون ثاني ٢٠١٣

ت	الدّولة	عدد السّكان	نسبة عدد الزّيارات للمواقع الإلكترونيّة لعدد السّكان
١-	قطر	١٩١٧٠٠٠	%٨٦
٢-	البحرين	١٥٤٦٠٠٠	%٧٧
٣-	الكويت	٣٨٥٢٠٠٠	%٧٤
٤-	الإمارات العربيّة المتحدة	٨٦٥٩٠٠٠	%٧١
٥-	سلطنة عُمان	٣٩٤٢٠٠٠	%٦٩
٦-	الضّفة الغربية	٤٤٢١٠٠٠	%٥٧
٧-	لبنان	٤١٢٧٠٠٠	%٥٢
٨-	المغرب	٣٢٩٥٠٠٠٠	%٥١
٩-	السّعوديّة	٣٠١٩٣٠٠٠	%٤٩
١٠-	تونس	١٠٨٨٩٠٠٠	%٣٩
١١-	الأردن	٦٥١٧٠٠٠	%٣٨
١٢-	مصر	٨٤٦٠٥٠٠٠	%٣٥

١٣-	سوريا	٢٢١٦٩٠٠٠	%٢٥
١٤-	السّودان	٣٥١٥٠٠٠٠	%١٩
١٥-	ليبيا	٦٣٢٣٠٠٠	%١٧
١٦-	اليمن	٢٥٢٥٢٠٠٠	%١٥
١٧-	الجزائر	٣٨٢٩٥	%١٤
١٨-	جيبوتي	٩١٢٠٠٠	%٨
١٩-	العراق	٣٥٤٠٤٠٠٠	%٧
٢٠-	موريتانيا	٣٤٦١٠٠٠	%٦
٢١-	الصّومال	٩٦٦٢٠٠٠	%٦
٢٢-	جزر القمر	٧٤٣٠٠٠	%٦

واعتماداً على معايير الويب متركس في الانفتاح على المجتمع والنتاج العلمي والبحثي والثّقافي والثّقافيّة ظهر أنّ الـ ١٢ جامعة عربية الأولى ضمن التسلسلات العالميّة مُدرجة وفقاً لما جاء في التقييمات التي نشرت بتاريخ ٢٠١٣/١/١ في صفحة:

HTTP:WWW.WEBOMETRICS.INFO
/EN/ARAB_WORLD

وكما جاء في جدول (٢) .

لقد جاءت ثلاثة جامعات سوريّة في المرتبة الأولى للجامعات العربيّة، ولكنّها كانت السّادسة عربيًّا على المستوى السّكانيّ (جدول١)، وظهرت الجامعة الأمريكيّة في بيروت في المرحلة الرّابعة مع العلم أنّ ترتيب لبنان هو الخامس عشر عربيًّا على المستوى السّكانيّ. وتأتي جامعة القاهرة في المرتبة الخامسة، والجامعة الأمريكيّة في القاهرة في المرتبة السّابعة، والمنصورة في المرتبة الثّامنة قياساً لمرتبة مصر الرّابعة عشرة عربيًّا على المستوى السّكاني .

وقد أحرزت جامعة الإمارات في الإمارات العربيّة المتحدة المرتبة السّادسة بالمقارنة لمرتبة الدّولة الرّابعة على المستوى السّكانيّ، وتليها جامعتي النّجاح الوطنيّة وبيرزيت من خلال إحرازهما المرتبتين التّاسعة والعاشرة. علماً بأنّ

دولة فلسطين قد أحرزت المرتبة السّادسة عربيًّا على المستوى السّكاني. وحصلت جامعة قابوس على المرتبة الحادية عشرة مع العلم بأنّ مرتبة سلطنة عُمان هي الخامسة عربيًّا على المستوى السّكاني. وأخيراً حصلت جامعة الكويت على المرتبة الثالثة عشرة بالمقارنة مع مرتبة دولة الكويت الثالثة عربيًّا على المستوى السّكاني.

وما يُؤسف له هو عدم ظهور أيّ جامعة عراقيّة ضمن الـ ١٢ جامعة عربيّة، او ضمن أول ١٠٠ جامعة عربيًّا في تقييمات عام ٢٠١٣ ،علماً بأنّ ثلاثة جامعات عراقيّة قد دخلت ضمن أوّل ١٠٠ جامعة عربية خلال عام ٢٠١٠ ،وهي جامعة الكوفة بتسلسل ٧٧ و الجامعة التكنولوجية بتسلسل ٨٤ و جامعة دهوك بتسلسل ٩٢ ،وحينها كانت جامعة الكوفة الأولى عراقياً، وبتسلسل ٥٠٥٢ عالمياً. وكان من المأمول أن يستمرّ التّحسن في مرتبة الجامعة بتصنيفها العالمي والعربي بعد أن وضعنا الاستراتيجيات والخطوات لنجاحها عندما كنت رئيسا لها ،ولكن مؤشر ترتيبها لتموز ٢٠١٣ كان مخيباً لأملنا مع غيرها من الجامعات العراقية وكما هو مؤشر في جدول (٣)، ولقد أملنا بداية دخول تلك الجامعات في التقييمات عام ٢٠١٠ سيشكّل حافزاً لجامعات أخرى لدخول التّصنيف بفضل الدّعم المتواصل ماديًّا ومعنويًّا من قِبل وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي.

جدول(٢)

تسلسل أوّل ١٢ جامعة عربيّة ضمن معايير الويب متركس في تموز ٢٠١٣م

التسلسل	الجامعة	الدّولة	تسلسلها عالميًّا
١	جامعة الملك سعود	المملكة العربيّة السّعوديّة	٤٠٢
٢	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربيّة السّعوديّة	٨٠١
٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	المملكة العربيّة السّعوديّة	١٠٥٧
٤	الجامعة الأمريكيّة في بيروت	لبنان	١١٥٥

٥	جامعة القاهرة	مصر	١٢٠٦
٦	جامعة الإمارات العربيّة المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	١٢١٧
٧	الجامعة الأمريكية في القاهرة	مصر	١٥٧٤
٨	جامعة المنصورة	مصر	١٦٩٩
٩	جامعة النّجاح الوطنيّة	فلسطين	١٧٠١
١٠	جامعة بيرزيت	فلسطين	١٨٣٤
١١	جامعة سلطان قابوس	سلطنة عُمان	١٨٦٩
١٢	جامعة الكويت	الكويت	١٩٧١

جدول (٣)

تسلسل الجامعات العراقية ضمن معايير الويب متركس في تموز ٢٠١٣م

التسلسل	الجامعة	تسلسلها عالميًا
١	جامعة بغداد	٥٥٧٠
٢	جامعة ذي قار	٥٧٧٢
٣	جامعة الموصل	٦٦٤٤
٤	الجامعة التكنولوجيّة	٦٧٩٠
٥	جامعة بابل	٧٢٥٤
٦	جامعة السّليمانيّة	٨٥٥٥
٧	جامعة دهوك	٨٨٢٨
٨	جامعة البصرة	٩٦٧٠

٩	الجامعة المستنصريّة	٩٨٩٠
١٠	جامعة الأنبار	١٠٢٧٩
١١	جامعة أهل البيت في كربلاء	١١٢٨٩
١٢	الجامعة العراقيّة الأمريكيّة في السّليمانيّة	١٢٢٣٠
١٣	جامعة كوردستان	١٢٢٧٨
١٤	جامعة هولير	١٣٢٣٩
١٥	هيئة التعليم التقني	١٣٢٣٩
١٦	جامعة ديالى	١٣٤٢٣
١٧	كلية الطّب البيطري – جامعة الموصل	١٣٥٧٧
١٨	جامعة كربلاء	١٣٩٩٧
١٩	جامعة الكوفة	١٤٤٥٦
٢٠	جامعة النّهرين	١٤٥٧٥
٢١	جامعة كركوك	١٤٧٠٤
٢٢	جامعة كوية	١٤٨٦٢
٢٣	جامعة القادسيّة	١٥٠٣٤
٢٤	جامعة واسط	١٥٣١٥
٢٥	جامعة تكريت	١٦٠٤٤
٢٦	جامعة ميسان	١٦٢٢٩

٢٧	كلية العلوم – جامعة بغداد	١٦٢٣٩
٢٨	الجامعة العراقيّة	١٦٣٢٨
٢٩	مدينة العلم الكلية الجامعة	١٦٤٤٨
٣٠	جامعة سوران	١٧٢٩١
٣١	كلية المنصور الجامعة	١٧٣٩٤
٣٢	جامعة العراق	١٧٥٠٤
٣٣	جامعة المثنى	١٧٦٣٣
٣٤	جامعة هولير الطّبية	١٧٧٤٢

http://almothaqaf.com/
http://www.rumonline.net/more-114703-7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20:%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%AA%2029%20/%206%20/more-126936-7-%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%91%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%91%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%87%D8%A7%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%91%D8%A7%D9%8B
http://www.almowatennews.com/index.php/2013-04-19-21-30-03/4116-2013-10-13-16-35-11.html

http://iraqi.dk/news/index.php/tknelo/derasat/40322-2013-10-18-00-38-05#axzz2i56e3T6t

http://www.alsaymar.org/all%20maqallat/18102013maq888.htm

http://www.algardenia.com/maqalat/6873-2013-10-18-07-14-07.html

http://www.iraqiwi.com/

http://www.chamalmedia.com/2013/10/%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9/

http://95.211.218.232/index.php/qadaya/80080.html

http://al-resala.org/view.aspx?rid=897

http://www.arusalahuar.com/maqalatama/17789-2013-11-23-18-24-43.html

ضمان الجودة في التعليم العالي

ا.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي -المملكة الاردنية الهاشمية

على الرغم من التراجع الذي حصل لمؤسسات التعليم العالي العراقي خلال سنوات الحروب والحصار (١٩٨٠-٢٠٠٣) بقيت رغبة العراقيين بالدراسة الجامعية شديدة ، ولاسيما فيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وساعد على ذلك زيادة دخل الفرد العراقي إذ تزايد الاقبال على التعليم الجامعي بنسبة سنوية فاقت ال ١٠% ليصبح عدد خريجي الاعداديات عام (٢٠٠٩-٢٠١٠) ضعف الخطة الاستيعابية للجامعات الحكومية التي بلغ عددها ٢٩ جامعة وثلاث هيئات للتعليم التقني بالإضافة الى ٣١ جامعة اهلية .وهناك توجهات مستقبلية لوزارة التعليم العالي لاستحداث ١٥ جامعة تخصصية في جميع انحاء العراق و ٦ جامعات في اقليم كردستان العراق لغاية عام ٢٠٢٠.

وبلغ مجموع الطلبة لعام (٢٠١٢-٢٠١٣) في الجامعات الحكومية هو ٥٤٥٠٢٢ طالب وعدد التدريسيين هو ٤٣٧٦٣ لتصل نسبة الطالب للتدريسي هو ١:١٢ مع وجود التباين بين جامعة واخرى .علما ان عدد الطلبة في الجامعات الاهلية هو ٩١٧٩٤ .

لقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للعام الدراسي٢٠١٢/٢٠١٣ ال١٥% للدراسة الاولية قياسا لنسبة السكان للفئة العمرية ١٨-٢٣ سنة و ٥% للدراسات العليا قياسا للفئة العمرية ٢٣-٣٥ سنة وخطة وطموح الوزارة للتخطيط للوصول الى نسبة ٢٠% للدراسات الاولية و ١٠ % للدراسات العليا

.

ان ما جاء من سرد للأعداد اعلاه لا يشير الى النوعية والجودة التي ينبغي البحث عنها والوقوف على ادق تفاصيلها، وما تحتاجه من التخطيط والاستراتيجيات بعد ان عانى التعليم العالي كثيرا خلال سنوات التراجع طموحا للوصول الى ما وصلت اليه الجامعات في الدول المتقدمة والسير بموازاتها .

والخطوة الاولى لضمان تحسين مستوى الاداء الجامعي هي آلية اعتماد معايير جودة الاداء الجامعي وثم اجراءات ضمان الجودة التي تضمن استدامة و استمرار النوعية و التطور .

والدراسة ادناه تشمل المصطلحات والتعريفات مع بعض التفاصيل الاولية عن جودة الاداء الجامعي التي تعد من الضرورات التي يجب الاطلاع عليها من قبل جميع التدريسين والاداريين في وزارة التعليم العالي ومؤسساتها لضمان اهتمام الجميع بنوعية التدريس والاداء وكل البرامج المعتمدة في الجامعات لتحسين ادائها.

ان مصطلح الجودة QUALITY ومصدرها اللاتيني QUAILS التي تعني ما هو نوعه او تصنيفه .

اما ضمان الجودة في التعليم العالي فهي عملية التزام الجامعة بنظم ومستلزمات وقوانين للوصول الى مستوى معين من البرامج التي تقدمها لتحقيق مخرجات متميزة على اساسها تتم عملية تقييم الجامعة ومن جهة خارجية للوصول لمستوى معين من البرامج التي تقدمها للمجتمع وتساهم في تنميته وتطويره .

ان حاجة الجامعة لضمان الجودة تبدو لأغراض عديدة ، اهمها للمنافسة مع نظيراتها ولإرضاء المستفيد وهو الطالب واهله والمجتمع المحيط بالجامعة ، ورفع مستويات العاملين بها وتحفيزهم مما يولد لديهم شعورا بالفخر بانتمائهم لها ووضعها في مكانه اجتماعية وعلمية مميزة تنعكس على سمعتها.

والخطوط العامة والمشتركة لضمان الجودة هي معايير التعليم والتقييم الذاتي من قبل الجامعة نفسها والتقييم الخارجي للجامعة وقراراته ونتائجه النهائية التي يجب ان تعلن للجميع، ولكن المؤشر الحقيقي لضمان الجودة يعتمد على مصداقية الجامعة وعملها لأجل ذلك .

لذا يمكن تقسيم ضمان الجودة الى :

أ- ضمان الجودة الداخلي (Internal Quality Assurance) وهي سياسات واليات الجامعة التي تضمن تحقيق اهدافها وتحقيق معايير التعليم العالي بشكل عام او اي تخصص او اي برنامج علمي تعتمده الجامعة بشكل خاص .

ب- ضمان الجودة الخارجي(External Quality Assurance) : هو تقييم وخطوات تقوم بها مؤسسة خارج الجامعة حكومية غير تابعة لوزارة التعليم

العالي وانما تابعة لجهة اعلى منها او هيئات عالمية خاصة كال ABET او ال ISO او ال QA او QS،وهي مختصرات لأسماء مؤسسات تعني بالجودة، او غيرها لمنحها الاعتماد والموافقة لعملها وتسلسلاتها او تصنيفها حسب تقييمها قياسا لمجموعة من الجامعات والتي تقرر فيما اذا كانت برامج الجامعة واجراءاتها تحقق المعايير المتفق عليها الذي يتضمن الاعتماد والتقييم والتدقيق .
اما الطرق المستعملة عالميا فيمكن تلخيصها باعتبارها معايير اعتماد مبسطة للحصول على التميز وباعتماد الاتي :

١- تحقيق محاضرة جيدة
٢- تدريسي جيد
٣- خريج مؤهل للولوج لسوق العمل
٤- بحوث تتناغم مع حل مشاكل المجتمع وتحقق تطوره

اما اهم مفاصل ضمان الجودة هو التدقيق الداخلي الذي يحتاج انجازه لإدارات مثقفة ولديها ايمان مطلق بضرورة التقييم لتعزيز الوضع والتدقيق على عمليات ضمان الجودة المتبعة ومقارنتها مع اكثر من برنامج بالإضافة لمقارنتها بين جامعات مختلفة (BENCH MARKING) وكما هو متبع في التصنيفات العالمية مثل ال QS وشنكهاي وتايوان وغيرها .
ولاتوجد طريقة واحدة محددة للتقييم ، ولكن يمكن تطبيق طرق تناسب ظروف كل جامعة ، ولكن بشكل عام يجب ان تحقق نظم الجودة ثلاث مهام هي :
١- ان تحقق الجامعة وبرامجها العلمية على الاقل الحد الادنى في الجودة لحماية وتطوير الطلبة.
٢- ان يساعد النظام في تحسين الجامعات وبرامجها المختلفة وتشجيعها على خلق ثقافة لضمان الجودة بداخلها. .
٣- ان تحقيق الهدفين اعلاه بكلفة معقولة لاتتجاوز الفائدة المرجوة للتطوير والجودة وبكثير من الاساليب والنظم التي يمكن اعتمادها لتقييم ضمان الجودة التي يمكن تصميمها واعتمدت من قبل جامعات ومؤسسات ضمان الجودة التي هي في الغالب حكومية او شبه حكومية ،كاتحاد الجامعات العربية وهيئة الاعتماد الاردنية، في دول العالم النامي ولكنها عبارة عن مؤسسات مهنية خاصة معتمدة في دول العالم المتقدم كالتايمز وال Qa في بريطانيا و شنغهاي في الصين وال EBAT في امريكا وتايوان وغيرها .

وبإمكان الجامعات ان تعتمد معايير عامة او خاصة اعدت من قبل منظمة معينة ليتم اعتماد تلك المنظمة في تقييم الجامعة ومدى استيفائها للحد الاعلى او الادنى المطلوب من تلك المعايير لتكون مؤشر ضمان الجودة والنوعية ودرجة التصنيف.

واهم المعايير التي تؤثر على الجودة والنوعية في الجامعات يمكن تلخيصها بما يلي :

١- المستلزمات والبنى التحتية TANGIBLES

وتعني توفير الاجهزة الكافية في المختبرات و القاعات الدراسية و حداثتها وسهولة الوصول اليها واستخدامها وفتح ابواب المكتبات لساعات طويلة وتوفيرها لأحدث الكتب والنشرات العلمية الورقية والالكترونية وكذلك اعتماد المكتبة الافتراضية لتوفير العدد الاكبر من الكتب والمجلات العلمية .

وهذا يعني توفير بيئة جيدة للتعليم مع الخدمات الداعمة كالسكن ومرافق ومستلزمات النشاطات غير المنهجية او اللاصفية كالمرافق الرياضية والفنية والساحات الخضراء.

٢-الاهلية

والكفاءة COMPETENCE

وهي توفير العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس ممن لهم خبرة في التدريس والتواصل ولهم نشاطات غير ملموسة تعزز ثقة ومحبة الطلبة فيهم وذوي اختصاصات مختلفة ومكملة بعضها للآخر مع برامج للمواد النظرية المتقدمة والتدريب العملي الحديث .

٣- السلوكيات والمواقف ATTITUDE

الوقوف على حاجات الطلبة والرغبة في مساعدتهم وارشادهم وابداء الاهتمام الشخصي بشكلهم مع وجود العاطفة والاحترام لمعالجتها وحلها .

٤ - محتوى

المناهج CONTENT

اعداد خطة دراسية لتهيئة خريج له الامكانية للولوج لسوق العمل حسب حاجة المجتمع على ان تتضمن تلك الخطط الدراسية على المعلومات والمهارات

الاساسية والمتقدمة واستخدام اجهزة وبرامج التواصل والبحث العلمي في التدريس .

٥-الالقاء واداء التدريسي DELIVERY

شرح المواد بطريقة مؤثرة ومتدرجة وضمن اوقات محددة ومترابطة وعدالة في الامتحانات ،في وضع الاسئلة والتصحيح ، والحصول على تغذية راجعة من الطلبة للاستفادة منها في تطوير البرامج الدراسية والخدمات وتشجيع الطلبة على الدراسة والابداع والتميز.

٦-الثقة والمصداقية RELIABILITY

الثقة بسمعة الجامعة وبرامجها للحصول على شهادة متميزة تؤهل الخريج للمنافسة ولتتوافق الاهداف مع النتائج.

رغم ان رئاسة الجامعة ،في الجامعات المستقلة، هي التي تقرر السياسات والاولويات ولكن ضمان الجودة مسؤولية جميع العاملين في الجامعة وبالتالي فأنها يجب ان تكون عملية مستمرة بالتحديث وتطوير برامجها المختلفة ومتواصلة وليس لها وقت محدد لإتمامها والتوقف بعد الحصول على الاعتماد الخارجي فقط .

ان وجود ملف للتدقيق الداخلي في كل جامعة من الاولويات والضرورات القصوى وان مشاركة الجميع يعتبر تجربة للتدريب والبحث عن الممارسات الافضل .

وعملية ضمان الجودة تتم من خلال خطوات ، اهمها التقييم الذاتي والتقييم والمراجعة من قبل الخبراء الخارجيين ومع التحليل الاحصائي للمعلومات واستخدام مؤشرات الانجاز والمقارنة مع افضل الممارسات للعاملين بالإضافة لفحص المعلومات والمهارات وقدرات الطلبة المختلفة .

ان التقييم الذاتي للجامعة هو مرآتها الحقيقية التي تشير الى مواطن القوة والضعف وهو عملية نقد ذاتي حقيقي يعكس اداء الجامعة بشكل صحيح لان اي تدقيق خارجي وفرض التزامات معينة على الجامعة قد لا تجد نفعا ولا تحقق النتيجة المطلوبة وقد ينعكس سلبا على اداء العاملين .

علما ان تقرير التقييم الذاتي يشمل جزئين هما :

ا- معلومات وارقام خاصة بالجامعة ضمن معايير محددة .

ب- تحليل نقدي ذاتي للجامعة .

وكذلك يتضمن التقرير الاتي :

١- الخطة الدراسية : التي يجب ان تؤشر للمرونة الاكاديمية فيها ويجب ان تكون هناك تغذية راجعة من الطلبة وكل الجهات المعنية حول الخطة والممارسات ومراحل تطويرها .وربط الخطة بسياسة القبول والموائمة لحاجة السوق لمخرجات تلك الخطة من الطلبة.

٢- التعليم والتعلم

تقييم طرق واساليب التدريس، واستخدام التقنيات والبرامج الالكترونية في طرح المحاضرات، وعملية تقييم الطلبة .

٣- البحث العلمي والاستشارات

نشاطات البحث العلمي ودوره في حل مشاكل المجتمع ومدى رصانته بتقييمه العلمي عالميا وقبوله للنشر في المجلات العلمية الواسعة الانتشار.

٤- البنية التحتية :

توفير التجهيزات والمستلزمات الدراسية في القاعات والمختبرات واستمرارية تحديثها مع مكتبة تقدم مختلف الخدمات وباستخدام احدث المستلزمات والتقنيات.

٥-النشاطات غير المنهجية واللاصفية :

دعم وتشجيع الطلبة في نشاطاتهم غير المنهجية العلمية والثقافية والرياضية والفنية والاجتماعية وتوفير مستلزماتها مع الطرق الارشادية و المتخصصين لمتابعتها .

٦-الحاكمية والادارية :

وضع الاسس والاستراتيجيات ورؤية الجامعة والهياكل التنظيمية الوظيفية ووصفها وخطط التدريب والتأهيل والتنفيذ لإدارة الموارد البشرية والسياسة المالية في الجامعة.

٧- براءات الاختراع والابتكارات :

النشاطات البحثية للجامعة وربطها مع مختلف المؤسسات المعنية وتهيئة المستلزمات مع التشجيع للوصول الى براءات الاختراع او الابتكارات او الجوائز العالمية .

وبعد اعداد التقرير الذاتي واعتماد الخطط الرصينة التي وضعت للجامعة والخطوات الميدانية يصبح من الضروري دعوة المقيمين الخارجيين حيث ان التدقيق الخارجي كان اختيارا ولكن اصبح حالية وفي كثير من الدول الزاميا وفي كل الاحوال ستكون اجراءاتهم هو تحليل التقرير الذاتي وتوثيق مضمونه اعتمادا على التقارير والسجلات وواقع حال خطوات الجامعة بالإضافة لعدة مقابلات ومناقشة الادارة العليا في الجامعة ورؤساء الاقسام والتدريسيين والطلبة للاطلاع على ثقافتهم وآرائهم واحساسهم بإجراءات الجامعة لضمان الجودة .

وبعد انهاء عملية التدقيق الخارجي وتوفر المؤشرات لدى اللجنة لابد من اصدار قرار بحق الجامعة علما ان كل مؤسسة او منظمة معنية بضمان الجودة هي التي تقرر الطريق الامثل لكتابة التقييمات العددية التي تعتمدها لتصنيف الجامعات حسب معايير الجودة العامة او التخصصية.

ان عملية الحصول على الاعتماد لأي جامعة لايعني انه النهائي بل تتم المراجعة دوريا وحصول الجامعة على درجة لأي تصنيف ستكون متغيرة للأعلى او الادنى اعتمادا على اداء و نشاطات الجامعة .

وهناك كثير من النماذج لمؤسسات ضمان الجودة عالميا ولكن سندرج في ادناه بعضا منها وكما يلي:

١- بريطانيا

تم تأسيس وكالة ضمان جودة التعليم العالي في بريطانيا عام ١٩٧٧ وهو مركز وطني مستقل يمول من الرسوم التي تدفعها الجامعات للحصول على الاعتماد العام .

والية ضمان الجودة تتم ضمن نظام تدقيق داخلي وتقرير ذاتي وزيارات مواقعية وبشكل دوري لكل ستة سنوات.

ويعتمد التقييم لضمان نوعية التدريس الاكاديمي وبرامج البحث العلمي والتعاون العلمي والاتفاقيات مع مؤسسات علمية او جامعات اخرى داخل وخارج البلد وتأهيل الطلبة المعاقين واعتماد ومشاركة الممتحن الخارجي في تقييم الطلبة والاطلاع على شكاوى الطلبة وتأمين حاجاتهم الاكاديمية واعتماد المناهج والبرامج الدراسية الحديثة ومتابعتها وتحديثها والارشاد التربوي والعلمي وسياسة القبول .

٢- الولايات المتحدة الامريكية
لا توجد مؤسسة حكومية امريكية تعنى بضمان جودة الجامعات او الاشراف على التعليم الجامعي بل تتم عملية الاعتماد ، و التأكد من التدريسيات والخدمات والادارة والبحث العلمي وما تحققه من مقاييس ، من جهات خاصة غير ربحية اسست لهذه الغاية وعملية الحصول على الاعتماد في بادئ الامر لا يعني انه نهائي بل تتم بالمراجعة والتقييم الدوري .
وتتضمن العملية مراجعة التقرير الذاتي وزيارة ميدانية للتأكد مما ورد فيه ليتم اقرار الاعتماد او حجبه وتتم عملية المراجعة كل عدة سنوات لتصل الى عشر سنوات في بعض الاحيان .

٣- هون كونغ :
توجد مؤسسة وطنية تتابع وتدعم الجامعات في اجراءاتهم لإدارة الجودة. وتركز معايير ضمان الجودة على برامج التعليم والتعلم ويعطى الحرية للجامعات في تحديد اهدافها المناسبة لرسالتها .

٤- جمعية الجامعات الاوروبية (EUA):
الانتماء لجمعية الجامعات الاوربية اختيارية ولها من الحاكمية والقدرة على التغيير لمتابعة ضمان الجودة ونظامها يتضمن تقريرا ذاتيا وتحليلا استراتيجيا (SWOT) ويتبع ذلك زيارات ميدانية للجنة تتألف من خمس خبراء بضمنهم احد الطلبة ليطرح راي زملائه من الطلبة وليكون ممثلا عنهم وعلى ضوء توصيات اعضاء اللجنة يصبح التصحيح والتطوير هو مسؤولية الجامعة وهي حرة في الاخذ بتوصيات اللجنة او عدمها .
وهناك كثير من النظم العالمية الكثيرة والتي يمكن الاخذ ببعض من خطواتها ومعاييرها لاعتمادها في جامعاتنا اعتمادا على خصوصية كل منها.

almowatennews.com
http://www.alrafedein.com/

كيف نحقق العالمية لجامعاتنا ؟

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

لا ريب في أن عملية ارتباط الجامعات بسوق العمل واقتصاد السوق الحر يتم باستثمار التطوّرات التكنولوجية والاقتصاد المعرفيّ وتطوير المناهج العلمية وأساليب تدريسها فضلا عن تطوير معايير القبول والتحفيز على الإبداع والابتكار وتوفير البيئة الجامعيّة للتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ ،ويتم أيضا بالتعاون مع المؤسسات الصّناعيّة والتّجاريّة العامّة والخاصّة ومع مؤسسات شاركها في استراتيجياتها كوزارات التّربيّة والثّقافة و الصحة وغيرها من المؤسسات التي تسهم في النّهوض وتنمية المجتمع لضمان جودة مخرجات التعليم والوصول إلى مفهوم عالميّة التّعليم فيها ورفع مستوى التنافس لمنتسبيها وخريّجيها. وفي هذا الشّأن ينبغي التركيز على الهدفين الآتيين :

الهدف الأول: اعتماد معايير تدويل الجامعة في ظلّ ثورة الاتصالات والمعلومات التي أثبت قدرتها في تنمية المجتمعات بشكل عام، ومجتمع العلم والمعرفة بشكل خاص متمثّلة في شيوع ظاهرة العولمة التي ساعدت على التّداول العلميّ والمعرفيّ والتّقنيّ عبر العلاقات التّعليميّة والبحثيّة بين الجامعات من شتّى الدّول ليُضاف معيارٌ آخر لمعايير جودة التّعليم العاليّ، وهو المعيار الدّولي، أو ما يُسمّى بتدويل الجامعة، وذلك لا يكون إلاّ عند استيفاء الجامعة لمحاور كثيرة يمكن حصرها بنقاط مثل:

١- انضمامها إلى المنظمات والجمعيّات والمراكز العلميّة العالميّة، ومشاركتها في نشاطاتها العلميّة والأكاديميّة والثّقافيّة، وتبادل الخبرات، والسّعي إلى التّكامل، والمشاركة على شتّى الصُعد التّعليميّة والبحثيّة.

٢- إبرام الاتفاقيّات مع أكبر عدد من الجامعات الرّصينة والمعروفة عالميًّا فضلاً عن الوطنيّة التي تركّز على الجوانب العلميّة والتّعليميّة والبحثيّة

من تبادل الخبرات وأعضاء هيئة التدريس والطلبة، وإجراء البحوث
وإقامة المؤتمرات المشتركة، والإشراف على النشر المشترك،
واستضافة النشاطات اللامنهجيّة الرّياضيّة والثقافيّة والفنيّة المشتركة
بين مجموعة من الجامعات، وربطها بالشّبكات الإلكترونيّة لتبادل
الأنشطة التعليميّة والبحثيّة، وتوفير خدمة حضور المحاضرات، وإتاحة
دخول مكتبات الجامعات المنخرطة في الاتفاقيّات المشتركة لكافة طلبتها
وأعضاء الهيئة التدّريسيّة، وتوفير خدمة حضور ورش العمل
و"السمنارات" ومناقشات الرّسائل والأطاريح لطلبة الدّراسات العليا.

٣- المشاركة في رسم الاستراتيجيّات لمستقبل التّعليم العالي والجامعات
لفعالياتها الرّئيسيّة بوصفها شروطاً للقبول في الانتماء للمنظمات
والجمعيات العلمية وتطوير أساليب التّدريس لدعم المجتمع، والعمل
على تنمية عناصره الاقتصاديّة والتّربويّة والصّحيّة والثّقافيّة والعلميّة.

٤- عدد الجنسيّات من الطّلبة المنتسبين للجامعة: إذ تتفاخر الجامعات
بارتفاع عدد جنسيات الطلبة المنتمين لها وتنوع النشاطات الثقافية
والاجتماعية والوطنية المختلفة لتكون ضمن جودة مخرجاتهم هو تعدد
ثقافات طلبتها .

٥- توفير خدمات التّعليم الإلكترونيّة وقياس مدى فاعليتها في مجال
المحاضرات للطّلاب والباحثين والإشراف المشترك وإقامة النّدوات
والمؤتمرات في الجامعة.

الهدف الثاني : اعتماد الجامعة المنتجة، وذلك بالتّركيز على البحث العلميّ
والدّراسات العليا ووضع الخطط التّنفيذيّة للانتقال من الجامعة التّدريسيّة إلى
الجامعة التّدريسيّة البحثيّة، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار، وتشكيل لجنة عليا
من الأكاديميين المتخصصين والمشهود لهم بالمهنيّة والعلميّة والإخلاص و
برئاسة رئيس الجامعة؛ وذلك لإعداد الخطّة الاستراتيجيّة للبحث العلميّ بما
يخدم المجتمع في حلّ مشاكله الاجتماعيّة والاقتصاديّة والصّحيّة والتّربويّة
والثّقافيّة وتأهيل الكوادر البشريّة لإعداد الخطّط الاستراتيجيّة ومتابعة
تنفيذها، وتقييم إنجازاتها ومبادراتها ومدى فعاليتها في إدارة نشر المعرفة

معامل التأثير (Impact factor) للمجلات العلميّة المحكّمة

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافيّ العراقيّ – المملكة الأردنيّة الهاشميّة

قد شهد قطاعا التّربية والتّعليم العالي العراقيّ خطوات كثيرة وحثيثة، ولكنّه يبقى في حاجة ماسة إلى جهود كافة منتسبي الوزارات التي تعُنى بتنمية الحالة التّربويّة والثّقافيّة والعلميّة لبناء الشّخصيّة العراقيّة واستئصال أدران الماضي.
فالبناء العلميّ في العراق في حاجة إلى معالجات مفصليّة ليغدو قادراً على الحراك بفاعليّة ونشاط وتواصل مع المؤسّسات العلميّة العريقة، وذلك بالاستعانة بالأكاديميين العراقيين المغتربين في المهاجر كلّها، كما أنّ هذا البناء العلميّ في حاجة إلى قرارات جريئة من شأنها إحداث نهضة شاملة وتطوير متواصل للمؤسّسات العلميّة العريقة جميعها، إلى جانب ضرورة تحديث القدرات التّربويّة والعلميّة والثّقافيّة لمنتسبي تلك المؤسّسات جميعهم، وفتح قنوات الاتّصالات الالكترونيّة، ورصد الميزانيّات الكافية لها ولقنوات التّواصل التّقليديّة لحضور الدّورات التّطويريّة والنّدوات والمؤتمرات وحتى النّشاطات الثّقافيّة وتكريم المبدع منها.

لقد استجابتْ وزارة التّعليم العالي العراقيّة مشكورة تخصيص ميزانيّة لاحتفاليّة الطّلبة الأوائل والمتميّزين من خريجي الجّامعات الأردنيّة من العراقيين للدّراسات الأوليّة والعليا، وقد أضفنا إلى هذه الاحتفاليّة مجاميع من الأكاديميين العراقيين العاملين في الجّامعات الأردنيّة لتكريمهم على حصولهم على مرتبة الأستاذيّة قبل عامين، وكرّمنا عمداء الكليّات في العام الماضي، وفي هذا العام، وبالتّحديد في يوم ٢٠١٤/٩/٢٠ تمّ تكريم الخرّيجين الأوائل بالإضافة للأساتذة ممّن لديهم عشرات مؤلّفات علميّة أو أكثر في تخصّصاتهم، أو ممّن لديهم ثلاثة أبحاث قد نُشرت في مجلات علميّة محكّمة وذات معامل تأثير (Impact factor) مرتفع خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

إنّ قناعتنا بضرورة عقد هذه الاحتفاليّات مردّها إلى عوامل كثيرة، وأهمّها توثيق علاقة التّواصل بيم الكفاءات العراقيّة في المهجر مع مؤسّسات التّعليم العالي العراقيّ. وقد تمّ الإعلان عن هذه الاحتفاليّة قبل أكثر من شهر من اليوم

المحدّد لعقدها، ولكن ممّا يُؤسف له بحقّ اتّصال بعض الأكاديميين الرّاغبين في اقتراح أنفسهم للتّكريم ليستفسروا عمّا نقصده باصطلاح مجلّة ذات معامل تأثير (IF) مرتفع. وهذا السّؤال المكرر من أكاديميين عريقين جعلني أتحفز للكتابة عن هذا الأمر للتّعريف به لكلّ سائل عنه.

لذا إنّ معامل التّأثير (IF) هو مقياس لأهميّة المجلات العلميّة المحكّمة ضمن مجال تخصّصها البحثيّ، ويعكس معامل التّأثير مدى اعتماد الأبحاث العلميّة التي تُنشر حديثاً على عدد المرّات التي يُشار فيها إلى البحوث المنشورة سابقاً في تلك المجلات واعتمادها مصادر لمعلوماتها، وبذلك تُعدّ المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مهمّة لأنّه يُعتمد عليها، ويتمّ الإشارة إلى أبحاثها المنشورة فيها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض.

وقد تمّ ابتكار معامل التّأثير من قبل ايوجين جاد فيلد مؤسّس المعهد العلميّ للمعلومات ISI،وتقوم بعض المؤسّسات حاليًّا مثل مؤسّسة(توموسوم رويترز)بحساب معاملات التّأثير بشكل سنويّ للمجلات العلميّة المحكّمة المسجّلة عندها، ونشرها فيما يُعرف بتقارير استشهاد المجلات، حيث يتمّ تصنيف المجلات وفق معاملات تأثيرها.

إنّ طريقة حساب معامل تأثير مجلّة ما في سنة معيّنة تكون باحتساب معدّل عدد المرّات التي تمّ الاستشهاد فيها بالأبحاث المنشورة في تلك المجلّة خلال سنيتن ماضيتين، فإذا كان معامل التّأثير لمجلّة ما على سبيل المثال هو ٤ في عام ٢٠١٢،فهذا يعني أنّ الأبحاث التي نُشرت في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ في تلك المجلّة قد تمّ الاستشهاد بأبحاثها بمعدّل ٤ استشهادات في البحوث التي نُشرت في عام ٢٠١٢.

ويمكن حساب معامل التّأثير (IF) لمجلّة ما للعام ٢٠١٢ بالشّكل الآتي :-

(A) = مجموع عدد الاستشهادات التي اعتمدت البحوث جميعها المنشورة في أعداد المجلة خلال الأعوام ٢٠١١/٢٠١٠ للبحوث المنشورة والمفهرسة لعام ٢٠١٢.

(B) = عدد البحوث المنشورة التي تمّ الاستشهاد بها في المجلات للأعوام ٢٠١٠،٢٠١١، علماً بأنّ البحوث التي يُستشهد بها يجب أن تكون مقالات أو مراجعات أو بحوث أو ملاحظات، وليست رسالة إلى ناشر أو مقدّمة لمجلة ما.

معامل التأثير = B/A

علما أنّ معامل التأثير لعام ٢٠١٢ يُنشر في عام ٢٠١٣ ؛إذ إنّ حسابه يتمّ بعد نزول النشر في عام ٢٠١٢ ،وانتهاء عملية فهرسة المجلّة و تسجيلها في إحدى الفهارس الإلكترونيّة .وقد تتأثر بعض المجلات بطريقة الحساب هذه عند عدم إصدارها لأيّ منشورات على امتداد سنة ما.

ويرتبط معامل التأثير (IF) ارتباطاً وثيقاً بالمجال العلميّ للمجلّة التي يُعبّر عنها ، فمثلاً تتراوح نسبة الاستشهاد في أول سنتين من تاريخ نشر البحث بين ٢٠١% في المجلات المتخصّصة في الرّياضيات والفيزياء ، بينما تتراوح النّسبة بين ٥-٨% في المجلات المتخصّصة في علوم الحياة .

ومن الجدير بالذّكر أنّ بعض المجلاّت ذات معامل تأثير منخفض بسبب أن الكثير من استشهاداتها هي لأبحاث كُتبت من قبل الباحث نفسه فيما يُعرف بالاستشهاد الذّاتي، وهو أمر يثير جدلاً حول مدى تأثيره على صحّة مدلول معامل التأثير بشكل عام لاسيما أنّ معامل التّأثير يُستخدم لقياس المجلات العلميّة المحكّمة ومقارنتها فقط، دون الالتفات في هذا المعامل إلى تقييم أبحاث أو باحثين بشكل خاص.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9268

http://www.sanaanews.net/news-31365.htm

http://www.tellskuf.com/index.php/mq/42037-impact-factor.html

http://basrayatha.com/?p=7130

http://almaousouea.blogspot.com/

المتعلقة بمختلف محاور تلك الخطّط ،ومتابعة مدى سعي واعتماد طلبة الدراسات العليا والباحثين من خارج الجامعة ومن كوادر الجامعات الوطنيّة والعالميّة للعمل على الافادة من بعض محاور الخطّط الاستراتيجيّة وأفكارها والخطط البحثيّة ونتاجاتها الوطنيّة بما يخدم المسيرة العلميّة العالميّة.

ومن هنا ستنتقل الجامعة من التميّز في التّصنيف الوطنيّ الى التميّز والتّصنيف العالميّ أو ما يسمّى بالعالميّة.

لماذا التّعليم الإلكترونيّ؟

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقي – المملكة الأردنية الهاشمية

يشوب قطاع التّعليم العالي العديد والكثير من المشاكل والمعوقات، بعضها عالميّ والآخر محليٌّ أو وطنيّ .وعلى الرّغم من الخطوات الايجابيّة التي حققتها مؤسّسات التّعليم العالي العراقيّ، لكن لا تزال هناك الكثير من الإشكاليات والعقبات التي تقف في طريق تقدّمه وتطوّره وتحسّن أدائه، ومن أهم المشاكل المتفاقمة التي ظهرت خلال العقود القليلة الماضية هي زيادة الطّلب على مؤسّسات التّعليم العالي من قِبل شتّى الأعمار والشّرائح المجتمعيّة والكوادر العلميّة والمهنيّة، فضلاً عمّن يرغبون في دراسة تخصّصات أرى مساندة لتخصّصاتها أو اعتماد مبدأ ضرورة التّعليم مدى الحياة، مضافاً إلى تلك الشّرائح من يرغبون في الحصول على المهارات المهنيّة للولوج إلى سوق العمل بعد أن أكملوا دراساتهم الأكاديميّة النّظريّة وحصولهم على شهادتهم، هذا حقٌّ طبيعيّ لكلّ إنسان.

إنّ الازدياد المطّرد في أعداد الدّارسين في مؤسّسات التّعليم العالي يعدّ مشكلة عالميّة تواجهها معظم الجّامعات في كافة أنحاء العالم، وهي مشكلة لا تقتصر على جامعة بعينها أو منطقة ما بشكل حصريّ. إذ تشير الإحصاءات إلى أنّ عدد الطّلبة الملتحقين بمؤسّسات التّعليم العالي عالميًّا في عام ١٩٧٠ قد بلغ ٢٨،٢ مليون، ليصبح عددهم ١٣٢ مليون في عام ٢٠٠٤ ،أي أنّ الزّيادة العالميّة تبلغ ٣% ،في حين أنّ الإحصاءات العراقيّة تشير إلى أنّ الزّيادة السّنويّة قد بلغت ٧% للسّنوات ما بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى الرّغم من هذه الزّيادة في أعداد الطّلبة إلاّ أن مشهد المؤسّسات التّعليميّة قد شهد ظهور برامج ونظم الجودة الحديثة فيه، وقد عُدّ هذا الظّهور من الأدوات التّنافسيّة بين الجّامعات، الأمر الذي تطلّب إعادة النّظر في مهام الجّامعات ووظائفها وأدائها، وهذا الأمر ليس بالسّهل لأنّه يحتاج إلى الخبرات والابتكارات والإبداعات التي لا يمكن أن تقدّم من قبل الخبراء التّقليدين بل يحتاج إلى خبرات

المهنيين والأكاديميين المتواصلين والمتابعين للمستجدّات في شؤون التّعليم العالي، كما تحتاج إلى خبرات المبدعين والمبتكرين في العمل الأكاديميّ.

وعلى الرّغم من الزّيادة المتسارعة في أعداد الجّامعات العراقية الرّسميّة التي بلغت ٢٩ جامعة، ماعدا جامعات كردستان، بالإضافة للجامعات والكليّات الأهليّة التي تجاوز عددها الـ٣٠ ،إلاّ أنّها لا تغطّي ولا تستوعب أعداد خرّيجي الدّراسة الإعداديّة المتزايد سنويًا التي بلغت (١٦٠) ألف طالب لعام ٢٠١٣\٢٠١٤ ،وهذه الزّيادة الكبيرة قد أرغمت وزارة التّعليم العالي على زيادة خطّة القبول التي قد تشكّل نقاط ضعف أساسيّة مع وجود الإشراقات في كثير من الجوانب الأخرى التي وفّرتها وتوفرها الوزارة، إذ إنّ زيادة خطّة القبول سبّبت بعض السّلبيّات ،ومنها:

١- الزّحام الشّديد في القاعات والمختبرات وأروقة وساحات المباني الجّامعيّة من ناحية أعداد الطلبة، وهذا أمر يشير سلباً إلى نوعيّة التّعليم وجودته .

٢- ضعف الخرجين في جوانب المهارات والتّفكير الإبداعيّ والتّفكير النّاقد والتّحليل السّلبيّ، الأمر الذي أضعف قدراتهم على المنافسة والاستجابة لمتطلّبات أسواق العمل المحليّة والإقليميّة، فالمهارة المكتسبة من التّعليم هي تحرز فرص عمل جيّدة.

٣-ضعف القدرة التّنافسيّة للجّامعات العراقيّة مع الجّامعات العالميّة ،مردّ ذلك إلى أسباب كثيرة بالإضافة إلى سبب زيادة أعداد الطلبة، ومن هذه العوامل عدم تبنّي نظم تعليميّة وإداريّة حديثة، وذلك قد أدّى إلى تدنّي المستوى العلميّ لنسبة غير قليلة من أعضاء هيئة التّدريس العاملين في مؤسّسات التّعليم العالي العراقيّ.

لذا أصبح من الضّرورة التّفكير في إعادة بناء النّظام التّعليميّ لتوفير الفرص الجّامعيّة لأكبر عدد ممكن من الطّلبة مع الالتزام بمعايير جودة التّعليم، وذلك وفق خطوات مدروسة ومقنّنة، وذلك بإدخال نظم التّعليم الإلكترونيّ ضمن ضوابط وآليات معتمدة بعد تأهيل نخبة من الكادر التّدريسي وتقنيين مساعدين لهم.

وفي هذا الصّدد نذكر بعض الإجراءات الضروريّة والملحّة لأجل تحقيق بعض الأهداف، ومنها:

١- تقليل الزّحام في الجّامعات باتباع أساليب وطرق لإيصال المعلومة أو المهارة للطّالب دون الحاجة إلى تواجده في الحرم الجّامعيّ إلا للضّرورة وضمن البرنامج المعدّ والمؤشر عليه للطّلبة، مثل حضور في أيام الاختبارات أو الحضور للسّاعات المختبريّة أو العمليّة.

٢- التّخلص من مشكلة عدم توفر التّدريسيين والمصادر من الكتب لبعض المواضيع والمواد الدّراسيّة العلميّة ولاسيما الحديثة منها ،وهي تتناغم وتساير حافات العلوم ومستجداتها.

٣- نقل التّعليم من حالة تلقين المعلومات إلى حالة تزويد الطّلبة بالمهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل ومتطلّبات التّنمية الشّاملة والمستدامة.

٤-الانتقال من حاله التّركيز على مدخلات التّعليم إلى حالة التّركيز على تحقيق معايير الاعتماد وإلى التّركيز على نوعيّة وجودة البرامج، لتغدو جودة مؤهّلات المخرج هي الهدف الرّئيس.

٥- الانتقال بالتّعليم الجّامعيّ من وصفه حاجة اجتماعيّة ليصبح حاجة مجتمعيّة، بمعنى أن يرتبط التّعليم العالي بحاجة المجتمع وسوق العمل وبرامج التّنميّة، ولا يكون امتداداً للرّغبات الاجتماعيّة للأهل أو لذوي الطّلبة؛ فتقدم المجتمع وازدهاره يجب أن لا يترك لرغبات الأسر في تحديد البرامج التي يلتحق الأبناء بها.

٦- وضع الخطط لتخفيف الهوّة بين التّعليم المدرسيّ والتّعليم الجّامعيّ بما يؤمن يكون التّعليم الجّامعيّ مكمّلا عمليًّا وفعليًّا للتّعليم المدرسيّ، فالتّعليم المدرسيّ يجب أن ينتقل من حالة التّلقين والحفظ إلى حالة تزويد الطّالب بالمهارات الضّروريّة، ومنها التّفكير النّاقد والتّحليل والاستنتاج والبحث والاعتماد على المراجع وغيرها من وسائط التّفكير العلميّ السّليم والبحث العلميّ الممنهج.

ولحلّ المشكلات أعلاه مع تحقيق الأهداف السّالفة الذّكر يجب أن تتمّ بشكل بشكل تدريجيّ بالاعتماد على التّعليم الإلكترونيّ، وذلك سيراً على ما كان عليه الأمر في التّجارب العالميّة النّاجحة، فالتّعليم الإلكترونيّ أصبح ظاهرة عالميّة متزايدة، وهنالك تجارب ناجحة في العديد من مؤسّسات التّعليم العالي المرموقة، فعلى سبيل المثال تقوم جامعة ستنافورد بتدريس عدد من المناهج إلكترونيًّا، ومنها مادّة تسمّى (مدخل إلى الذّكاء الاصطناعيّ)،وقد التحق بهذه المادّة حوالي ١٦٠،٠٠٠ طالب وطالبة من دول العالم جميعها.

وعند اجتياز الطلبة للامتحان الإلكترونيّ المقرّر يُمنح الشّهادة التي تفيد بذلك. ويفيد البرنامج بأنّه قد أحرز أفضل أنواع التّعليم إذا ما توسّع وانتشر، وهذا الأمر سيؤدّي إلى تقدّم التّخصّصات البشريّة بسرعة كبيرة كما يؤدّي إلى تنوّعها. وحاليا تقدّم الجامعة ذاتها حوالي ١١ برنامجاً تعليميًّا بالطّريقة نفسها، بما فيها مواد مثل (مقدّمة في الفيزياء) ،وتقدّم المواقع وجامعات أخرى مثل هارفرد وام اي تي وبيبل وغيرها برامج تعليميّة مختلفة. وتشير الإحصاءات حاليا إلى أنّ ما يقرب من ٦٠٠٠ كورس يقدّم إلكترونياً في منصّات تعليميّة تفاعليّة عالميّة.

وقد تأسّست منظّمة ادكس (edx) بوصفها مؤسّسة غير ربحيّة رائدة في مجال التّعليم الإلكترونيّ ،إذ قدّمت مجموعة من (المساقات الإلكترونيّة الجماعيّة المفتوحة) موكس (MOOCs) لتقدّمها في منصة تعليميّة فيها مساقات جامعيّة عبر الانترنت، لتكون متاحة للجميع، وهي تدار من قِبَل أفضل التّدريسيين والجامعات في العالم، مثل جامعة هارفرد وجامعة ماسشوستس للتّكنولوجيا وجامعة كاليفورنيا في بيركلي ،وبلغ عدد هذه المؤسّسات التّعليميّة العالميّة نحو ٥٠ مؤسّسة عالميّة في عام ٢٠١٢ ،وهي تطرح ١٧٠ برنامجاً دراسيًّا، وينتمي إليها ٢,٢ مليون طالب، وقد تبنّت هذه المنصّة مفتوحة المصادر الهيئات الحكوميّة والخاصّة وبعض الدّول، مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا والصّين وفرنسا، وفي يوم الاثنين الموافق لـ ٢٠١٤/٥/١٩ أجري حفل إطلاق منصّة عربيّة تبنّتها مؤسسة الملكة رانيا للتّعليم والتّنميّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة (إدراك) بالمشاركة مع المؤسّسة العالميّة (ادكس) المختصّة في المجال نفسه لتكون أوّل منصّة عربيّة إلكترونيّة غير ربحيّة للمساقات الجماعيّة الإلكترونيّة المفتوحة المصادر لتمنح الفرصة لأبناء العالم العربيّ مجّانا لمواكبة التّطوّرات العالميّة في مجال التّعليم وفي كافة التّخصّصات لتؤهّل الملتحقين في بعض هذه المساقات للحصول على شهادات تبرهن استكمالهم للمتطلّبات المعرفيّة المطلوبة. ومن المخطّط له من قِبَل (إدراك) إدراج مساقات في مجالات علم الحاسوب والإحصاء بالإضافة إلى إجراء بحوث حول طرق تعلّم الطّلاب لمهارات عديدة في مجال تصميم الدّوائر الكهربائيّة وإعداد برامج استنهاض المواطنة في الوطن العربيّ، وبرامج الصّحة النّفسيّة للطّفل. كما سيتمّ إدراج

برامج تعليميّة أخرى عالية الجَودة ذات محتوى متقدّم ومواكب لتطوّرات العلم بعد أن تتمّ ترجمة أفضل البرامج العلميّة العالميّة أو تعريبها.

إنّ التّوجيهات الحديثة لنظم التّعليم تركّز على تزويد الدّارسين بالمهارات والخبرات العمليّة التي يحتاج المجتمع إليها، وتعزّز القدرة التّنافسيّة لمؤسّسات التّعليم العالي وخفض الكلفة وبناء القدرات. وقد وفرّت التّكنولوجيا الحديثة كمًّا هائلاً من المعلومات والمعارف والمهارات لأيّ موضوع، وأصبحت متاحة للجميع، وقد أثّرت في نواحي الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والعلميّة كافّة، وشرع التّواصل والتّفاعل البشريّ المباشر يتحوّل تدريجيًّا إلى تفاعل وتواصل غير مباشر، وذلك بواسطة التّكنولوجيا الإلكترونيّة.

وهذا يطرح سؤالاً لاهثاً ملحًّا، وهو: لماذا لم يصبح تعليمنا إلكترونيًّا؟ كي يسدّ الفجوة التي نعيشها في ظلّ تدني نوعية التّعليم وعدم مواكبة خبرات وقدرات الخريجين لمتطلّبات سوق العمل لاسيما في حالة التغيب عن البحث العلمي والنّشر في المجلات والنّشرات العالميّة والنّقص الحادّ في المهارات بكلّ أشكالها.

وقد كان من ضمن استراتيجياتي في جامعة الكوفة عندما كنتُ مكلف برئاستها التوّجه إلى التّعليم الإلكترونيّ، وفي هذا الشّأن قمنا بتوثيق محاضرات الأساتذة الأكفاء في كليّات الآداب والتّربية الأساسيّة والهندسة وكليات المجموعة الطبية فيديويًا، وعرضناها جميعاً في الموقع الإلكترونيّ للجّامعة لتصبح متاحة للطّلبة الرّاغبين في الاطلاع عليها في أوقات فراغهم، وقد باركت وزارة التّعليم العالي خطواتنا بعد أن اطّلع عليها ميدانيًّا من قبل المدراء العامّين للبحث والتّطوير والدّراسات والتّخطيط في زيارتهم الميدانيّة للجّامعة.

وبالطّبع كان هناك اعتراض على هذه الاستراتيجيّة من طرف ضعاف التّدريسيين ومن قبل غير المتابعين للتّقنيات العلميّة الحديثة، وهم غير متواصلين مع المؤسّسات العلميّة العالميّة، وقد شرعوا يوجّهون الاتّهامات إليّ وإلى الجّامعة بذريعة أنّني أستخدم أساليب التّصوير للمحاضرات لمراقبتهم داخل القاعات التّدريسيّة. والأمر المحزن بحقّ أنّه تمّ إيقاف هذه البرامج التّعليميّة الإلكترونيّة بعد مغادرتي لرئاسة الجّامعة.

ويبقى القول إنّ التّعلم عبر الإنترنت هو فرصة ثمينة للحصول على المهارات والعلم والمعرفة التي يمكن أن تحدث نقلة نوعيّة في مسيرتنا العلميّة والتّقنيّة

والمعنية، وذلك عبر إتاحة المعرفة لكلّ من يرغب فيها، كما هو طريقة ناجعة لاستنهاض العقول العراقيّة التي يمكن أن تضخّ نتاجها الفكريّ والبحثيّ وخبرتها على الإنترنت لتصبح متاحة للجميع. وعندها يمكن أن يصبح تعليمنا إلكترونيًّا ولو بشكل جزئيّ.

http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=8579

ماذا نريد لجامعاتنا وأكاديمينا؟

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقي – المملكة الأردنية الهاشمية

تعدّ الجامعات العقول النوعية للبلدان والوجه الاستثماري الأمثل للشباب باعتبارهم المحرّك والدّافع الرّئيسيّ للعملية التّنمويّة ووسيلة التّنمية وغايتها، ومن المهمّ استمراريّة الاستثمار فيهم حتى يظلّ الشّباب على درجة عالية من الإبداع والتّميز، ولا ينحصر دورهم داخل الجامعة والمؤسسات التّعليميّة فحسب، وإنما يمتدّ دورهم الإيجابيّ المأمول في ميادين العمل كلّها ومجالات الحياة العلمية كافّة، ليتمكّنوا من المشاركة في صنع القرار لبناء المستقبل الأفضل لهم وللأجيال القادمة؛ لذا فإنّ المطلوب من جامعاتنا أن تواكب التّطور والتّغيير والإصلاح، وأن تمارس دورها الأكاديميّ بجديّة وموضوعيّة وحريّة بعيداً عن الحزبيّة والمناطقيّة والجهويّة والعشائريّة أو أيّ نوع من أنواع التّكتلات الفئويّة . فالجامعات المتقدّمة والمعروفة عالميًّا تحتضن العلماء والمفكّرين والمبدعين من الأكاديميين ممّن يتمتّعوا بأجواء ومناخ ديمقراطيّ حرّ محصّن بالتّقاليد والقيم الجامعيّة، ولديهم حرية البحث العلميّ وكافة الحقوق الإنسانيّة التي تكفل لهم الحرية الفكريّة ونشر البحوث مع الحفاظ على مصداقيتها وصحة نتائجها، وأن لا يعيش الأكاديميّ الباحث في دائرة ضيّقة مُخطّط لها من القسم أو من الكلية او الجامعة ضمن محدّدات معيّنة تتناغم مع مؤشرات لا يمكن الخروج عنها .

يجب أن يكون الاكاديمي الباحث حرًّا في منهجه وتجاربه وتحليله، ولابدّ أن تكون له الموهبة والملكة والقدرة والإمكانيّة ليحلّل ما يقرأ تحليلاً نقديًّا بعيداً عن الضّغوط والمؤثرات الخارجيّة، ومن المؤسف أنّ البحث العلميّ في جامعاتنا لا بل حتى في جامعات الوطن العربي ومعظم الدول النّامية ظلّ يراوح في مكانها من دون إبداع أو ابتكار وهذا ما تؤكده الإعلانات عن براءات الاختراع لدول العالم لغاية عام ٢٠١٣م. إذ لم نجد للعراق ولجامعاته ومراكزه البحثيّة مكاناً بين تلك الدّول نتيجة لاجترار المواضيع البحثية وإعادة وتكرار ما كان مطروقاً سابقاً وعدم توظيف البحث العلميّ الحيوي ليكون أداةً لحلّ المشاكل الوطنيّة أو الاقلة

من استثمار البيئة والموارد الوطنيّة لجعلها بيئة بحثية على الرّغم من مؤشرات وبرامج وزارة التّعليم العالي ودعمها لمثل هذه المشاريع. وقد أشارت منظمة العالم لمشاريع الذكاء(World Intellectual Property Organization,WIPO) في تقريرها السّنويّ لعام ٢٠١١م لعدد براءات الاختراع في البلدان العربيّة ،التي لم نجد العراق بينها، وجاءت وفق الآتي:

السعودية العربية ١٤٧

الإمارات العربية المتحدة ٣٩

مصر ٣٣

المغرب ١٣

تونس ٨

سوريا ٥

الجزائر والكويت ٤

الأردن ولبنان ١

وعند مقارنة أعداد براءات الاختراع أعلاه ولكافة الدول العربية مع ما سجّلت في بعض بلدان العالم في عام ٢٠١١م نجدها لا تساوي شيئاً،ضئيلة جدا بالرغم من الامكانيات المادية والبشرية لمعظم الدول العربية، وكما نلاحظه في الآتي:

الدّول العربية جميعها ١٠٨٧

الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠٠٠٠٠

اليابان ٨٤٩٤٦٧

كوريا الجنوبية ٩٧٩٥٦

فنلندا ١٧٦٦١

ولعل ما يمكن تعليل اسباب هذا التراجع، وما يؤسف له، هو تعرض الأكاديميّ المبدع وكذلك الباحث العلميّ للاضطهاد ومحاولات لإيقاف مسيرة الإصلاح والنّجاح والإبداع والتّميّز . اذ أنّ كمائن الشّدّ العكسيّ في الجامعات ظاهرة يجب الوقوف عندها ؛لأنّها لا تريد لأحد أن يعمل أو ينجز أو يتحرك، و إنما تريد أن يبقى الحال على ما هو عليه من تأخّر وتقصير، ولدينا أمثلة من ميادين كثيرة القطاعات، وبعض هؤلاء استمرأوا الكسل والغشّ والكلام الفارغ المعنى مع وضع العصي في الدّواليب النّشطة العاملة، ومعظم هؤلاء المعرقلين

ليس لديهم إمكانيّات وأدوات وملكات التّطلّع والتّفكير والنّظر لدائرة لا يتجاوز قطرها متر واحد . لذا على الأكاديميّ الذي يشعر بالنّجاح أن يمضي ويقوّم خططه وأهدافه و قناعاته، ولا يرضخ لابتزاز آراء لا تقدّم ولا تؤخّر، وأن لا يقيم وزناً للعوائق والمصاعب، وأن لا يقف عند ذهنيّات مريضة وآراء ضيّقة. والنّاجح من لايذعن او يستجب أو يلين عزمه وربما سيدفع بسبب نجاحه ثمناً غالياً لان نشاطه ونجاحه يعري كثيرين من المدعين. وهناك الكثير ممن قاوموا التّحدّيات ومضوا في مسيرتهم لا يلوون على شيء على الرّغم من أنّهم دفعوا ثمن نجاحهم غالياً.

وما يؤسف له أنّ هذه الظّاهرة لا تقتصر على الأكاديميين والباحثين، وإنما شملت المسؤول النّاجح سواء كان وزيراً أم رئيس جامعة أم مديراً أم مصلحاً عاملاً ماهراً ليلقى هجمة شرسة لأنّه أبدع، وعمل بكلّ جد ومهنيّة وإخلاص في وزارته أو جامعته، وقدّم أفكاراً علميّة وعمليّة واستراتيجيات تنتج وتفتح آفاقاً جديدة وإبداعيّة ومتطوّرة تتناغم مع الأهداف الحقيقة للمؤسسة وتسيربها إلى الأمام .

ونجد أنّ هؤلاء المبدعين المخلصين المميّزين تُشنّ عليهم حرباً غير معلنة أو معلنة من زملائهم أو من أقرانهم من المسؤولين الفاشلين كي لا يشار أو يؤثر عليهم في ممارساتهم السّلبيّة في حال مقارنتهم بالنّاجحين المبدعين، والهدف من ذلك هو إفشالهم ومحاربة نجاحهم.

إنّ الإدارة الجامعيّة الرّصينة أو المؤسسات العلميّة هي التي تعزز النّجاح، ولا تقف في طريقه وتدافع عن الحرية والإبداع والنّجاح وعن الأستاذ المرموق في تخصّصه وعلمه وأكاديميته ومنهجه العلميّ وسجلّه الأكاديميّ .والأكاديمي النّاجح هو من يضع همّ الجميع أمام ، ويخلص في أدائه ونفسه، رافضا الانسياق وراء المغرضين والحاقدين وكارهي النّجاح والإصلاح .

www.alrafedein.com

http://www.iraqi.dk/index.php/makalt/m-althkfa/49291-2014-10-03-12-55-18?hitcount=0

http://zelmajaz.net/?p=3929

http://kan-news.com/viewo.php?id=362

http://albatarnews.net/MainPages/Details.aspx?artID=4362

http://www.aymnaa.com/273715.html

http://alhadathpcnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%91%D9%85%D8%A9.html

http://albatarnews.net/MainPages/Details.aspx?artID=4362

ضرورة وضع معايير لتصنيف الجامعات العراقية..التجربة الاردنية انموذجآ

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
المستشار الثقافي العراقيّ – المملكة الأردنية الهاشمية

إنّ تواصلنا حثيث والمستمر للوصول لهدفنا المنشود لوضع معايير عامة لجودة التعليم العالي العراقي آخذين بنظر الاعتبار نقاط القوة والضعف لدى مؤسساتنا لتحديد النسبة المئوية من درجات المفاضلة للمعايير التي ستعتمد أو التي سيتم اعتمادها في تصنيف الجامعات العراقية ومعتمدين على أفكار من تجارب دول سبقتنا في تطبيقها. وبودّي أن أضع التجربة الأردنية انموذجآ لجودة التعليم العالي، وبعد خطوات عديدة تمخضت باستحداث هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، للاطّلاع عليها ومناقشتها لكي تكون أحد المصادر لوضع هيكلية معايير الجودة للجامعات العراقية وليتم تصنيفها لاحقاً ضمن جميع تلك المعايير أو بعضها في جودة جامعاتنا ويمكن اعتماد تلك المعايير لقياس مدى استيفائها لمعايير منظمات عالمية، لديها تصنيف لمجموعة من الجامعات المعروفة عالمياً بجودتها، والمنافسة مع الجامعات المصنفة لديهم.

أنْ تصنيف الجامعات الأردنية يعتمد على ثمانية معايير مسجلة على النحو الآتي: الحاكمية والإدارة (١٠%) والبيئة الجامعية (١٧%) والهيئة التدريسية (١٧%) والطلبة (١٤%) والتواصل الاجتماعي (٨%) والبحث العلمي والدراسات العليا والنقل التكنولوجي (٢%) ومصادر التمويل (٦%) والبعد الدولي (٨%) ومن المناسب جداً بالنسبة لنا شطر المعيار السادس الى ثلاثة معايير هي:

١ - البحث العلمي والنشر.
٢ - الدراسات العليا.
٣ - نقل التكنولوجيا.

ويمكن ايضا مناقشة المعايير الأخرى في ضوء خصوصية وبيئة الجامعات العراقية وبنيتها وظروفها.

ولقد تضمن كلّ معيار مجموعة من المحاور التي تشير إلى بعض أو جزء من مؤشرات التقييم وكما يلي:

المعيار الأول: الحاكمية فقد جاءت في خمسة محاور وهي:

١ - الحاكمية، وهي السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المؤسسة والتأكد من تحقيق أهدافها، والإدارة في المؤسسة ضمن مؤشر توفر نظم الحاكمية والإدارة في المؤسسة بحيث يشمل هيكليتها وصلاحيتها ومهامها وسير قراراتها ومدى استقلالية الجامعة.

٢ - تعيين أعضاء الإدارات الأكاديمية وأعضاء الهيئة الإدارية ضمن محاور توفر إجراءات تعيين أعضاء الإدارات الأكاديمية وترقيتهم وإنهاء خدماتهم وتوافر إجراءات تعيين أعضاء الهيئة الإدارية بشفافية وحسب الجدارة والكفاءة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وتوفير التدريب والتأهيل لضمان استمرارية تطوير قابلياتهم وترقياتهم وإنهاء خدماتهم ونسبتهم إلى الهيئة الأكاديمية ونسبة الإداريين لأعضاء الهيئة التدريسية.

٣ - تشكيل المجالس المختلفة ضمن محور توافر آليات لتشكيل المجالس في المؤسسة وحلها.

٤ - التقييم وقياس الأداء وضمان الجودة ضمن مؤشر توافر أساليب فعالة وشفافة لتقييم الأداء لفاعلية الحاكمية والإدارة ومدى فاعلية برامج الاعتماد وضمان الجودة.

٥ - إدارة الأزمات ضمن مؤشر توافر نظام إدارة الأزمات.

المعيار الثاني: البيئة الجامعية فقد تضمن محورين وهي:

١ - البيئة المادية وتشمل المرافق الأكاديمية من حيث توافرها وكفايتها بما في ذلك المكتبة ومصادر المعلومات وقاعات التدريس والمستلزمات الإلكترونية والضوئية لعرض المحاضرات والمدرجات والمختبرات والورش الفنية وتجهيزاتها وكذلك المرافق العامة المناسبة بما في ذلك المطاعم والكافتريات والصالات الرياضية والملاعب الخارجية والمراسم الفنية والساحات الخضراء والحدائق ومواقف السيارات.

وأخيراً الخدمات من حيث توافر الخدمات المناسبة بما في ذلك المركز الصحي وخدمات الإسكان والبنك وشبكات التواصل وتكنولوجيا المعلومات وحرم جامعي مغطى بالإنترنت لا سلكياً وشبكة من الطرق لتسهيل المواصلات.

٢ - البيئة التعليمية: ويركز على المؤشرات والفقرات الاتية:
أ - التقنيات والبرامج الحاسوبية ومديات الافادة منها.
ب - أسلوب التعلم الإلكتروني من خلال قياس نسبة المقررات التي يستخدم فيها أسلوب التعلم الإلكتروني.
ج - أسس القبول والتسجيل ضمن مؤشر توافر أسس واضحة شفافة للقبول والتسجيل والتقييم وفق الجدارة والكفاءة بما في ذلك امتحانات القبول في بعض التخصصات.
د - الخطط الدراسية وتحديثها ضمن مؤشرات مواكبة الخطط الدراسية آخذين بنظر الاعتبار التوجهات العالمية لمديات تحديثها دورياً.
هـ - التقييم لمخرجات التعلم ضمن توافر أسس وآليات فعالة لتقييم المخرجات علمياً ومهنياً.
و - النشاطات اللا منهجية من خلال رصد عدد الجوائز الرياضية والتميز والإبداع في النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية.
المعيار الثالث: الهيئة التدريسية وتضمن عشرة محاور وهي:
١ - أعضاء الهيئة التدريسية وضمن مؤشر نسبة أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين إلى الطلبة وفق المعايير المعتمدة.
٢ - أعضاء هيئة التدريسية من حملة الدكتوراه ونسبتهم بالقياس لحملة الماجستير.
٣ - الرتب العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.
٤ - مصادر الدرجات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية وأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجات علمية دولية عليا من خلال مدى تنوع مصادر الدرجات العلمية للهيئة التدريسية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وفق الجدارة ونسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجات علمية دولية عليا إلى مجموع الحاصلين على درجات علمية محلية ونسبة أعضاء الهيئة التدريسية الذين أنهوا دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعات عالمية مرموقة.
٥ - أعضاء الهيئة التدريسية الزائرين من جامعات عالمية مرموقة ونسبتهم لمجموع أعضاء الهيئة التدريسية.

٦ - الظروف الوظيفية للهيئة التدريسية من خلال توافر نظام الهيئة التدريسية بما في ذلك التعيينات والترقيات والإجازات العلمية وإنهاء الخدمات وخطط الحوافز وتكريم المبدعين علمياً وبحثياً وطرائق استقطاب المتميزين.
٧ - تقييم أعضاء الهيئة التدريسية من خلال قياس وتوافر نظام متقدم لتقييم أعضاء الهيئة التدريسية بما في ذلك رأي الخريجين وإنتاجهم العلمي والبحثي والابتكاري.
٨ - البرامج التأهيلية السنوية للهيئة التدريسية في مجال طرائق التدريس والبحث العلمي التي يقدمها مركز التطوير الأكاديمي في الجامعة والواجب توفره في الجامعة.
٩ - الإنفاق على عضو الهيئة التدريسية من الموازنة السنوية (نسبة الإنفاق على عضو الهيئة التدريسية من الموازنة السنوية).
١٠ - الإنفاق على الإيفاد والابتعاث من الموازنة السنوية (نسبة الإنفاق على الإيفاد والابتعاث من الموازنة السنوية).

المعيار الرابع: الطلبة وتضمن ثمانية محاور وهي:

١ - الطلبة المقبولين إلى الطلبة المتقدمين (نسبة الطلبة المقبولين إلى الطلبة المتقدمين).
٢ - إعداد الطلبة في المقررات والمهارات الأساسية (توافر برامج تأهيلية واستدراكية للطلبة في المقررات والمهارات الأساسية).
٣ - نسبة المتسربين من الطلبة في الفصل الدراسي قياساً للفصول الأخرى.
٤ - الإعلان عن تعليمات تقسيم الدرجات لتقيم الطلبة (توافر تعليمات منح الدرجات العلمية بما في ذلك الانتظام والمواظبة والامتحان والتقييم).
٥ - متابعة الخريجين وتوافر آليات منظمة لمتابعة الخريجين من حيث تشغيلهم وتقييم أدائهم من قبل أرباب العمل.
٦ - مؤشرات المنح والمساعدات المادية وتشغيل الطلبة والحوافز التشجيعية للمتفوقين ونسبة المنح والمساعدات المادية للطلبة ونسبة الطلبة الذين يتم تشغيلهم ومستوى وعدد الحوافز التشجيعية للطلبة.
٧ - مشاريع التخرج من خلال مستوى مشاريع التخرج وآليات تقويمها وعدد الحاضنات وأثر مشاريع التنمية ومدى إمكانية تطبيقها.

٨ - الإنفاق على الطالب من الموازنة السنوية (نسبة الإنفاق على الطالب من الموازنة السنوية).

المعيار الخامس: التواصل مع المجتمع والذي جاء في ستة محاور وكما يلي:

١ - المخصصات من ميزانية الجامعة لخدمة المجتمع (نسبة ما يخصص من ميزانية الجامعة لخدمة المجتمع).

٢ - الأنشطة والخدمات التي تصب في صالح تنمية المجتمع ومن خلال التميز في الأنشطة ونسبة المشروعات ونسبة المبادرات الحرة ونسبة الدراسات والمعارض والمؤتمرات والندوات والورش الفنية والتدريبية والتميز في الأعمال التطوعية.

٣ - نشاطات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع (نسبة الساعات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع سنوياً).

٤ - نشاطات الطلبة لخدمة المجتمع (نسبة الساعات التي يقدمها الطلبة لخدمة المجتمع سنوياً).

٥ - تمثيل المجتمع في مجالس ولجان الجامعة وتمثيل الجامعة في مجالس ولجان المجتمع (مدى التمثيل والمشاركة في الحالتين).

٦ - التبرعات التي يقدمها المجتمع (حجم التبرعات التي يقدمها المجتمع لدعم نشاطات الجامعة).

المعيار السادس: البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، فقد جاء في تسعة محاور وهي:

١ - البحث العلمي ونقل التكنولوجيا والأوراق البحثية المنشورة في مجلات محكمة ومفهرسة علمياً ضمن مؤشر متوسط عدد الأوراق البحثية المنشورة لعضو هيئة التدريس سنويا.

٢ - الإنفاق على البحث العلمي من موازنة الجامعة (معدل الإنفاق على البحث العلمية من موازنة الجامعة لكلّ عضو هيئة تدريس سنوياً).

٣ - الدعم المالي الخارجي (معدل الدعم المالي الخارجي لكلّ عضو هيئة تدريس الذي تحصل عليه الجامعة للمشروعات البحثية سنويا).

٤ - براءات الاختراع والجوائز العلمية (متوسط عدد براءات الاختراع في الجامعة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس محلياً وخارجياً، ونسبة الجوائز العلمية لأعضاء هيئة التدريس).

٥ - الكتب المؤلفة والمحكمة والمتخصصة المنشورة (نسبة الكتب المؤلفة والمحكمة والمتخصصة المنشورة لكلّ عضو هيئة تدريس).
٦ - المؤتمرات والندوات والورش (نسبة المؤتمرات والندوات والورش التي عقدتها الجامعة سنوياً قياساً لإعداد أعضاء هيئة التدريس).
٧ - مشاركات أعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات (نسبة مشاركات أعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات محلية (خارج الجامعة) وعربية وعالمية لكلّ عضو هيئة تدريس).
٨ - المشاركات البحثية مع أفراد ومؤسسات وشركات (نسبة المشاركات البحثية مع أفراد ومؤسسات وشركات صناعية محلية وعربية وعالمية بما في ذلك الكراسي العلمية لأعضاء هيئة التدريس).
٩ - إنشاء الشركات الإبداعية في الحاضنات الجامعية والشركات الإبداعية المستقلة عن الحاضنات الجامعية (نسبة الشركات المبتدئة في الحاضنات الجامعية ونسبة الشركات التي استقلت عن الحاضنات الجامعية).
المعيار السابع: الدراسات العليا ونقل التكنولوجيا وجاء في أربعة محاور وهي:
١ - الرسائل والأطروحات الجامعية التي أجيزت على مستوى الجامعة (نسبة الرسائل والأطروحات الجامعية لأعضاء الهيئة التدريسية ونسبة الرسائل والأطروحات الجامعية التطبيقية التي تساهم في الصناعة ونسبة الرسائل والأطروحات الجامعية إلى عدد برامج الدراسات العليا ونسبة طلبة الدراسات العليا إلى مجموع الطلبة).
٢ - البحوث المنشورة في مجلات محلية وعربية وعلمية والمستلة من تلك الرسائل والأطروحات (نسبة البحوث المستلة المنشورة في كلّ من المجلات المحلية والعربية والعالمية بالنسبة إلى مجموع الرسائل والأطروحات التي أجيزت).
٣ - المنح والدعم المالي لطلبة الدراسات العليا (نسبة عدد الحاصلين على منح ودعم مالي للمشاريع البحثية من طلبة الدراسات العليا).
٤ - الرسائل والأطروحات التي تؤدي إلى تكنولوجيا لبدء شركات جديدة ناشئة والرسائل والأطروحات

للدراسات العليا التي تؤدي إلى النشر ونسبة الشركات الناشئة من الأطروحات الجامعية التي تخرجت من الحاضنات الجامعية (نسبة الشركات التي استقلت من الشركات الناشئة).

أما المعيار السابع: مصادر التمويل وجاء في أربعة محاور وهي:

١ - تمويل النفقات التشغيلية (نسبة تمويل النفقات التشغيلية من مصادر ذاتية أو مصادر حكومية أو مصادر أخرى).

٢ - تمويل النفقات الإنمائية والرأسمالية (نسبة تمويل النفقات الإنمائية والرأسمالية من: التبرعات الخارجية والتمويل الذاتي).

٣ - الإنفاق على الإدارة والخدمات والبنى التحتية من الموازنة السنوية (نسبة الإنفاق على الإدارة والخدمات والبنية التحتية من الموازنة السنوية).

٤ - الإنفاق على المكتبة ومصادر التعلم من الموازنة السنوية (نسبة الإنفاق على المكتبة ومصادر التعلم من الموازنة السنوية).

المعيار الثامن: البعد الدولي وجاء في أربعة محاور هي:

١ - البرامج التدريسية والبحثية المشتركة (عدد البرامج التدريسية والبحثية والمشاريع المشتركة بما في ذلك التوأمة مع المؤسسات الأكاديمية العربية والعالمية المرموقة قياساً لنسبة وعدد أعضاء الهيئة التدريسية وإعداد الطلبة).

٢ - تبادل الأساتذة والطلبة مع المؤسسات الأكاديمية الأجنبية (مدى استفادة الأساتذة والطلبة من برامج التبادل مع المؤسسات الأكاديمية الأجنبية بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة).

٣ - استقطاب وإيفاد الأساتذة والخبراء والمستشارين والمختصين والطلبة الدوليين (عدد الأساتذة الدوليين نسبة إلى أعضاء هيئة التدريس المحليين وعدد الطلبة الدوليين نسبة إلى مجموع عدد الطلبة الملتحقين ونسبة أعضاء هيئة التدريس الذين انتدبوا للعمل في هيئات دولية كخبراء إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة).

٤ - الاعتمادات العالمية (عدد الاعتمادات العلمية بالنسبة إلى التخصصات المطروحة).

آملاً أنْ تكون الدراسة أعلاه ضمن المصادر المعتمدة في وزارة التعليم العالي والجامعات العراقية للإعداد لخارطة طريق لجودة التعليم ولتصنيف جامعاتنا حسب المعايير التي ستعتمد لجودتها.

استراتيجية التعليم العالي ومسؤولية التطبيق

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ان تـــزايد اعداد خريجي الدراسة الإعداديـــة لم يقترن معه أي مؤشر لجودة هذه الاعداد من ناحية الرصانة العلمية او التربوية او الثقافية او الإبداعية لتلك الكوادر. لذلك وفي ضـــوء ارتفاع اعداد خريجي الاعداديات اعدت وزارة التعليم العالي خطة لاستيعاب تلك الاعداد باستحداث مجموعة من الكليات الحكومية والموافقة على استحداث مجموعة من الجامعات والكليات الخاصة او الاهلية ، ولكن السؤال هنا كيف سيكون حال هذه الجامعات الحكومية والخاصة في ظل الكثير من الارهاصات والمعوقات وتدخل المستفيدين في محاولاتهم لخرق القوانين والتعليمات والضوابط لأجل مصالحهم الخاصة او لأجندات معينة؟

ان المستلزمات والبنية التحتية المصممة ، لبعض المؤسسات التعليمية ، لخطة القبول اقل مما هو عليه واقع الحال ، سواء على مستوى اعداد الهيئة التدريسية وقابلياتهم او على مهنية واعداد الكوادر الخدمية او على مستوى استيعابية قاعات المحاضرات والمختبرات والمكتبات او المرافق المساندة مثل الساحات الرياضية والساحات الخضراء والفضاءات بين القاعات الدراسية او الأدوات المخصصة للنشاطات اللامنهجية او اللاصفية ، خاصة ونحن نمر في ظروف اقتصادية وامنية استثنائية. وبالرغم من الكثير من التحديات بدأت الوزارة باتخاذ الكثير من الخطوات لتحسين وجودة مخرجات الجامعات ولكنها تتعرض في بعض الاحيان للنقد اللاذع من البعض ، ومعظمهم جزء من المنظومة التعليمية ، ولكن للأسف، هم من المعرقلين لخطوات الترصين ، وكما هو الحال لمخرجات وزارة التربية ، اذا كيف يتم الارتقاء بالتعليم العالي في ضوء كل هذه التساؤلات ؟

ان الارتقـــاء بالتعليم العالي والبحث العلمي وبيئة التعليم برمته اصبح ضرورة من اجل تغيير مخرجات التعليم وتطويرها وبما يلائم حاجة المجتمع والسوق. ان

هذه المهمة تقع على عاتق الجميع ولا تتحملها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي او المديريات والاقسام التابعة لها فحسب بل ستتحملها الجامعات واساتذتها وطلابها عندما تكون لديهم استراتيجية مرسومة وواضحة بالإضافة للسياسة التي تضعها الوزارة مع الاستعانة بالحكومات المحلية في المحافظات كون الجامعات تساهم في عملية التنمية البشرية في المحافظة. لذا اصبح من الواجب اختيار عضو مجلس المحافظة ،بكل دقة وموضوعية ،كونه المنسق مع مؤسسات التعليم العالي ويفضل ان يكون من الاكاديميين التربويين المعروفين بنزاهتهم ومن المخلصين والحريصين على مصلحة الجامعة وابناءها وطلبتها واساتذتها، حيث ظهر ان بعضهم ممن يعتبر نفسه ليس فقط الرقيب وانما الموجه والامر الناهي ويحاول ان يتدخل بجميع خطوات الجامعة وبعضهم ظهر انه ذو اجندات وحقد على الجامعة كونه كان عضو هيئة تدريس فاشل او ذو تاريخ مهني او علمي سيء .

لذا فان دعم الجامعة من الحكومة المحلية يعتبر من الضروريات ولا يمكن الارتقاء بها دون ان يقوم كل طرف بدوره على اكمل وجه.

نحن نعرف ان التغيير والتطوير المستمر ومتابعة المستجدات العلمية واعتمادها هو احد معايير جودة التعليم العالي التي لا تقوم به الوزارة دون الجامعات وكوادرها الاكاديمية والمساندة لها والعناصر المؤهلة والمتميزة في المجتمع والتي اشير لها بالاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠٢٢) التي وضعت لقطاع التربية والتعليم واطلقت بداية عام ٢٠١٣. لقد تم الإعلان والتثقيف لها وهي امام انظار الجميع والمطلوب البدأ بالتطبيق ولكن من سيطبق هذه الاستراتيجية؟ وهل تم البدأ بالتطبيق ونحن في عام ٢٠١٦ ؟ ومن يبدأ التطبيق الوزارة ام الجامعات ؟ صحيح ان بعض الخطوات قد اتخذت، ولكنها خجولة ولا ترتقي للجهود والاموال التي بذلت من قبل المؤسسات التي شاركت في اعدادها كاليونسكو واليونسيف والبنك الدولي ووزارات المالية والتخطيط . الجميع شركاء في التطبيق غير ان العنصر المهم والمعول عليه في عملية التطبيق هي إدارات الجامعات والتدريسيين الذين لم يظهروا او يمثلوا بأعداد مناسبة في ورش وندوات اعداد واطلاق الاستراتيجية للاطلاع على آرائهم وكذلك في الورش التي نظمت في بعض الجامعات عند الاطلاق لاعتماد مبدأ التغذية الراجعة او العكسية. لذا ان المطلوب هو توجيه الجامعات لوضع خططهم

واستراتيجياتهم بالاعتماد على الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ووضع الاستراتيجية بأيادي التدريسيين ويطلب منهم الشروع بما يمكن تطبيقه ، وتوثيق الخطوات المنفذة من قبل الجامعات ، وتقديم كل خبراتهم وتجاربهم وعلمهم للارتقاء بالعملية الاكاديمية لتخرج أجيال مسلحة بالعلم والمعرفة. ولكن كيف يتم هذا في ظل التزايد بأعداد الجامعات الحديثة الخاصة وما هي الطريقة لإقناع تدريسيين ذوي خبرة وكبار بأهميتهم في حياة التعليم العالي اذا ما شعروا انهم مغيبون عن مناقشة تلك الاستراتيجيات .

نعم على التعليم العالي ان يتخذ الخطوات السريعة والحازمة واتخاذ القرارات في قضايا ذات تأثير مباشر في عملية البناء والإصلاح والتغيير والترصين لتخريج نوعية متميزة في تخصصاتها ، وأول هذه القضايا وضع معايير واسس خاصة لمقاييس جودة التعليم العالي العراقي ، وليكن احد هذه الاسس هو وضع معيار للتميز في القبول لطلبة القرى والارياف وأبناء العوائل المحرومة وبضوابط تختلف عن طلبة المدن الكبيرة. وثانيها الحث والعمل والتهيئة الحقيقية للاكاديميين في الجامعات العراقية يان يكونوا تدريسين باحثين والزامهم بوضع الخطط البحثية الهادفة علميا لحل مشاكل العراق والمجتمع العراقي . وهذا يعني ان التحديات كبيرة وتحتاج الى مساحات واسعة ومباني بمواصفات خاصة وأعضاء هيئة تدريس بأعداد تتناسب مع اعداد الطلبة. ولهذا فإننا نجد ان اعتماد التعليم المدمج ، التعليم التقليدي والالكتروني ، للتخصصات النادرة والحديثة مع وضع معايير صارمة اضافة الى تحسين البيئة الجامعية كي تنعكس نتائجها وثمارها على العملية الاكاديمية برمتها.

ان العمل في بيئة اكاديمية مريحة يسمع فيها رأي الأستاذ ويستشار عبر قنوات مفتوحة ودون تعقيدات بيروقراطية وتجاوزات إدارية لابد ان ينعكس على الطلبة والأساتذة والجامعة مهما كان حجم العمل او عدد الطلبة. وحتى نصل الى التميز لابد من إيجاد اليات تقوي الروابط العلمية مع الكفاءات العراقية في الخارج ومراكز البحوث العالمية والاتصال بالجامعات الرصينة وذات الجودة العالية واعتماد بعض معايير تدويل الجامعة لتطوير المراكز العلمية المتخصصة الموجودة في الجامعة. وكما ان تشجيع البحث والابتكار وتوفير الحوافز المادية والمعنوية والجوائز للبحوث المتميزة في مختلف المجالات العلمية والبحثية وتوفير المستلزمات للنشاطات اللامنهجية للطالب يعمل على

التقليل من الاحتكاك غير الإيجابي بين الطلبة وعلى تشجيع العطاء ومكافأته ووضع تصورات ومعادلات تنظيم العبء التدريسي والاعداد الكبيرة التي تعانيها الشعب التدريسية حتى تخرج المعادلة التدريسية ضمن الشروط الصحيحة التي تحافظ على تميز الجامعة، مع تحديث الخطط الدراسية والخروج عن نمطها التقليدي ووضع خطط تحقق اهداف واضحة ومحددة ، إضافة الى قضايا البحث العلمي التي يجب ان تصب في مصلحة الارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم العالي وترسيخ فكرة ان الجامعات هي العقل المفكر للدول في جميع المجالات .

http://www.bayancenter.org/2016/03/1715/

أصلاح عملية التربية والتعليم .... والارادة الوطنية

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ان عملية أصلاح المنظومة التعليمية بمجالاتها كافة ، التربية والتعليم العالي ، لايتحقق اذا اعتمدنا على الجهود النظرية والفكرية فقط بعيداً عن الجهود العملية والممارسات والانشطة الاجرائية والخطوات التنفيذية من قبل القائمين عليها ، وممن يؤمنوا ويعتمدوا الاجراءات التقيمية واعادة التقييم لخطواتهم ضمن فترات محددة ويصمموا ويعيدوا رسم الخطط والتصحيح لما هو غير صالح وقويم . ان الاعتماد على معالجة مشاكلنا وقضايانا التربوية والتعليمية المعاصرة نظرياً وعلى الورقة ومن خلال المؤتمرات والتوصيات واللقاءات والحوارات وطرح الافكار النظرية ، بعيداً عن التنفيذين والخطوات التنفيذية ، والتي من خلالها تحدد المشاكل والحلول من قبل متقني فن الخطابة وتزويق الكلام ولكن في النهاية لانجد الا مجموعة اوراق ومقالات منتشرة في المواقع الالكترونية واحاديث في وسائل اعلام مرئية ومقروءة مملوءة بالأفكار المتضاربة لحالة اجرائية واحدة مما يتسبب بزيادة الاثر السلبي لتلك الحالة والكثير من الاشكاليات . ان اصلاح المنظومة التعليمية تحتاج الى ارادة وطنية تولد تياراً علمياً يوجه باتجاه تحقيق الهدف في الاصلاح ويجب ان تنظر جميع الاطراف المشاركة في عملية الاصلاح الى التربية والتعليم كخدمة مثل باقي الخدمات التي تقدم للإنسان وحقيقتها هي صناعة الانسان وتتعلق في بناء شخصيته المتكاملة لكي يقوم في ادواره الاجتماعية المختلفة .

فالتربية والتعليم العالي هي متطلب اولي لعمليات الاصلاح في مختلف مجالات الحياة واصلاحها ضمن مصادر الادارة الوطنية المتعددة الجوانب والاتجاهات واهم محاورها هي الارادة السياسية الصادقة والتي يجب ان تدفع الجهات التنفيذية والتشريعية والاعلامية والمجتمعية لتبني فكرة الاصلاح والتي ستولد تياراً مجتمعياً تكاملياً يتقبل القرارات والخطوات التنفيذية التي تحقق اهداف الاصلاح التربوي والتعليمي المنشود . لذا ان من الضرورات ايجاد بيئات تعليمية تفاعلية جديدة تحترم وتستثمر عقول الشباب في ظل عصر المعلوماتية

والانفجار المعرفي الهائل والايمان بأهمية التربية والتعليم في توفير الدوافع الرئيسية للإصلاح المجتمعي الشامل . ولكن للأسف وبالرغم من الكم الهائل من المؤتمرات واللقاءات والندوات والدورات المنظمة من جهات عديدة ، بقيت خطوات التصحيح والاصلاح خجولة ومحدودة وبعضها غير هادف وغير مخطط له وليس ضمن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي التي اطلقت عام ٢٠١٣ ، ويعود ذلك الى جملة من التحديات واهم بعضها مايلي:-

١. عدم الاهتمام في تحديد اولويات الاصلاح في التربية والتعليم العالي.
٢. النظرة الضيقة والجزئية لإصلاح التربية والتعليم العالي من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية العليا.
٣. النزعة الفردية في خطوات اصلاح المنظومة التعليمية ، وضعف التنسيق والمشاركة بين المؤسسات والجهات المعنية في عملية الاصلاح.
٤. غياب السياسات والخطط المؤثرة في أصلاح التربية والتعليم العالي.

حالياً ان المؤشرات الاولية الواجب اصلاحها في المنظومة التعليمية هي الاتي:-

أ - الموارد البشرية

ان العنصر الاساسي في قيادة العملية التعليمية والمسؤول عن نجاحها هو التدريسي (المعلم او المدرس اوتدريسي الجامعة) والناجح منهم هو المتمكن والقادر على توفير بيئة تعليمية تفاعلية للطلبة يراعى فيها قدراتهم واستعداداتهم ويستثمر عقولهم على نحو سليم ، ويكون الاساس في بناء قدرات الطلبة المتكاملة في مجالات المعرفة جميعها، ويعد المعلم الاولوية الاولى والمهمة قياساً لجميع عناصر التعليم الاخرى من مناهج وتكنولوجيا تعليم وغيرها من معززات تعلم الطلبة، والمعلم المقصود والمعتمد هو من يحرك مسيرة تطور وتقدم التعليم مستقبلاً من خلال دوره في قيادة العملية التعليمية بمستوياتها كافة، والمشاركة في عمليات تطوير المناهج العلمية النظرية والعملية وتكنولوجيا التعليم وغيرها من عناصر تعلم الطلبة مع مراعاة مايلي:-

١. ضرورة اعتماد ضوابط ومواصفات تربوية وعلمية لاختيار ممن يتقدم للعمل بمهنة التعليم في مؤسسات وزارتي التربية والتعليم العالي واعتماد العمل بأجازة مهنة التعليم ولمن يجتاز اختبارات ضمن المواضيع العلمية

والنفسية والتربوية (اي العمل بتمهين التعليم) وكما هو معمول به في الكثير من دول العالم المتقدم والنامي.

٢. وضع خطة تأهيلية للكوادر التعليمية العاملة حالياً في مؤسسات وزارتي التربية والتعليم العالي وتكرر ضمن فترات زمنية محددة واخضاعهم للتقييم واعتماد اجازة تمهين التعليم، كذلك ، والتي يجب ان تجدد كل سنتين او ثلاثة.

٣. ربط عملية الترفيع والعلاوة والترقيات العلمية بمعايير اداء التدريسين وانجازاتهم ليس العلمية فقط وانما يجب ان تعتمد على نشاطاهم التربوي والابتكاري والوطني .

٤. وضع مواصفات ومؤهلات للقيادات الادارية بمختلف درجاتهم والابتعاد عن التعيين العشوائي المعتمد على المعرفة او الواسطة او الانتماء الحزبي.

٥. اعتماد الخطط والضوابط الرصينة العملية لمنح الموافقات للسماح لكوادر وزارتي التربية والتعليم العالي لإكمال دراستهم العليا داخل وخارج العراق وضمن معايير علمية وتربوية ومواصفات ومؤهلات رصينة واداء وظيفي متميز .

٦. وضع خطة للابتعاث ضمن التخصصات النادرة والحديثة وللمتميزين في دراستهم .

ب - المناهج الدراسية:-

يعد المنهاج التربوي والتعليمي اداة رئيسية لتحقيق اهداف المؤسسة في تأهيل مخرجاتها ضمن حدود كل شهادة وتخصص . وقد سعت دول العالم المتقدم الى التطوير المستمر لمناهجهم الدراسية تحقيقاً لمتطلبات التطور المتسارع التي تعيشها تلك الدول تحقيقاً لمتطلبات التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة وثورة تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لأهداف كثيرة ولكن المهم منها هو ان ترتقي المناهج بالطلبة لتكسبهم المعلومات والمهارات والاتجاهات التي تساعدهم على اتقان ادارة مهنهم ضمن تخصصاتهم وتوليد المعارف المتعلقة بها واستخدامها في حياتهم المهنية او الاكاديمية مع الايمان بضرورة متابعة المستجدات والتغيير الايجابي.

لذا ان ايلاء قطاع التربية والتعليم العالي العناية واعادة النظر في كل مخرجاتها وخاصة مناهجها والتي تسهم في تطويرها وذلك بالتدقيق في محتوى هذه المناهج ومقارنتها بالمستجدات العلمية العالمية اضافة الى التدقيق في طرائق واستراتيجيات تدريسها واساليب التقويم والانشطة والرسائل العلمية الداعمة للمعلومات النظرية وجعلها مواكبة للعصر الى جانب التركيز على مبدأ التعلم الذاتي واليات التفكير الناقد لسلوكيات الحياة اليومية مع الاهتمام بالبحث العلمي بمختلف المستويات والحقول المعرفية .

لذا ان ضمان تحقيق الخطوات لأولويات الاصلاح هذه ستتبعها خطوات اخرى لمحاور أخرى ولكن كل هذا يتطلب وجود ارادة وطنية على اعلى المستويات ومن ثم وصولاً للقواعد.

البحث العلمي التطبيقي الهادف..... خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي

أ د عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الاستثمار في البحث العلمي وبعض المبادرات العربية

يعتبر البحث العلمي في الجامعات هو نتاج أعضاء هيئات التدريس الذين يشكلون أكثر من 80% من العاملين في حقل البحث العلمي في معظم الدول العربية.

يعتبر البحث العلمي المدخل الطبيعي لتنمية المجتمع والسبيل إلى اختيار أنسب الطرق إلى المستوى الحضاري المتقدم مما يتطلب ذلك رسم السياسة العامة للبحث العلمي بالجامعات ووضع خطة البحوث العلمية في كل جامعة في ضوء المشكلات التي ترد من قطاعات ومؤسسات الإنتاج والمجتمع المحلي.

وفيما يلي بعض الاليات والطرق التي تساعد على النهوض في البحث العلمي الهادف :

١- تطوير برامج ربط الباحث بمؤسسات القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والإنتاجية وغيرها ، مثل برنامج باحث/دكتور لكل مصنع يقوم بموجبها الباحث بالتعرف على المشاكل الحقيقية التي يواجهها القطاع ويعمل على دراستها وإيجاد الحلول لها.

٢- تعزيز مبدأ الشراكة في اجراء الأبحاث التطبيقية ومتابعة كافة مراحل الدراسة مما يساعد على حصر البحث بالمشاكل التي يواجها المصنع أو القطاع الإنتاجي. وبهذا تكون عملية تبني النتائج أسهل وأفضل.

٣- توصيل نتائج الأبحاث بطريقة سلسة وسهلة ومفهومة للمستفيد النهائي (End User) من خلال البرامج التدريبية والنشرات الإرشادية ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومتابعة تطبيق النتائج وأخذ التغذية الراجعة (Feedback) من المستهلك.

٤- تسليط الضوء على حالات نجاح (Success stories) وتعميمها على المستفيدين ودراسة لات الحالات غير الموفقة والتعرف على أسباب عدم النجاح.

٥- التأكيد على توافق نتائج البحث مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمستفيد الأول.

٦- مناقشة نتائج البحوث مع الطلبة وتحفيز السجال العلمي مع أعضاء هيئة التدريس بطرق نهج علمي يحث على التفكير والإبداع (ورش للعصف الذهني).

٧- التأكيد على أهمية مساهمة مختلف المؤسسات في دعم البحث العلمي والإفادة من نتائج البحوث التي تجري في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يخدم الصناعات الوطنية وتنعكس نتائجه الإيجابية على مختلف القطاعات.

كذلك التركيز على دعم المشروعات البحثية وفق الاولويات الوطنية للبحث والتطوير على أسس تنافسية بين الباحثين.

وفي الأردن على سبيل المثال تم إنشاء صندوق دعم البحث العلمي/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2007 ويقدم الصندوق الدعم المالي لمشروعات

البحث العلمي بهدف المساهمة في حل المشكلات الفنية التي تواجه الشركات والمؤسسات الأردنية لتطوير صناعاتها وتمكينها من تحسين قدراتها التنافسية بالتعاون مع الجامعات الأردنية، وتشجيع المؤسسات الوطنية والشركات لصرف المزيد من الإنفاق على نشاطات البحث والتطوير وكذلك إنشاء مدينة الحسن العلمية في عمان.

٨- رفع مخصصات البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي، حيث يشكل القطاع الحكومي الممول الرئيسي للبحث العلمي وهذا يتطلب تفعيل دور الصناعة والمؤسسات الخاصة في تبني سياسات تدعم البحث العلمي وتوطينه.

٩- تطبيق نتائج البحث في الواقع ميدانيا وتأمين الربط الوثيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير مع قطاعات الإنتاج المختلفة.

١٠-تطوير مصادر البحث العلمي على الأنترنت.

١١-تشجيع البحوث المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص بحيث تقوم مجموعة من الشركات ذات الإنتاج المتشابه بالتعاقد مع أساتذة متخصصين حسب متطلبات البحث المطلوب وفقا للمجال البحثي والأكاديمي الذي تتميز به الجامعة، ويوفر هذا الأسلوب خفضا فى نفقات البحوث من خلال توزيع نتائج البحوث والإفادة منها على عدد من الشركات ذات الإنتاج الواحد.

تحديات البحث العلمي:-

يتركز نشاط البحث العلمي في معظم الدول العربية والعراق في مؤسسات التعليم العالي والتي تواجه الكثير من المشاكل والتحديات الكبرى والتي يمكن تلخيصها بعدم وضوح اولويات واستراتيجيات البحث العلمي وعدم كفاية الوقت الممنوح للتدريسيين للبحث العلمي ضمن ساعات نصابهم وضعف التمويل وقلة الوعي بأهمية البحث العلمي الهادف والذي يجب ان يعالج حالة او ابتكار او حل مشكلة وعدم توفر الشبكات وقواعد البيانات بالإضافة الى محدودية التعاون الدولي وهجرة الكفاءات.

البحث العلمي في العالم العربي:-

البحث العلمي في الجامعات العربية اكاديمي ومن اهم دوافعه ،الترقية العلمية والكسب المادي الخاص، ومن ثم الاستجابة لطلب المؤسسة او هيئة حكومية او خاصة. ولا نجد الا نسبة ضئيلة جدا للرغبة في زيادة المعرفة العلمية.

وهذا يظهر بان الصلة ضعيفة جدا او مفقودة بين خطط البحث العلمي في الجامعات ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة وهذا يعني عدم وجود التنسيق وغياب الجامعات ومؤسساتها البحثية وعناصرها البشرية المؤهلة في دفع مسيرة التقدم في بلدان الوطن العربي.

فالبحث العلمي في الجامعات العربية منعزل تماما عن الوحدات الانتاجية، والقطاع الخاص، مما ادى الى حرمان الباحث الجامعي من الدعم المادي الذي كان من الممكن ان يقدمه هذا القطاع. وبذلك فان الباحث يعتمد على ما يخصص للبحث العلمي في موازنات جامعته وهو ضئيل جدا خاصة اذا ما قورن بما هو مخصص لنفس الغرض في جامعات الدول المتقدمة او حتى بعض الدول النامية.

والباحث العربي في الجامعات يعمل بشكل منعزل حتى في بعض الاحيان عن زملائه في الكلية او القسم الذي يعمل فيه. اضف الى ذلك غياب التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات من الدولة نفسها وفيما بين الجامعات العربية.

يعتبر البحث العلمي في الجامعات هو نتاج اعضاء هيئات التدريس الذين يشكلون اكثر من ٨٠% من العاملين في حقل البحث العلمي في معظم الدول العربية.

يعتبر البحث العلمي المدخل الطبيعي لتنمية المجتمع والسبيل الى اختيار انسب الطرق الى المستوى الحضاري المتقدم مما يتطلب ذلك رسم السياسة العامة للبحث العلمي بالجامعات ووضع خطة البحوث العلمية في كل جامعة في ضوء المشكلات التي ترد من قطاعات ومؤسسات الانتاج والمجتمع المحلي.

ومن اهم مصادر تمويل البحث العلمي في البلدان العربية ما يلي:-

أ) الدولة هي المصدر الاساسي والوحيد ،في كثير من الاحيان، في دعم البحث العلمي.

ب) دعم داخلي من خلال الجامعات لأعضاء هيئة التدريس لبعض بحوثهم.

ت) المراكز المستقلة او التابعة لوزارات الدولة.

ث) الدعم الخارجي عن طريق جهات ومؤسسات مانحة مثل البنك الدولي والاتحاد الاوربي ومنظمة اليونسكو واخرى.

ضعف تمويل البحث العلمي:-

ان واقع التمويل العربي للبحث العلمي متدني جدا قياسا عن المعدل العالمي فنجد ان معدل ما يصرف في الدول العربية على البحث العلمي يتراوح بين ٠,٢-٠,٦% من ناتج الدخل القومي بينما يتراوح بين ٤-٦% في الدول الصناعية والمتقدمة.

بلغ عدد الباحثين لكل مليون نسمة حوالي ٦٠٠ باحث في الدول العربية بينما يبلغ حوالي ٦٠٠٠ باحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة.

والجدول ادنـــــاه يشير الى عدد البحوث العلمية المنشورة في عام ٢٠٠٥ حسب مؤشرات (ISI).

Country	Number of Research
Egypt	3459
Saudi Arabia	1715
Lebanon	1563
Jordan	959
Syria	224
Qatar	138

Iraq	100
Libya	81
Palestinian Authority	63

والجدول ادناه يشير الى عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا عام ٢٠٠٨

Country	2007	1963-2007
USA	79,527	3,460,775
UK	3,292	126,663
Japan	33,354	692,181
Israel	1,107	15,641
India	546	3,445

والجدول ادناه يشير الى براءات الاختراع المسجلة من الدول العربية لعشر سنوات قبل عام ٢٠٠٩

ARAB COUNRTIES	PATENTS
Saudi Arabia	147
Kuwait	118
Egypt	116
Lebanon	73
Morocco	71
United Arab Emirates	66
Tunisia	23
Jordan	22
Syria	20
Algeria	13
Iraq	10
Oman	8
Sudan	7
Qatar	6
Bahrain	4
Libya	4

Mauritania	3
Yemen	3

حقائق عن الوضع الحالي للبحث العلمي في الدول العربية مقارنة ببعض دول العالم حسب مؤشرات اليونسكو عام ٢٠٠٦:-

ينفق العالم العربي ٠,٢% من الانفاق العالمي

تنفق اسرائيل وحدها ٠,٧% من الانفاق العالمي (تقريبا اربعة اضعاف وعدد سكانها ٢% من سكان الدول العربية بأجمعها)

تنفق الصين ٨,٧% من الانفاق العالمي وتجاوزت المانيا وبريطانيا

تنفق الولايات المتحدة الامريكية ٣٥% من الانفاق العالمي

مع العلم ان ٨٠% من الانفاق في الدول المتقدمة مصدره هو القطاع الخاص

اشارة احصائيات اليونسكو عام ٢٠٠٤ ان الانفاق على البحث العلمي في اسرائيل قد وصل الى ٤,٧% من ناتجها القومي وما يوازي ٣٠,٦% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي والباقي يصرف للرواتب والابنية وباقي الابواب ...على العكس ما يحدث في البلدان العربية.

وتحتل اسرائيل المركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد (وادي السليكون) في كاليفورنيا وبوسطن في امريكا ، والمركز الخامس عشر بين الدول الاولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات.

عدد البحوث وانتاجية الباحث :

تشير احدى الدراسات عام ٢٠١٠ الى ان ما ينشر سنويا من البحوث في الدول العربية لا يتعدى ١٥ الف بحث قياسا لعدد اعضاء هيئة التدريس البالغ ٥٥ الف أي ان معدل الانتاجية هو ٠,٣ علما ان الحد الادنى لإنتاجية الباحث عالميا هو ٢ بحث سنويا.

يحدد النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية بين ٥-١٠ من مهامه الاكاديمية بالمقارنة ب٣٥-٥٠% للتدريسين في الجامعات الامريكية والاوربية.

ان نسبة البحوث العلمية للدول العربية المنشورة دوليا تصل الى ٠,٥% مقارنة ب ٣٤% لدول الوحدة الاوربية و ٣١% للولايات المتحدة الامريكية. مما يشير الى عدم جاهزية العالم العربي للمنافسة في القرن الواحد والعشرين وبالإضافة لضعف انتاجية الباحثين العرب فان معظم البحوث العربية هي بحوث غير علمية وغير تطبيقية وتعتمد على الملاحظة المباشرة والتجربة، ومعظمها في التخصصات الانسانية الاجتماعية باستثناء البحوث التي تنشر بالاشتراك مع باحثين اجانب.

والجـــدول التالي يبين نسبة البحث العلمي عالميا وحسب بعض الدول

الدولة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	30.8%
اليابان	8.2 %
المملكة المتحدة	7.9%
ألمانيا	7.2%
فرنسا	5.7%
إسرائيل	1.1%
مصر	0.3%
المملكة العربية السعودية	0.1%
لبنان	0.04%
المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس	0.03%
الأردن، سوريا	0.02 %

دولة البحرين	0.01%
اليمن، سلطنة عُمان، الإمارات	0.008%

معوقات ومشكلات البحث العلمي في الوطن العربي

١. غياب سياسات واستراتيجيات واضحة وخطط مستقبلية للبحث العلمي تحدد الأهداف والأولويات .

٢. قلة وجود الإمكانيات البحثية .

- عدم وجود قاعدة بيانات واضحة وجادة للإمكانيات البحثية البشرية والمادية .
- افتقاد التعاون الجاد بين المؤسسات البحثية المختلفة .

٣. عدم توفر الوقت اللازم للبحث العلمي .

- انشغال الباحثين بالمشاكل الإدارية المختلفة والمادية الخاصة بعملهم .

٤. عدم وجود جهات ممولة .

- اعتماد الباحثين بشكل كبير على التمويل الحكومي .

٥. عدم استفادة المجتمع من الأبحاث العلمية.

- الافتقار إلى التنسيق والتعاون المثمر والحقيقي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية المختلفة .

٦. عـــدم وجود التقدير اللازم والوعي الكافي من المجتمع بأهمية البحث العلمي وقدرته على حل المشكلات .

٧. عـــدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع حيث أن كثير من المشاريع البحثية تفتقر الى القيمة التطبيقية .

٨. قلة وجود مكتبات ومراجع علمية .

٩. عـــدم وجود احتكاك علمي دولي كافي .

١٠. محاكاة الأبحاث العلمية .

- اللجوء الى الاقتباس والتقليد الأعمى وعدم الإبداع.

١١. تساوى التقدير والرواتب المالية بين أفراد الدرجة الوظيفية الواحدة على الرغم من اختلاف كفاءتهم .

١٢. غياب برنامج وطني يوضح الملامح والأهداف والرؤيا لمخرجات الجهد البحثي في الدولة يتم الاسترشاد به .

١٣. ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في الوطن العربي واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج

١٤. غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية مربحة.

١٥. ضعف التمويل غير الحكومي للبحث العلمي بسبب قلة الترابط بين المنتجين للبحث العلمي و المستفيدين منه.

١٦. ضعف الترابط بين الشركات المنتجة العربية في تجمعات قومية نسمح بتمويل الأبحاث ذات الأهمية المشتركة وتبادل البحث والتطوير والتقنيات فيما بينها .

بعض الاجراءات الايجابية التي اتخذتها وزارة التعليم العالي العراقية لدعم البحث العلمي

١. التوسع العمودي والافقي في دعم المراكز والوحدات البحثية .

أقيمت الكثير من الندوات والمؤتمرات والورش التي اوصت بضرورة دعم البحث العلمي والمراكز والوحدات البحثية ، لذا ازداد اعدادها وكذلك حصل على الكثير من التمويل لتعزيز نشاطها العلمي والبحثي ، والجدول يمثل عدد المراكز والوحدات البحثية لغاية عام ٢٠١٤.

ت	الجامعة / الهيئة	عدد المراكز البحثية	عدد الوحدات البحثية
١	مركز الوزارة/ دائرة البحث والتطوير/ قيد الانشاء	٢	
٢	بغداد	٦	١٤
٣	المستنصرية	٣	٤
٤	التكنولوجية	٤	٩
٥	النهرين	٢	٢
٦	العراقية	١	-
٧	الموصل	٥	١
٨	بابل	٢	٢
٩	البصرة	٣	٣
١٠	الانبار ١٦	٤	-
١١	الكوفة	٣	٢
١٢	كربلاء	٣	١
١٣	تكريت	٢	٢
١٤	ذي قار	٢	٣
١٥	القادسية	١	٤

١٦	ديالى	١	١
١٧	كركوك	-	١
١٨	المثنى	١	-
١٩	الجامعة التقنية الوسطى	-	٢
٢٠	الجامعة التقنية الفرات الاوسط	-	١
٢١	الجامعة التقنية الجنوبية	-	١
٢١	الجامعة التقنية الشمالية	-	٢
المجموع		٤٨	٥٥
المجموع النهائي		١٠٣	

جدول يمثل المراكز والوحدات البحثية حسب التخصصات والمواقع وسنة التأسيس

١. المراكز التابعة لدائرة البحث والتطوير في الوزارة

	الجامعة	اسم المركز البحثي	التخصصات	سنة التأسيس
	النهرين	مركز دراسات جنوب وشرق آسيا / مشروع/ قيد الانشاء	انساني	٢٠١٣

النهرين	مركز البحوث العراقي للمنشآت المتقدمة مشروع/ قيد الانشاء	هندسي	٢٠١٣

٢. عدد المراكز في التخصصات الطبية

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة النهرين	وحدة البحوث الطبية/كلية الطب	١٩٨٩
٢	جامعة الكوفة	وحدة الفرات الاوسط لابحاث السرطان/كلية الطب	١٩٩٣
٣	الجامعة المستنصرية	المركز العراقي لابحاث السرطان والوراثة الطبية	١٩٩٥
٤	جامعة البصرة	وحدة الاعتلال الهيموغلوبيني/كلية الطب	١٩٩٦
٥	الجامعة التقنية الوسطى	وحدة البحوث وتصنيع البدائل/كلية التقنيات الصحية والطبية	١٩٩٧
٦	الجامعة المستنصرية	مركز بحوث امراض السكري	١٩٩٧
٧	جامعة بابل	وحدة بحوث الطب النفسي/كلية الطب	١٩٩٨
٨	جامعة بابل	وحدة الكيمياء السريرية/كلية الطب	١٩٩٨
٩	الجامعة المستنصرية	مركز بحوث وعلاج امراض الدم	١٩٩٩
١٠	جامعة بغداد	وحدة بحوث الامراض الانتقالية السريرية/كلية الطب	٢٠٠٦

١١	جامعة بغداد	وحدة بحوث وعلاج السمنة/طب الكندي	٢٠٠٩
١٢	جامعة بغداد	المركز الوطني الريادي لبحوث السرطان	٢٠٠٩
١٣	جامعة بغداد	وحدة جراحة وتنظير مفصل الركبة/طب الكندي	٢٠١٠
١٤	جامعة بغداد	وحدة التطابق النسيجي/طب الكندي	٢٠١٠
١٥	جامعة بابل	مركز ابحاث الحمض النووي DNA	٢٠١٢
١٦	جامعة ذي قار	وحدة بحوث السرطان/كلية الطب	٢٠١٢
١٧	جامعة النهرين	مركز الدنا العدلي للبحث والتدريب	٢٠١٤

٣. **المراكز في التخصصات الهندسية**

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة الموصل	مركز بحوث السدود والموارد المائية	١٩٨٦
٢	الجامعة التكنولوجية	وحدة التصاميم والانتاج الصناعي/قسم الهندسة الكيمياوية	١٩٩٧
٣	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث تصميم وتصنيع القوالب/قسم الانتاج والمعادن	٢٠٠١
٤	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث تحلية المياه/قسم البناء والانشاءات	٢٠٠٢

٥	الجامعة التكنولوجية	مركز تكنولوجيا الطاقة والطاقات المتجددة	٢٠٠٤
٦	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث مصنع المستقبل/قسم الانتاج والمعادن	٢٠٠٥
٧	الجامعة التقنية الفرات الاوسط	وحدة بحوث الطاقة البديلة والمتجددة – النجف/الكلية التقنية	٢٠٠٩
٨	الجامعة التقنية الشمالية	وحدة بحوث الطاقات المتجددة – الحويجة/المعهد التقني	٢٠٠٩
٩	جامعة الانبار	مركز بحوث الطاقة المتجددة	٢٠١٢
١٠	جامعة كربلاء	مركز ابحاث البيئة والطاقة المتجددة	٢٠١٣
١١	جامعة النهرين	مركز بحوث النهرين للطاقة المتجددة (النانوية)	٢٠١٣
١٢	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث تكنولوجيا الأغشية/قسم الهندسة الكيمياوية	٢٠١٢
١٣	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث تكنولوجيا النفط/قسم تكنولوجيا النفط	٢٠١٢
١٤	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث الأتمتة والانسان الآلي/قسم هندسة السيطرة والنظم	٢٠١٢

٤. المراكز في تخصصات العلوم الصرفة

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة الموصل	مركز ابحاث التحسس النائي	١٩٨٥
٢	جامعة البصرة	مركز ابحاث البوليمرات	١٩٩٥
٣	الجامعة التكنولوجية	وحدة بحوث العلوم التطبيقية /قسم العلوم التطبيقية	١٩٩٦
٤	الجامعة المستنصرية	وحدة ابحاث البوليمرات والتطبيقات الصناعية/كلية العلوم	١٩٩٦
٥	جامعة بغداد	وحدة الاستشعار عن بعد	١٩٩٩
٦	جامعة بغداد	وحدة الابحاث البايولوجية للمناطق الحارة/كلية العلوم	٢٠٠١
٧	جامعة البصرة	وحدة ابحاث الخلية والتقنية الحيوية/كلية العلوم	٢٠٠٨
٨	الجامعة التكنولوجية	وحدة هندسة التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية/قسم هندسة البناء والانشاءات	٢٠١٢
٩	جامعة الكوفة	مركز التحسس النائي	٢٠١٢
١٠	جامعة القادسية	وحدة الرياضيات الحيوية/كلية علوم الحاسبات والرياضيات	٢٠١٠

٥. المراكز في التخصصات الزراعية والبيطرية

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة البصرة	مركز ابحاث النخيل والتمور	١٩٩٥
٢	جامعة بغداد	وحدة ابحاث النخيل/كلية الزراعة	١٩٩٥
٣	جامعة بغداد	وحدة الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان/الطب البيطري	١٩٩٧
٤	الجامعة التقنية الشمالية	وحدة بحوث القطن/الكلية التقنية الزراعية-الموصل	١٩٩٨
٥	جامعة كربلاء	وحدة ابحاث الرزازة وغربي الفرات/كلية العلوم	٢٠٠٤
٦	جامعة القادسية	وحدة بحوث الامراض المشتركة/كلية الطب البيطري	٢٠٠٥
٧	جامعة بغداد	وحدة المكافحة الاحيائية/كلية الزراعة	٢٠٠٥
٨	جامعة بغداد	وحدة بحوث النباتات الطبية/كلية الزراعة	٢٠٠٩
٩	جامعة القادسية	مركز الخيول العربية الاصيلة	٢٠١٢
١٠	جامعة البصرة	وحدة النباتات الطبية والعطرية/كلية الزراعة	٢٠١٢

٦. المراكز في التخصصات المتداخلة

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة بغداد	مركز بحوث ومتحف التاريخ الطبيعي	١٩٤٦
٢	جامعة البصرة	مركز علوم البحار	١٩٧٦
٣	جامعة بغداد	مركز بحوث السوق وحماية المستهلك	١٩٩٧
٤	جامعة الموصل	مركز بحوث البيئة والسيطرة على التلوث	١٩٩٧
٥	جامعة بابل	مركز بحوث البيئة المحلية	١٩٩٨
٦	جامعة النهرين	مركز بحوث التقنيات الاحيائية	١٩٩٩
٧	جامعة القادسية	وحدة بحوث البيئة والوقاية من التلوث/كلية العلوم	١٩٩٩
٨	جامعة ذي قار	مركز ابحاث الاهوار	٢٠٠٤
٩	الجامعة التكنولوجية	مركز البحوث البيئية	٢٠٠٤
١٠	جامعة بغداد	وحدة البحوث الاقتصادية/كلية الادارة والاقتصاد	٢٠٠٤
١١	جامعة الانبار	مركز دراسات الصحراء	٢٠٠٥
١٢	الجامعة التقنية الوسطى	وحدة بحوث الجودة/الكلية التقنية الادارية-بغداد	٢٠٠٥
١٣	جامعة كركوك	وحدة البحوث البيئية/كلية العلوم	٢٠٠٥
١٤	جامعة ديالى	وحدة الابحاث المكانية/كلية التربية	٢٠٠٦
١٥	الجامعة التقنية الجنوبية	وحدة بحوث التلوث البيئي/المعهد التقني-البصرة	٢٠٠٧

١٦	جامعة الانبار	مركز تنمية حوض اعالي الفرات	٢٠٠٨
١٧	الجامعة التكنولوجية	مركز ابحاث النانو تكنولوجي والمواد المتقدمة	٢٠٠٩
١٨	جامعة تكريت	مركز بحوث الموارد الطبيعية	٢٠٠٩
١٩	جامعة الكوفة	مركز البحث والتاهيل المعلوماتي	٢٠٠٩
٢٠	جامعة ذي قار	وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد/كلية الآداب	٢٠٠٩
٢١	جامعة بغداد	وحدة الفوتونيات/ معهد بحوث الليزر للدراسات العليا	٢٠١١
٢٢	جامعة المثنى	مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة	٢٠١٢
٢٣	جامعة الكوفة	وحدة ابحاث النانوتكنولوجي/كلية الهندسة	٢٠١٢
٢٤	جامعة ذي قار	وحدة ابحاث التلوث الاشعاعي/كلية العلوم	٢٠١٢
٢٥	جامعة تكريت	وحدة الدراسات الديموغرافية/كلية التربية	٢٠١٢

١. المراكز في التخصصات الانسانية

ت	الجامعة	اسم المركز البحثي	سنة التأسيس
١	جامعة بغداد	مركز البحوث التربوية والابحاث النفسية	١٩٦٦
٢	جامعة البصرة	مركز دراسات البصرة والخليج العربي	١٩٧٤
٣	جامعة بغداد	مركز أحياء التراث العلمي العربي	١٩٧٧
٤	جامعة بغداد	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	١٩٨٠

٥	جامعة الموصل	مركز دراسات الموصل	١٩٩٢
٦	جامعة الموصل	مركز دراسات الموصل	١٩٩٢
٧	الجامعة المستنصرية	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية	١٩٩٢
٨	جامعة الكوفة	مركز دراسات الكوفة	١٩٩٢
٩	جامعة بابل	مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية	١٩٩٤
١٠	جامعة بغداد	وحدة بحوث المرأاة	١٩٩٩
١١	جامعة تكريت	مركز صلاح الدين الايوبي للدراسات التاريخية	٢٠٠٢
١٢	الجامعة العراقية	مركز بحوث الدراسات الاسلامية	٢٠٠٣
١٣	جامعة بغداد	الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الانسان/كلية التربية-ابن رشد	٢٠٠٥
١٤	جامعة ديالى	مركز ابحاث الطفولة والامومة	٢٠٠٥
١٥	جامعة النهرين	وحدة النهرين للدراسات القانونية والسياسية/كلية العلوم السياسية	٢٠٠٤
١٦	جامعة كربلاء	مركز الدراسات والابحاث القانونية والدستورية	٢٠٠٦
١٧	الجامعة المستنصرية	وحدة حقوق الانسان/كلية القانون	٢٠٠٦
١٨	الجامعة المستنصرية	وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية/كلية العلوم السياسية	٢٠٠٦
١٩	جامعة ذي قار	مركز ذي قار للدراسات الحضارية	٢٠٠٩

		والتاريخية	
٢٠	جامعة تكريت	وحدة الدراسات القانونية/كلية القانون	٢٠١٠
٢١	جامعة الموصل	وحدة الدراسات الاستشراقية/كلية الآداب	٢٠١١
٢٢	جامعة القادسية	وحدة البحوث والدراسات لحقوق الانسان/كلية القانون	٢٠١١
٢٣	جامعة كربلاء	مركز الدراسات الاستراتيجية	٢٠١٢
٢٤	جامعة الأنبار	مركز الدراسات الاستراتيجية	٢٠١٣
٢٥	الجامعة المستنصرية	وحدة ابحاث الذكاء/كلية التربية الاساسية	٢٠١٢

٢. دعم المشاريع البحثية الريادية

يهدف المشروع الى رفع قدرات البحث العلمي وضمن المحاور التالية:-

اولاً- دعم بحوث طلبة الدراسات العليا وتطوير الملاكات التدريسية:

يهدف المشروع الى ارسال الملاكات التدريسية لتطوير قدراتهم وتقليل الفجوة العلمية بين العراق والدول المتقدمة ، وبدأ به عام ٢٠٠٩، وكذلك يتم ارسال طلبة الدراسات العليا لإكمال بحوثهم والتي تتطلب تقنيات متقدمة لا تتوفر في العراق.

ثانياً- المشاريع البحثية للملاكات التدريسية :

يهدف المشروع الى دعم حركة البحث العلمي وبناء القدرات العلمية في الاقسام العلمية والمراكز والوحدات البحثية من خلال توفير المستلزمات البحثية والحقلية ، وكذلك بناء البنى التحتية لبعض التخصصات المهمة والحديثة وبدء العمل به عام ٢٠٠٤وبكلفة كلية ٢٥ مليار دينار حيث تم البدء بتنفيذ المشروع وصرف المبالغ وكما في ادناه .

السنة	المبلغ المصروف
٢٠١٠	٤٦٥ مليون دينار
٢٠١١	٦١ مليون دينار
٢٠١٢	٢٦٠ مليون دينار
٢٠١٣	٤،٣٣٩ مليون دينار كسلفة

ثالثاً- مشروع بحوث الادوية والمبيدات :

يعتبر من المشاريع المستمرة والذي يهدف الى اكتشاف سر المعرفة لبعض الادوية والمبيدات واستخدامها في علاج بعض الامراض ومكافحة الآفات المسببة في انخفاض انتاجية المحاصيل الزراعية ، تم البدء بالعمل بالمشروع عام ١٩٩٦ وبكلفة كلية ٢,٧٤٤ مليار دينار حيث تم البدء بتنفيذ المشروع وصرف المبالغ وكما في ادناه .

السنة	المبلغ المصروف
٢٠١٠	٢٢ مليون دينار
٢٠١٢	٧٩ مليون دينار
٢٠١٣	٣٦١ مليون دينار كسلفة

رابعاً- مشروع النباتات الطبية والادوية العشبية :

بدأ العمل بهذا المشروع عام ٢٠٠٤والذي يعتبر من المشاريع المستمرة كونه يهدف لإيجاد بدائل نباتية لأدوية كيميائية ذات اثر سمي على الجسم ومن اجل تقليل كلفة استيراد الادوية من الدول المتقدمة ، وتفعيل دور الباحثين في هذا المجال.

السنة	المبلغ المصروف
٢٠١٢	٧٨مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها ٧٠% عن عام ٢٠١٠
٢٠١٣	٥٠٠ مليون دينار بزيادة مقدارها ٦٠٠% من المبلغ المخصص للمشروع والبالغ ٤٨٢ مليون دينار كسلفة

خامساً- مشروع بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة :

يعتبر من المشاريع التي تهدف الى تحديد مجالات استخدام مصادر الطاقة بحيث تصبح على مستوى الانتاج الواسع في استخدامها ، وتنفيذ مشروعات انتاجية باستخدام هذه الطاقة من اجل تأمين تغطية كافة الاحتياجات من الطاقة . وحث الجامعات على البحث العلمي في هذا المجال لإمكانية الاستفادة من تلك البحوث حيث بدأ العمل بالمشروع عام ٢٠٠٨.

سادساً- مشروع تأهيل الاحواض لمزرعة تربية الاسماك :

يهدف المشروع الى اجراء البحوث والدراسات ومساعدة طلبة الدراسات العليا ومساعدة طلبة الدراسات العليا على تدريب الطلبة في الجزء العلمي والعملي لمادتي امراض الأسماك وإدارة المزارع.

سابعاً- تأهيل كليات الطب :

ان الهدف من المشروع هو لغرض النهوض بواقع كليات المجموعة الطبية من حيث المستلزمات التعليمية والاجهزة المختبرية ، ويعتبر من المشاريع الاستثمارية المستمرة حيث بدأ العمل بالمشروع عام ٢٠١٢وبمبلغ قدره ٢٧ مليار دينار .

ثامناً- برنامج البعثات البحثية :

يتطلع الموفدون من الطلبة بهدف المشروع لدعم بحوث طلبة الدراسات العليا وتطوير الملاكات التدريسية حيث يطلع الموفدون على طرق التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في البحث العلمي وعلى ثقافات المؤسسات العلمية الرصينة خارج العراق ، وكما موضح في المخطط ادناه.

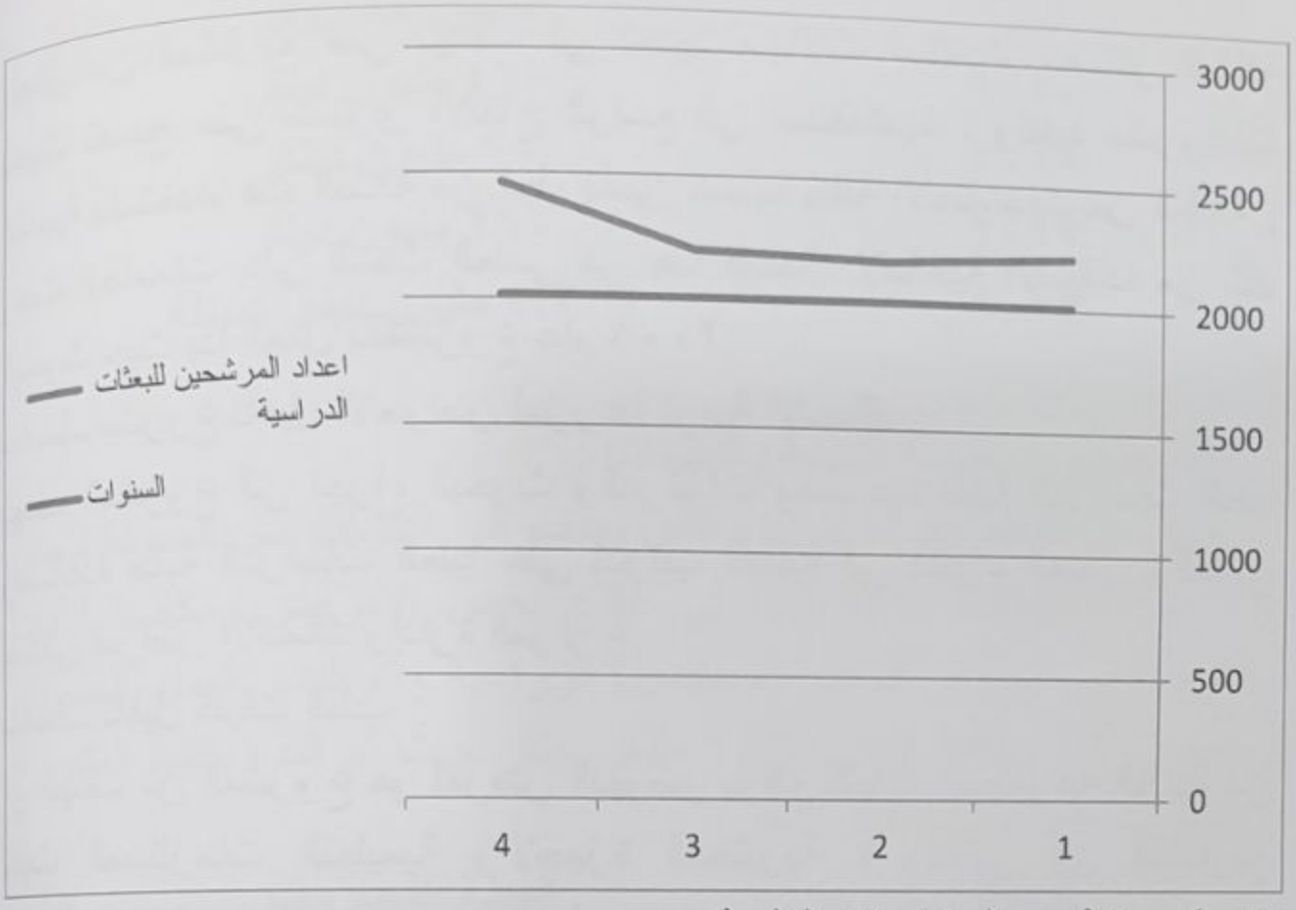

تاسعاً ـ تطوير المختبرات العلمية :

استحدث المشروع عام ٢٠١٢ اضافة لميزانية الجامعة للمشاريع الاستثمارية ويهدف لتجهيز الجامعات بأحدث الاجهزة العلمية وبتمويل من الوزارة وبكلفة تريليون وستمائة مليار دينار والكليات المستفيدة هي (الطب والهندسة والعلوم التربوية والزراعة والطب البيطري) وكما مبين في الجدول ادناه.

اسم الجامعة	عدد الاجهزة
جامعة بغداد	٩٨٧
الجامعة المستنصرية	٨٩
جامعة الموصل	٢٥٤٣
جامعة الكوفة	١٦٤٧
جامعة واسط	٦٥
جامعة البصرة	١٠٦
جامعة تكريت	٢١٦
جامعة القادسية	١٨٧
جامعة كربلاء	٦٢
جامعة النهرين	٢٨
جامعة الانبار	٢٥٠

جامعة بابل	٥٧
الجامعة العراقية	١٢١
هيئة التعليم التقني	٢

٣. مشاريع البحوث المسوقة للوزارات

تم اجراء مسح للبحوث الموجهه في جميع دوائر الدولة والتي ستكون بمثابة قاعدة بيانات في وزارتنا لاعتماد مشاريع البحوث التطبيقية للتدريسيين ولطلبة الدراسات العليا لحل مشاكل وزارات ومؤسسات الدولة .

وقد تم اجراء بعض المشاركات وحسب مؤشرات الوزارات المرتبطة بمشكلاتها والتي ساهمت في حلها وكانت النتاجات العلمية المسوقة (بحوث، اطاريح الدكتوراه، رسائل الماجستير، مجلات علمية، براءات الاختراع، مشاريع الصفوف المنتهية، والمؤتمرات وورش العمل والحلقات النقاشية المقامة في الوزارة وكافة تشكيلاتها) ، والجدول ادناه يشير لأعداد المشاركات مع الوزارات وحسب السنوات ٢٠١١١-٢٠١٥

ت	الجهات المستفيدة	2011	2012	2013	2014	2015
1	أمانة مجلس الوزراء	3	1	6	-	-
2	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	8	11	6	-	-
3	وزارة الدفاع	1	4	1	1	-
4	وزارة الداخلية	1	4	6	-	-
5	وزارة الخارجية	42	24	8	1	-
6	وزارة النفط	26	21	24	2	-
7	وزارة الصحة	472	389	55	-	5
8	وزارة التربية	67	15	34	1	2

9 وزارة التخطيط	21	12	12	-	1
10وزارة المالية	32	133	20	-	-
11وزارة الصناعة والمعادن	80	160	78	-	2
12وزارة الكهرباء	48	18	18	-	1
13وزارة الثقافة	69	13	31	-	-

ت	الجهات المستفيدة	2011	2012	2013	2014	2015
14	وزارة الشباب والرياضة	16	43	15	-	-
15	وزارة الاتصالات	18	19	24	-	-
16	وزارة العدل	26	29	19	-	-
17	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	15	3	29	1	-
18	وزارة السياحة والاثار	9	22	21	-	-
19	وزارة النقل	3	3	9	-	-
20	وزارة التجارة	7	2	15	2	-
21	وزارة العلوم والتكنواوجيا	17	68	37	-	2
22	وزارة الزراعة	65	58	58	-	6
23	وزارة البيئة	15	53	45	-	3
24	وزارة الاعمار والاسكان	4	20	37	-	1

25	وزارة الموارد المائية	2	15	1	-	-
26	وزارة حقوق الانسان	10	3	36	-	-
27	وزارة الدولة لشؤون المرأة	4	15	5	-	-
28	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	10	12	5	-	-
29	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	19	22	-	-	-
30	ديوان الوقف الشيعي	95	29	2	-	-
31	ديوان الوقف السني	82	28	1	-	-
32	هيئة النزاهة	3	5	2	-	-
33	أمانة بغداد	4	11	3	١	-
34	جهاز الامن الوطني	-	4	-	-	-
35	البنك المركزي	-	-	-	-	١
36	مجالس المحافظات	-	-	-	-	١
35	المجموع	1303	1266	677	٩	٢٦

١- بالإضافة الى ٣٠ مجلة علمية بواقع ١٥ بحث لكل مجلة = ٤٥٠
وبهذا يكون المجموع **1753**
٢- بالإضافة الى ٥٥ مجلة بواقع ١٥ بحث في كل مجلة =٨٢٥
وبهذا يكون المجموع 2091
٣- بالإضافة الى ٢٣ مجلة علمية بواقع ١٥ بحث لكل مجلة = ٣٤٥
وبهذا يكون المجموع 1022

التوصيـــــات

١. على الجامعات ان تدرس فقرات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم للأعـــوام ٢٠١٢-٢٠٢١ وعلى ضوئها ترسم استراتيجيتها الإدارية والعلمية والتنموية وتنفيذ بعض فقراتها ضمن الامكانية المتوفرة لديها .

٢. الاستمرار بتفعيل المعايير العالمية ، العامة والخاصة ، لجودة مؤسسات التعليم العالي .

٣. التوجيه بإنشاء مختبرات تخصصية وامكانية الاعتماد اعتمادا على تجميع الاجهزة المتكررة على مستوى القسم العلمي او الكلية او الجامعة او المركز البحثي وليس الشراء نظرا لمحدودات الصرف .

٤. وضع خارطة طريق للنهوض بواقع المراكز والوحدات البحثية ووضع الخطط وبالتركيز على البحوث التطبيقية التي تساهم في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وإيجاد الحلول لها .

٥. توجيه مشاريع بحوث طلبة الدراسات العليا والتدريسيين في التخصصات ، العلمية والإنسانية والمهنية ، بما يخدم التنمية البشرية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية .

٦. المساعدة للشروع بدعم وتنمية القطاع الزراعي والطاقة المستدامة وبدائلها والصناعات التمويلية كخطوة أولى في دعم الاقتصاد العراقي .

٧. الدراسات العليا المشتركة من خلال تشكيل لجنة لدراسة امكانية السماح لثلاث جامعات متجاورة او اكثر والتي يستوفي كادرها التدريسي ذوي تخصص معين باستحداث الدراسة العليا في ذلك التخصص على ان تسمى الجامعة التي ستتكلف برفع الدراســة ويحدد كذلك الموقع الذي سيجمع الطلبة خلال السنة الاولى من دراستهم ، والتي سيشارك فيها جميع تدريسيي الجامعات المشاركة وبعد انتهاء فترة الكورسات ونجاح الطلبة الذين سيوزعوا على مشرفيهم في مختلف تلك الجامعات المشتركة ، وفي هذه الحالة ستوفر فرصة لأبنائنا الطلبة لإكمال دراستهم وستكون الدراسة اكثر رصانة بالإضافة للعامل المادي الذي سيوفر للعراق الكثير

من المبالغ فضلا عن معالجة نقص التدريسيين بهذه التخصصات وكذلك توسيع فكرة الاستاذة الزائريـــن بين الجامعـــات .

٨. مخاطبة الجهات الرقابية والتشريعية بالوقوف إيجابيا مع خطوات الترصين من اجل ان تتخذ مؤسساتنا العلمية مكانا وترتيبا مرموقا عالميا بين قريناتها في التصنيفات الدولية.

٩. اعتماد البحوث التطبيقية كمعيار وطني لجودة الجامعات العراقية من خلال اعتماد عدد البحوث التطبيقية المنهجية في كل جامعة قياسا لعدد التدريسيين كمعيار لجودة الجامعات وترتيبها والذي سيكون حسب معايير جودتها للبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة .

١٠. المكتبة الافتراضية العراقية وذلك من خلال التعميم على الجامعات لغرض وضع الية عمل مشتركة فيما بينها للاستفادة من المكتبات الموجودة في الجامعات وربطها بمنظومة الكترونية يمكن دخول كل منهم على جميع المكتبات .، بالإضافة الى اعادة ربط المؤسسات العلمية العراقية بالمجتمع العلمي العالمي عن طريق تبادل قواعد البيانات بيننا وبين دور النشر العربية والعالمية بدلا من دفع المبالغ المالية من خلال التعاون مع دور النشر العالمية وتقديم جميع النتاجات ودمج المصادر والخدمات وتقديمها من خلال شبكة الانترنيت

البحث العلمي ..... معياراً لتميز الجامعات

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر البحث العلمي في الجامعات هو نتاج اعضاء هيئات التدريسين الذين يشكلون اكثر من ٨٠% من العاملين في حقل البحث العلمي في معظم الدول العربية ويمكن ان تصل نسبتهم في العراق الى اكثر من ٩٠% اي ان البحث العلمي مرتبط بشكل كبير بمؤسسات التعليم العالي وهدفه الاولي هو اغناء المتعلم وزيادة قدرته على جمع وتحليل وربط المفاهيم ومن ثم التأمل للوصول الى اضافة للعلم والمعرفة . ويعتبر البحث العلمي هو احد اهم سبل تطوير مخرجات التعليم العالي ومؤشرات تميزه.

ولو اجرينا مسحاً ميدانياً لتقييم مستوى البحث العلمي لدى الحاصلين على شهادة البكالوريوس في مختلف التخصصات في جامعاتنا لاكتشفنا ان مفهوم البحث العلمي غريب عليهم .وقد يقتصر بتجربتهم على بحث التخرج فقط والذي اصبح في السنوات الاخيرة عبارة عن جمع معلومات في الانترنيت وقصها وجمعها وترتيبها ليطلق عليها عنواناً خاليا من اي أضافة لفكرة معينة او اضافة رأي او تحليل في الافكار وربطها ببعضها والخروج بشيء منها ويمكن ان يكون ذا فائدة ومفيدا بعض الشيء ولكن فهو نادر الحدوث.

واما على صعيد تقييم مستوى مفاهيم البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا فسنجدها ضعيفة وتشوبها الضبابية وان المام معظمهم بمنهجية البحث العلمي التي تتم في بعض الاحيان من خلال مادة تدرس بشكل نظري لا تطبيقي . اي ان الطالب لا يكلف بإجراء بحث مكتمل المنهجية مرافقا ومتزامنا مع المحاضرات النظرية في مادة منهجية البحث العلمي.

وما يزيد الامر سوءاً هو تكليف تدريسي واحد للأشراف على عدد كبير من الطلبة لأبحاث التخرج لشهادة البكالوريوس مما يدعو البعض منهم الى اهمال الكثير من التفاصيل العلمية والجوهرية في البحث ويمكن ان يقتصر دوره على رصد الاخطاء الاملائية والشكلية فقط في احسن الاحوال .

وعند العودة والنظر الى بعض من بحوث طلبة الدراسات العليا فلا نجد قيمة علمية او هدف لها ومؤشرات بعضها هو اقتصارها على عنوان يطرح من قبل التدريسي وفي بعض الاحيان نجد ان التدريسي يطلب من الطالب ان يقترح عنوان مشروعه البحثي وبدون الخوض في تفاصيل خطة البحث وأهدافه ونتائجه المتوقعة والاضافة العلمية التي يطمح الوصول لها. ولذا سيقتصر دور المشرف في وضع اسمه على رسالة او اطروحة الطالب واستلام مبالغ ساعات الاشراف. وفي احيان اخرى يحاول المشرف ان يمدد فترة دراسة الطالب رغما عنه ليستمر أشرافه وذلك بتأخير قراءة وتصحيح ما يكتبه الطالب او مطالبته بإعادة تجاربه العلمية بدون سبب طمعاً بمبالغ واجور ساعات الاشراف التي يحصل عليها من المؤسسة التي يعمل فيها او من الممولة للمشروع البحثي. لقد حصلت الكثير من الحوادث خلال ساعات المناقشات حيث يتنصل المشرف عن ما هو مدرج ومكتوب في رسالة او اطروحة طالبه كونه لم يطلع عليها ولا يعلم فيما اذا كانت محتوياتها ضمن عمل طالبه، والخطة التي حصلت عليها الموافقات الرسمية والموثقة في القسم العلمي، او قد سرقت من آخرين والبعض الاخر من المشرفين لا يعلم ولا يبالي لما يكتبه طالبه وحتى لو كانت رسالته او اطروحته هي نسخة طبق الاصل لكتاب مؤلف من قبل اخرين.

توجيهات الوزارة باستمرار للتدريسين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات والمراكز البحثية بضرورة اعتمادهم البحوث التطبيقية الهادفة التي تمس متطلبات الدولة ومؤسساتها او التي تحل مشكلة وطنية اجتماعية او اقتصادية او صحية او بيئية او خدمية او غيرها كي يتم الاعتماد عليها في الكثير من الإجراءات وحتى في التخطيط الاستراتيجي للمفاصل الحياتية وخاصة الدراسات الاحصائية منها.

وهذا الحال لا ينطبق على العراق فحسب ، وانما يشمل معظم الدول العربية ، لذا نلاحظ بؤس وقلة عدد البحوث التي تنشر في المجلات العالمية، والجدول (١) قد اشار لذلك ، اما الجدول (٢) قد أشار الى عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا لعام ٢٠٠٨ وكذلك للفترة ١٩٦٣-٢٠٠٧ ويلاحظ من خلاله على ما تنتجه إسرائيل الى اعداد براءات الاختراع التي فاقة الدول العربية بأجمعها، بالرغم من تعدادها السكاني الذي لا يزيد عن ثمانية ملايين نسمة ستة ملايين منهم من اليهود والاثنين مليون المتبقية هم من العرب، ويمكن مقارنته مع جدول

(٣) والذي يشير الى عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا من قبل الدول العربية للعشر سنوات قبل عام ٢٠٠٩ حيث تشير الأرقام الى مدى البؤس والاعداد الخجولة في نتائجها بالإضافة لعدم معرفتنا عن مدى رصانتها وحقيقة مستواها العلمي ومسايرتها وملائمتها مع التطورات في التكنولوجيا العالمية.

١. الجدول (١) يشير الى عدد البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية العالمية عام ٢٠٠٥ لعدد من الدول العربية

Country	Number of Research
Egypt	3459
Saudi Arabia	1715
Lebanon	1563
Jordan	959
Syria	224
Qatar	138
Iraq	100
Libya	81
Palestinian Authority	63

٢. الجدول (٢) يشير الى عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا عام ٢٠٠٨ وكذلك للأعوام ٢٠٠٧-١٩٦٣

Country	2007	1963-2007
USA	79,527	3,460,775
UK	3,292	126,663
Japan	33,354	692,181
Israel	1,107	15,641
India	546	3,445

٣. الجدول (٣) يشير الى عدد براءات الاختراع المسجلة في الدول العربية لعشر سنوات قبل عام ٢٠٠٩

ARAB COUNRTIES	PATENTS
Saudi Arabia	147
Kuwait	118
Egypt	116
Lebanon	73
Morocco	71
United Arab Emirates	66
Tunisia	23

Jordan	22
Syria	20
Algeria	13
Iraq	10
Oman	8
Sudan	7
Qatar	6
Bahrain	4
Libya	4
Mauritania	3
Yemen	3

كم نحن بحاجة الى اعادة النظر بخططنا العلمية وبكل اساليب البحث العلمي ووضع الهدف الاسمى للوصول الى اقتصاديات المعرفة والعمل لترصين التعليم العالي واعادة تألقه وعالميته والذي يجب ان يتناغم ويتوافق مع سمات العقل العراقي المعروف بتألقه ورجاحته، اقليميا وعالميا، في جديته واخلاصه وغزارة نتاجه وعمق تفكيره ومن خلال ما اشير له وما صرح ويصرح به في كثير من المحافل العلمية والمؤتمرات والدراسات وفي اروقة المؤسسات العالمية التي درس وتخرج منها الكثير من الطلبة العراقيين بالإضافة لما هو معروف عن عراقيي المهجر بكفاءاتهم وعلميتهم في مختلف المؤسسات العلمية والانتاجية والخدمية العالمية. ان البحث العلمي لابد ان يولي مزيداً من الاهتمام وبدأ بتشجيع الطلاب على استخدام المكتبات الجامعية والاهتمام بالدراسات والمنشورات العلمية الحديثة. علما ان الكثير من خريجي الدراسات الجامعية الاولية لم يتذكر انه قد زاد مكتبة جامعته بما يزيد عن عدد أصابع اليد.

لذا ان أهم معيار في جودة وتطوير وتحسين التعليم العالي من خلال ايلاء مزيد من الاهتمام والدعم للبحث العلمي وبدأ من خلال توضيح مفاهيم التحليل والربط

المنطقي بين تلك المفاهيم وتشجيع البحث العلمي الهادف والتطبيقي ودعم وترصين مشاريع التخرج ومحاولة اخراجها الى حيز التطبيق حيث ان معظم المشاريع والابتكارات والاعمال العالمية التي حققت ارباحاً طائلة كان مولدها هي الجامعات والمراكز البحثية التابعة لها.

لذا ان البحث العلمي لا يمكن اعتماده واعتباره كمعيار لجودة وتحسين وتألق الجامعة دون ظهور مجموعة من المشاريع والابحاث العلمية او الابتكارات الى سوق العمل للتحول الى مشاريع استثمارية تدر عوائد مالية وارباح الى مؤسساتهم العلمية او جامعاتهم عندها فقط نستطيع ان نقول ونتحدث عن نضوج وتطور وتميز ورقي البحث العلمي والذي سيتوائم ويتزامن ويرافق تميز ورقي وجودة الجامعة ومراكزها البحثية ومخرجاتها .

التعليم التقني ... بين التسطيح والتجذير

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يمثـــل التعليم المهني والتقني المسار المهم ، في دول العالم النامي ، ضمن عملية التنمية لارتباطه المباشر بالواقـع الاجتماعـي والاقتصـادي وبما يتناغـم مع حاجات المجتمع في اعداد وتهيئـة قوى عاملة بمسـتويات تقنية مؤهلة للعمل في السوق المحلي ، القطاع الخاص ، وفي التخصصات الصناعيـة والتجاريـة والزراعيـة والصحيـة وقادرة على استيعاب ومواكبـة التطورات المهنية والتكنولوجية والهندسية ضمن حدود معينة . لـــذا ان معظم الدول التي تقدمت ونهضت في العقود الخمس الاخيرة ، كوريا ، البرازيل ، ماليزيا، تايوان ... ، قد وضعت الخطط الاستراتيجية للتربية والتعليم العالي بما يخدم التنمية الشاملة وتأهيل مجتمعاتهم باعتماد وتحقيق مفهوم اقتصاديات المعرفة . ومن اهم مؤشرات الاستراتيجية هو تحديد نسبـة الطلبة الموجهيـن باتجاه التعليم التقني ما بعد الدراسة الثانوية بمختلف تخصصاتها ، بواقع ٧٠-٨٠% ولتكن نسبة الطلبـة الموجهيـن نحو الدراسة الاكاديمية هي ٢٠-٣٠%.

ولقد كانت بدايات مسيرة التعليم التقني ناشئة في العراق ، وكما هي باقي المؤسسات التربوية والعلمية ضمن التوجهات والخطوات الرصينة وحاجة المجتمع الرائدة قياسا للدول العربية ، في اواخر الستينات من القران الماضي واعتباره من القطاعات المهمة . الاستعراض التاريخي، ادنـاه، يوضح الخطوات التاريخية لمسيرة التعليم التقني العراقي :-

١- استحدثت مؤسسة المعاهد الفنية عام ١٩٦٩في اطار تشكيل اداري يرتبط بجامعة بغداد مكون من المعاهد القائمة آنـذاك وهي معهد التكنولوجيا/ بغداد والمعهد الطبي/باب المعظم ومعهد الادارة/الرصافة.

٢- عام ١٩٧٢ تأسست مؤسسة المعاهد الفنية بخمسة معاهد بعد ان اضيف معهدين للثلاثة في الفقرة (١) وجميعها في بغداد وارتبطت المؤسسة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٣- عام ١٩٧٦ اصدر قانون خاص بالمؤسسة حدد بموجبه اهدافها واختصاصاتها وصلاحياتها.
٤- عام ١٩٨٠ وضعت خطة لإنشاء معاهد متعددة التقنيات في كل محافظة حيث نفذ العمل شركات يابانية انتهت منه عام ١٩٨٤.
٥- عام ١٩٨٨ تم تغيير المؤسسة الى هيئة المعاهد الفنية.
٦- عام ١٩٩٣ تم استحداث الكليات التقنية بادعاء ان حاجة العراق الى الملاكات التقنية على مستوى البكالوريوس قد تزايدت علما ان جميع المشاريع الاستثمارية قد توقفت والانهيار الاقتصادي قد بدى واضحا.
٧- عام ١٩٩٤ تم فتح الدراسات المسائية في بعض المعاهد.
٨- عام ٢٠٠٠ تم استحداث الدراسات العليا بمستوى الدبلوم العالي التقني والماجستير التقني في عدد من الكليات التقنية.
٩- عام ٢٠٠١ تم تغيير تسميتها الى هيئة التعليم التقني لتستوعب التشكيلات التابعة لها من كليات ومعاهد.
١٠- بعد عام ٢٠٠٣ استمر استحداث الكليات والمعاهد في مختلف محافظات العراق ليصل عددها الى ٤٤ كلية ومعهد لغاية عام ٢٠١٤.

لقـــد حصلت الهيئة الكثير من الدعم العالمي ، للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ ، لبناء القدرات لمنتسبيها للنهوض بمستوى الاداء في مختلف المفاصل العلمية والادارية والمالية والخدمية من خلال برامج التدريب والتوأمة التي نفذت مع العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية مثل المجلس الثقافي البريطاني عبر برنامج RAWABIT ووزارة التعاون الانمائي الالمانية GTZ والبنك الدولي واليونسكو ، حيث تم وضع الاستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق (Technical and Vocational Education and Training TVET) ، لقد تم تدريب الالاف من منتسبي الهيئة خارج العراق ، ومن دون الصرف عليهم من ميزانية الدولة ، لغرض نقل التجارب والخبرات وبهدف تحسين مخرجات الهيئة لتتوائم مع احتياجات سوق العمل وفتح تخصصات تواكب التطور العلمي التقني الهندسي والصناعي والتجاري والزراعي والصحي في المجالات التطبيقية والعملية في مختلف التخصصات بالشراكة مع الكثير من مؤسسات القطاع الخاص والمختلط والعام والنشاط الاقتصادي والخدمي .

ان من اهميـــة التعليم المهني والتقني هو ان الطالب الذي يخفق في دراسته خرج الى السوق ولديه مهنة ممكن ان تضمن له المقبل من حياته بالمقارنة مع الطلبة الذين انتهت حياتهم الدراسية في التخصصات الاخرى ، الادبي والعلمي .... ، سيكونون عاطلين من اي مهنة ومعرضين للانحراف والبطالة بالإضافة الى خريجي الجامعات او الدراسات الاكاديمية ذوي التخصصات الراكدة وممن اصبحت اعدادهم تفوق كثيرا حاجة السوق.

لقـــد كان املنا ان تعمل القيادات في التعليم التقني باتخاذ القرارات الجريئة بشأن ترصين التجربة الرائدة لمؤسستهم وابتكار المحفزات المادية والعينية التي تؤدي لاستقطاب الطلبة وكذلك في استحداث التخصصات بما يخدم العراق وهو في مرحلته الانتقالية وتحديا للمؤثرات والاجندات الخارجية ،وكذلك الداخلية، وبما يخدم الاقتصاد الوطني والحفاظ على الامن الوطني وتأهيل الشباب وتمكنهم للولوج في مختلف تخصصات القطاع الخاص بأعمال يعتمدون عليهم لضمان مصادر عيشهم .

وكان املنا ان تكون لهم خطط للتدريب المهني والتقني لبعض البرامج العملية والتطبيقية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والاستفادة من الطاقة الشمسية واساليب العزل الحراري واساليب ترشيد المياه والحفاظ على البيئة والانفتاح على القطاع الخاص في دعم الصناعة الوطنية باستخدام المواد الاولية المتوفرة محليا وفي تقديم مختلف انواع الخدمات التي تؤدي لتقليل نفقات الاستيراد وزيادة الناتج الوطني .

في آب من عام ٢٠١٤ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١٤ متضمنا استحداث الجامعات التقنية الاربعة :-

١- الجامعة التقنية الشمالية ومقرها الموصل وتضم ٦ معاهد و٤ كليات.
٢- الجامعة التقنية الوسطى ومقرها بغداد وتضم ١١معهد و٥ كليات.
٣- جامعة الفرات الاوسط ومقرها الكوفة وتضم ٧معاهد و٤ كليات.
٤- الجامعة التقنية الجنوبية ومقرها البصرة وتضم ٥معاهد و٤ كليات.

- علما ان القرار لم يشر الى الوضع القانوني لهيئة التعليم التقني بعد تقسيمها الى تشكيلات وتوزيع كلياتها ومعاهدها ضمن الجامعات التقنية الاربعة مع الابقاء على التشكيل الرئيسي ، هيئة التعليم التقني ، والتي

اصبحت فائض ضمن هيكلية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كونها فقدت اهدافها ورسالتها ووظائفها.

- لقـــد اسف الكثير من منتسبي هيئة التعليم التقني على ضياع تاريخ المؤسسة الرائدة التي كانت العامل الرئيسي والمسبب في تأهيلهم علميا وتقنيا وبدعم مالي من مختلف المؤسسات العالمية ، وليس من الميزانية العراقية ، كونهم معنيين بصناعة الكوادر التقنية الوسطى الداعمة للصناعات المحلية الخفيفة والتحويلية والحرفية وحتى الصناعات الثقيلة ، لذا اصبح الوقت مناسبا ، لأعادة النظر ، وبكل جرءة وموضوعية ، بقرار تذويب المؤسسة العراقية ، هيئة التعليم التقني ، الرائدة وافراغها من محتواها مبتعدين عن المصالح والاهواء الشخصية خدمة للعراق والعراقيين .

التعليم أولاً وآخِرا

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نُشرت كثير من الدراسات واعتُمدتْ حديثاً في الدول الغربية بما يشير الى اهمية التعلم والتعليم المستمر والتركيز على الدمج بين ثقافة الادب وثقافة العلم وتسخير التكنولوجيا لصالح الابداع، والتي أسهمت في تنمية قدرات التربويين والأكاديميين والباحثين والتركيز على ايجابياتهم لخلق المتألقين والمخترعين وتشخيص النوابغ منهم ليتم اعادة استثمارهم كعناصر وعوامل للتنمية واستدامتها.

وما يؤسف له حقا أننا كنا خير أمة اخرجت للناس، ولكن اليوم نجد جل تفكيرنا مشوب بالسلبيات ،وبعضنا يعزوه لعامل القهر والتخلف الذي ورثناه لعقود كثيرة.

ومن هنا أصبح التشاؤم والبكاء ورمي اللوم على الآخر ولعن الظلام السمة الغالبة ، بدون ايقاد شمعة وبقينا نتأمل بالدعاء للعلي العظيم ان يظهر المنقذ ليخلصنا من كل سوء ويعمل لنا مانريد ويمتعنا بالرفاهية والمال الوفير و..... في دنيانا ويسكننا الجنة في اخرتنا لذا اصبحت ثقافتنا هي الأماني والآمال والوقوف وقفة المتفرج واللامبالاة لانتظار المخلص والمنقذ، بينما اتخذت دول العالم المتقدم شعارات علمية عززتها مفاهيم ديننا الاسلامي واعتمدوها كخارطة طريق لهم ومنها (اعمل لدنياك كأنك تعيش ابد واعمل لأخرتك كأنك تموت غداً) واتخاذهم شعار (الصدق والأمانة)في مشاريعهم العلمية والعملية والبحثية واعتماد التنافس الشريف للوصول لأهداف تم وضعها مسبقاً ،ومن خلال خطط علمية مدروسة ليحصلوا على التقدم العلمي والاكتشافات والبحوث العلمية المنتجة.

لذا اود التركيز على بعض اسباب ومسببات وأشكال السلبيات في ثقافة العلم ،وكيفية مواجهتها، بدلا من ان نرددها باستمرار وأوجزها بما يأتي :

اولاً: الاعتراف بوجود التقصير من الجميع ،وليس المؤسسات الرسمية التربوية والعلمية فقط ، وبدءاً من العاملين في المدرسة ، ثم الجامعة واخيراً

المجتمع ومؤسساته. وعلى الجميع ان يتعلم ويفهم الكيفية التي يمكن ان يتفاعل فيها بايجابيه مع السلبيات التي تواجهه، ولاسيما المعادلة التي يجب ان يتبعها لدفع الشباب وتشجيعهم على التفكير بطريقة الايجابيات من خلال معرفته بالسلبيات .

ثانياً: ان يعمل الجميع على تطوير مؤهلاتهم والولوج لتعلم تقنيات وبرامج التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الجيل الجديد باختراق الصعوبات والاعتماد على تلك البرامج ، بالتدريب والتعلم لدرجة الاتقان ، وتطويرها بما يخدم المجتمع والانسانية جمعاء. نعم ان الدولة ومؤسساتها التعليمية سيكون لها الثقل الاكبر في مساهماتها في هذا المجال، ولكن ينبغي ان نأخذ المبادرة لوضع الضوابط لإجبار المؤسسات الخاصة، كي تقوم بنفس دورها في تدريب كوادرها، ومن اجل الوصول الى معرفة متميزة في جميع مجالات تخصصاتها.

ثالثاً : تشجيع الطلاب من الباحثين والمخترعين المتميزين من خلال تخصيص المكافآت والجوائز لهم ضمن برامج يعلن عنها واحتفاليات يدعى لها اصحاب الشركات والبنوك والمقتدرين، لتحفيزهم للتبرع او اقتطاع جزء من ارباحهم لتوظيفها في المشاريع التربوية والعلمية النهضوية والتنموية والتقنية .

رابعاً: ابعاد ومنع الحديث عن السياسة والدين وكل ما يثير عناصر الاختلاف والفرقة ونقد الاخرين في اروقة المؤسسات التربوية والتعليمية والاكاديمية وحتى الخدمية.

خامساً: ليكن لنا شعار التحدي للوصول الى المستوى التربوي والعلمي والثقافي والتقني المتميز، وكما هو في الدول المتقدمة، وليس عيباً او عاراً ان نقلدهم في بعض خطواتهم او ثقافاتهم ونحاول تجاوزهم والتقدم عليهم، فالإنجاز الايجابي هو ضمان لدفع السلبيات وبناء القوة الذاتية بعيداً عن التمني والأحلام .

ان الخطوة الاولى في مشروع التنمية هي عملية تحسين قطاعي التربية و التعليم التي يجب ان تكون مستمرة ،ولا تنتهي ، وعندما تتوقف سنتأخر ونخسر. لذلك يجب على النظام التعليمي ان يواكب طموح الشباب ومتطلبات

السوق والمجتمع . ولنبدأ في ادخال مادتي الحاسوب واللغة الانكليزية كمتطلب اساسي من المراحل الاولى في مدارسنا باعتماده مفتاحا للولوج الى المساحات الواسعة والزاخرة بالمستجدات في مختلف قطاعات العلوم والاكتشافات.

والخطوة الثانية هي اعتماد العدالة الاجتماعية ووضع اليات نحو تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلبة لحصولهم على فرص تعليمية متساوية، وضمن مؤهلاتهم وكفاءتهم وأدائهم وتميزهم ،وهذه العدالة ستعزز الثقافة التربوية، وعندها سنضمن تحلي جيل المستقبل بأهم عناصر التنمية وهي التربية والثقافة والعلم.

الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق

مؤتمر ترصين التعليم العالي في العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ د عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

الدستور العراقي يعد التعليم عاملا أساسيا لتقدم المجتمع واعتبرته حق مكفول للجميع فضلا عن مجانيته بدءا من مراحل رياض الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وحتى الدراسات العليا.

يعود تاريخ استحداث اول مؤسسة للتعليم العالي لعام ١٩٠٨ عندما تأسست مدرسة الحقوق (كلية الحقوق لاحقا) وما تبعها بسنوات قليلة لتستحدث كليات أخرى وكما يلي :-

- **كلية دار المعلمين العالية (التربية حاليا) .**
- **الكلية الطبية الملكية .**
- **كلية الهندسة .**
- **كلية الآداب .**
- **كلية التجارة .**
- **كلية العلوم .**
- **كلية الزراعة .**
- **كلية الطب البيطري .**

وفي عام ١٩٥٧ تأسست جامعة بغداد لتضم بالإضافة الى التسعة كليات اعلاه المعاهد التالية :-

- **معهد العلوم الإدارية .**
- **معهد اللغات .**
- **معهد المساحة .**
- **معهد الهندسة الصناعية العالي .**
- **معهد التربية البدنية .**
- **لقد تأسست جامعة الحكمة اليسوعية في بغداد عام ١٩٥٦ كمشروع للتعليم الخاص .**

والخطوة الثانية في تأسيس الجامعات الحكومية هو تأسيس جامعتي الموصل والبصرة عام ١٩٦٧ .

والجدول ((١)) يشير الى النمو في استحداث الجامعات الحكومية بالإضافة لعدد الكليات والاقسام والطلبة والتدريسيين حيث يلاحظ ان الزيادة في عدد الجامعات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ من ١٥ الى ٣٥ واما الزيادة في الجامعات والكليات الاهلية من ١٠ الى ٤٧ لغاية عام ٢٠١٥ وكذلك بالنسبة لأعداد الكليات والاقسام والطلبة والتي كانت زيادتها اكثر من ١٠٠% .

الجدول ((١))
الجامعات العراقية الحكومية

ت	الجامعات الحكومية	تاريخ التأسيس	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد أعضاء الهيئة التدريسية الصباحي والمسائي	عدد الطلبة الصباحي والمسائي	نسبة الطلبة للتدريسيين
1	جامعة بغداد	1957	24	114	6773	60477	8.929
2	جامعة البصرة	1967	18	66	2717	32125	11.8237
3	جامعة الموصل	1967	24	98	4539	40967	9.0255
4	الجامعة المستنصرية	1963	13	61	3579	41730	11.659
5	الجامعة التكنولوجية	1975	16	53	1527	7196	4.7125
6	جامعة الكوفة	1987	21	67	1933	26014	13.4578
7	جامعة تكريت	1987	21	65	1826	21686	11.876
8	جامعة القادسية	1987	18	46	1198	21721	18.131
9	جامعة الانبار	1987	18	61	1487	17705	11.9065
10	الجامعة العراقية	1989	10	39	756	18314	24.2248
11	جامعة بابل	1991	19	52	1852	25355	13.6906
12	جامعة النهرين	1993	9	27	3918	999	0.254
13	جامعة ديالى	1998	13	51	1218	19520	16.0262
14	جامعة	2002	16	43	1059	19280	18.2058

	كربلاء						
15	جامعة ذي قار	2002	18	46	927	15487	16.7065
16	جامعة واسط	2003	15	45	708	16685	23.5663
17	جامعة كركوك	2003	15	44	549	17513	31.8998
18	جامعة ميسان	2007	13	30	518	8483	16.3764
19	جامعة المثنى	2007	15	35	509	12384	24.330
20	جامعة سامراء	2014	6	18	214	3224	15.0654
21	جامعة سومر	2014	4	9	59	4122	69.8644
22	جامعة القاسم الخضراء	2014	6	13	210	2271	10.8142
23	جامعة نينوى	2014	2	5	190	1492	7.8526
24	جامعة البصرة للنفط والغاز	2014	1	2	8	145	18.125
25	جامعة الحمدانية	2014	2	2	52	2001	38.4807
26	جامعة تلعفر	2014	3	4	33	819	24.8181
27	جامعة الفلوجة	2014	5	7	176	1742	9.8977
28	جامعة جابر بن حيان الطبية	2014	1	1	4	186	46.5
29	جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2014	1	2	53	مستحدثة للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ والتدريسيين على ملاك الهيئة العراقية	مستحدثة للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ والتدريسيين على ملاك الهيئة العراقية

						للحاسبات والمعلوماتية	للحاسبات والمعلوماتية
30	الجامعة التقنية الشمالية	2014	م٥ وك٤	69	1019	16926	16.6104
31	الجامعة التقنية الوسطى	2014	م١١وك٥	107	1617	30698	18.9845
32	الجامعة التقنية الفرات الاوسط	2014	م ٧و ك٤	82	859	18096	21.0663
33	الجامعة التقنية الجنوبية	2014	م٥ وك٤	62	480	14854	30.9458
34	الكرخ للعلوم	2014					--
المجموع		م ٢٨ ك ٣٦٤	1426	42567	520031	12.2167	
الملاحظات	م: معهد و ك :كلية						

الجدول ((٢))
الجامعات العراقيــة الأهليــة

ت	الجامعة او الكلية	تاريخ التأسيس	عدد الاقسام
١	كليــة التــراث الجامعــة	١٩٨٨	٦
٢	كلية المنصور الجامعة	١٩٨٨	٩
٣	كلية الرافدين الجامعة	١٩٨٨	١٢
٤	كلية المأمون الجامعة	١٩٩٠	١١
٥	كلية شط العرب الجامعة / البصرة	١٩٩٣	٥
٦	كلية المعارف الجامعة / الانبار	١٩٩٣	٦
٧	كلية الحدباء الجامعة / الموصل	١٩٩٤	٨
٨	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	١٩٩٦	٥
٩	كلية اليرموك الجامعة / ديالى (غلق موقع الكلية في محافظة بغداد وإيقاف القبول لحين تخرج اخر دورة منه)	١٩٩٦	٦
١٠	كلية بغداد للصيدلة	٢٠٠٠	١
١١	جامعة اهل البيت (ع) / كربلاء	٢٠٠٤	٦
١٢	الكلية الإسلامية الجامعة / النجف	٢٠٠٤	١٤
١٣	كلية دجلة الجامعة	٢٠٠٤	١٣
١٤	كلية السلام الجامعة	٢٠٠٥	٥
١٥	كلية الدراسات الإنسانية الجامعة	٢٠٠٥	٦
١٦	كلية مدينة العلم الجامعة	٢٠٠٥	٧
١٧	كلية الشيخ الطوسي الجامعة / النجف	٢٠٠٦	٣
١٨	جامعة الامام الصادق (ع)	٢٠٠٩	٦
١٩	كلية الرشيد الجامعة	٢٠١٠	٨
٢٠	كلية العراق الجامعة / البصرة	٢٠١٠	٥
٢١	كلية صدر العراق الجامعة	٢٠١٠	٢

٢٢	كلية القلم الجامعة / كركوك	٢٠١٠	٧
٢٣	كلية الحسين (ع) الهندسية الجامعة	٢٠١٠	٥
٢٤	كلية الحكمة الجامعة	٢٠١٠	٤
٢٥	كلية المستقبل الجامعة / بابل	٢٠١٠	٦
٢٦	كلية الامام الجامعة / صلاح الدين/ قضاء البلد	٢٠١٠	٣
٢٧	كلية الحلة الجامعة/بابل	٢٠١١	٣
٢٨	كلية أصول الدين الجامعة	٢٠١١	٥
٢٩	كلية الاسراء الجامعة	٢٠١٣	١١
٣٠	كلية الصفوة الجامعة / كربلاء	٢٠١٣	٤
٣١	كلية الكتاب الجامعة / كركوك	٢٠١٣	٣
٣٢	كلية الكوت الجامعة / واسط	٢٠١٣	٤
٣٣	كلية المصطفى الجامعة	٢٠١٣	٣
٣٤	كلية المزايا الجامعة/ذي قار	٢٠١٣	١١
٣٥	كلية النور الجامعة/نينوى	٢٠١٣	٤
٣٦	كلية الفراهيدي الجامعة	٢٠١٣	٣
٣٧	كلية الكنوز الجامعة/البصرة	٢٠١٣	٣
٣٨	كلية الفارابي الجامعة	٢٠١٣	٧
٣٩	كلية الباني الجامعة	٢٠١٣	٣
٤٠	كلية الطف الجامعة /كربلاء	٢٠١٤	٣
٤١	كلية ابن حيان الجامعة/كربلاء	٢٠١٤	٣
٤٢	كلية النخبة الجامعة	٢٠١٤	٢
٤٣	كلية النسور الجامعة	٢٠١٤	٥
٤٤	كلية الفقه الجامعة/النجف	٢٠١٤	٢
٤٥	كلية بلاد الرافدين الجامعة/ديالى/بعقوبة	٢٠١٤	٤

شكل ((١))
مواقع واعداد المؤسسات العلمية والتابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب المحافظات

شكل ((٢))
تطور اعداد الطلبة الموجودين في الدراسة الاولية

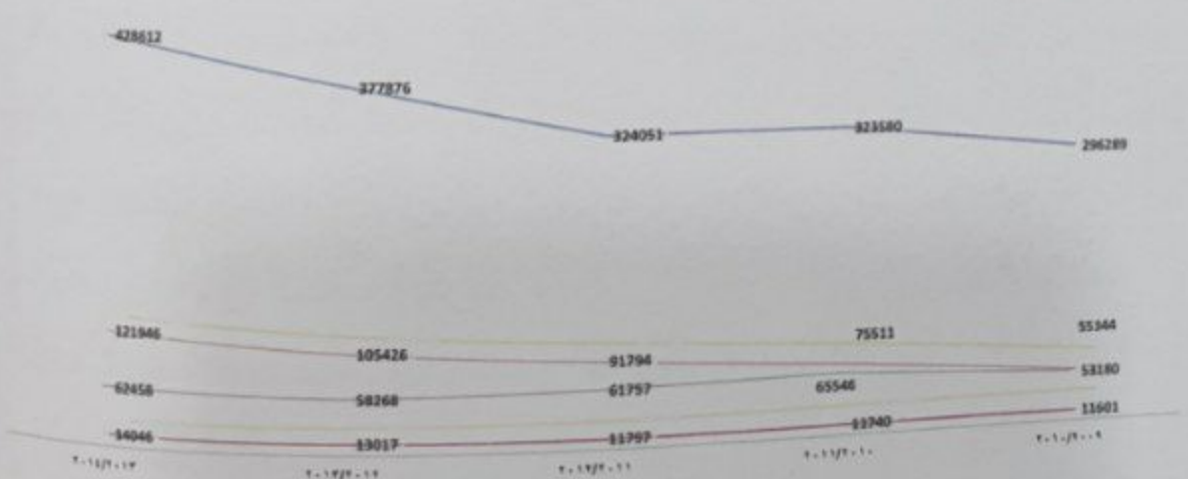

شكل ((٣))
تطور اعداد التدريسيين
٢٠٠٤/٢٠٠٧ لغاية ٢٠١٤/٢٠١٣

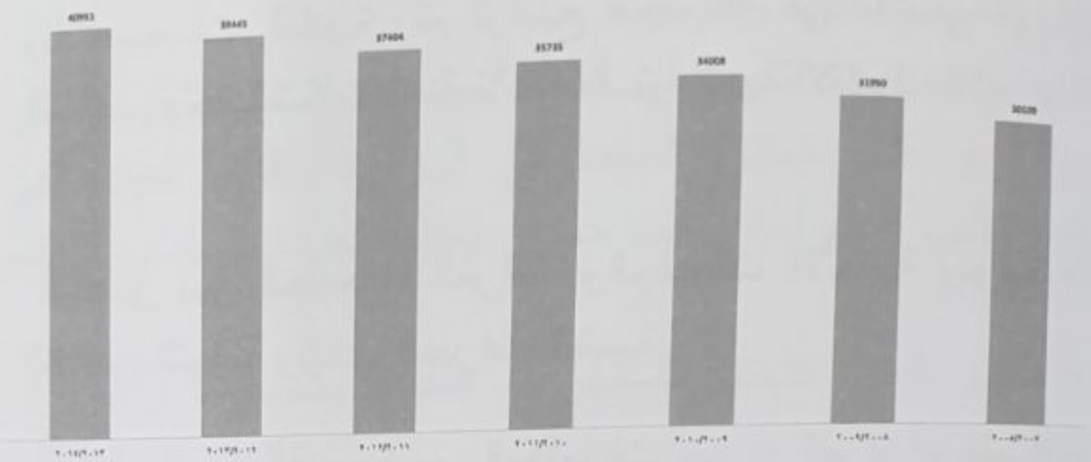

الخطوات الايجابية التي حصلت للتعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣ :-

١. التوسع العمودي في مؤسسات التعليم العالي ووصلت زيادة عدد الجامعات والاقسام العلمية والدراسات العليا والمراكز البحثية لأكثر من ١٠٠% قياسا لما عليه قبل عام ٢٠٠٣ .

٢. تطور اعداد البحوث المنجزة ورسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه وكذلك عدد المجلات العلمية بشكل ملحوظ في الأعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ قياسا لما قبله .

٣. فتح التخصيصات للميزانيات التشغيلية والاستثمارية بعد عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣ ، لذا يلاحظ ان الجامعات التي استغلت المبالغ الممولة لها بكل شفافية وموضوعية قد ظهرت عليها معالم النمو والتقدم .

٤. زيادة رواتب العاملين في مؤسسات التعليم العالي ، تدريسيين ومساندين ، ومنحهم مخصصات التفرغ والخدمة الجامعية والتي لا تمنح لأقرانهم العاملين في مؤسسات أخرى .

٥. الانفتاح على المؤسسات العلمية العالمية بأشكال مختلفة وكالتالي :

- اطلاق عملية الابتعاث للحصول على الشهادات العليا بأشكال مختلفة ، بعثات واجازات دراسية وزمالات واعتبارا من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٤ ، وفي عام ٢٠١٢ أعلنت الوزارة عن فرص الابتعاث وللتخصصات النادرة وتم ترشيح مجموعة من منتسبي الوزارة لتلك المقاعد، وحاليا شكلت لجنة لأعداد استراتيجية الابتعاث للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠.

- التعشيق بين الجامعات العراقية والجامعات الأجنبية وتوقيع مذكرات التفاهم والتوأمة وتبادل الخبرات العلمية .

- تسجيل المشاركة وحضور المؤتمرات خارج العراق وعدم التميز بين فئة وأخرى وكما كان يحصل قبل عام ٢٠٠٣ .

- عقد الكثير من الاتفاقيات مع المنظمات العالمية لوضع برامج معتمدة لمختلف مفاصل وبرامج التعليم العالي وتدريب كوادره .

- استضافة الكفاءات العراقية في الخارج للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم في الندوات والمؤتمرات و الورش العلمية في العراق او خارجه .

- تفعيل برنامج البعثات البحثية للطلبة والتدريسيين والسماح لطلبة الدراسات العليا بقضاء فترة زمنية،٣-٦ اشهر، في احدى الجامعات الأجنبية او المراكز البحثية لإجراء بحوثه خلال فترة دراسته العليا وبمرافقة مشرفيهم العلميين. وكذلك السماح للتدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه بقضاء فترة زمنية قصيرة (شهر) ، او طويلة (اكثر من ستة اشهر) لإجراء بحوثه والاطلاع على تجارب الجامعات العالمية .

- تحويل نظام القبول المركزي الورقي الى الالكتروني ومنذ عام ٢٠١٠ ، وإلغاء إضافة الدرجات لبعض الطلبة، رئيس اتحاد او ذوي درجة حزبية او كون والده ذي شأن في الدولة واعتماد معيار المعدل للامتحان الوزاري لمرحلة الاعدادية هو الأساس في عملية المفاضلة في القبول .

- تعديل تعليمات الدراسات العليا تماشيا مع عملية الترصين .

٨. تفعيل المكتبة الافتراضية بالإضافة لتأهيل المكتبات المركزية في الجامعات .
٩. منح الكثير من الصلاحيات للجامعات والحث على احترام الحريات الاكاديمية والسماح للتدريسيين بالبحث والكتابة في كافة المجالات وضمن المسارات العلمية والثقافية والتربوية.
١٠. الشروع بخطوات كبيرة في أنظمة جودة مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة ، وتشكيل مجلس الجودة في الوزارة واقسام الجودة في جميع الجامعات والشروع بدراسة اعتماد معايير وطنية لجودة مؤسسات التعليم العالي .
١١. الاهتمام بالبنى التحتية للمختبرات العلمية وتجهيزها بالأجهزة العلمية والمواد المختبرية .
١٢. الاهتمام بتعلم وتعليم اللغة الإنكليزية والحاسوب وإشاعة ثقافتهما بين كوادر الجامعات واعتمادها كمفتاح للولوج لكافة العلوم الأخرى .
١٣. حث الكوادر التدريسية للانضمام للدورات التأهيلية ومنها الدورات في طرائق التدريس وإشاعة استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم .
١٤. تشكيل لجان لإعادة النظر بالمناهج الدراسية بالتنسيق مع المنظمات العالمية .
١٥. وضع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢٢ .
١٦. اعتماد منح الجوائز وتكريم المتميزين من التدريسيين والقيادات الإدارية والطلبة لتحفيز روح المنافسة والتطور في الأداء .

بعض الخطوات في مسيرة ترصين التعليم العالي في عام ٢٠١٥ :-

اعتمدت الوزارة الكثير من الخطوات لعملية الترصين واولها إيقاف حالات الاستثناء والالتزام بالضوابط والتعليمات والقوانين النافذة والمساواة بين الجميع ووضع الشروط والضوابط والمعايير للتعيينات وللقبول في الدراسات العليا وللترشيح للعمل في الدوائر الثقافية وكذلك للقيادات العليا وإلغاء الدور الثالث ، ونظام العبور في كليات المجموعة الطبية.

تعتبر المبادرات أدناه ضمن مجموعة المبادرات التي تقدمها دوائر الوزارة ضمن التوجهات التي اعتمدتها الوزارة بدءا من عام ٢٠١٥ وابتعاد

لذا فان من الواجبات الاساسية الاهتمام بالطلبة كمدخلات الجامعات وضمن المعايير الاتية :

١- وضع خطة واستراتيجية لاختيار وقبول الطلبة في الجامعات الاكاديمية او الدراسات التقنية والمهنية وتوزيعهم على الكليات والاقسام ذات التخصصات المختلفة بدون

الاعتماد على درجة الامتحان الوزاري فقط كعنصر اساسي في التوزيع وذلك بإضافة عناصر ومعايير اخرى كالاعتماد على درجات ومعدلات الطالب للمرحلتين الدراسية المنتهية وما قبلها في الدراسة الاعدادية او المهنية ما قبل الجامعية بالإضافة الى اعتماد درجة امتحان تركز على مؤهلات الطالب وثقافته العامة والعلمية للتخصص الذي يرغب بالانخراط به في الجامعة .

٢- اعتماد احد اهداف الجامعات هو الاستثمار في الانسان العراقي وتمكينه ليكون قادراً على تحقيق ذاته وتطوير مداركه وقدراته وتعميق فهمه لمسؤولياته الاجتماعية والثقافية والانسانية والعلمية وانتمائه الوطني .

٣- التأكيد والتأكد من انخراط الطالب ايجابيا في العملية التعليمية والتعلمية ، أي اعتماد التعلم الفعال كوظيفة اساسية للطالب مع تقرير روح المواطنة والانتماء الحقيقي للمؤسسة التعليمية المنتمي لها والحفاظ على ممتلكاتها ، والتي يجب ان تكون ذات مباني متطورة وملائمة للبيئة التعلمية ويعززه بالمكتبات الورقية الالكترونية المحدثة والقاعات المزودة باجهزة العرض والاستقبال للصورة والصوت والمختبرات ذات الأثاث والاجهزة التعليمية الرصينة والتي يجب ان تحدث باستمرار ، وتشجيع اهتمام الطالب بضرورة ايمانه بان رقيه وتقدمه علميا سيرفع من شانها وسمعتها علميا ودوليا والذي يصب في رفعة ورقي بلده ووطنه .

٤- ضرورة الاشارة الى جميع تعاليم الأديان السماوية وسننها والتي تؤكد على شرعية التنافس الشريف مع وجوب التسامح والعفو والعمل الجاد والمخلص بين الشباب لما فيه خير الامة والمجتمع .

٥- تفعيل النشاطات اللاصفية لأشغال اوقات فراغات الطلبة خلال اوقات الدوام او ساعات مابعد الدوام الرسمي كالنشاطات الثقافية والرياضية والفنية لتوسيع مدارك وافاق الطالب ولتعزيز انتمائه ومحبته للمؤسسة التعلمية المنتمي اليها ، وتعزيز العلاقات الايجابية مابين شرائح الطلبة .

٦- الاهتمام بالمكتبات ، وتحديث محتوياتها في الكتب الورقية والالكترونية ووسائل الاتصالات مع الجامعات والمؤسسات العلمية الوطنية والعالمية لفسح المجال للراغبين من الطلبة والاساتذة بإشباع رغباتهم العلمية وطموحاتهم للوصول لحافات العلوم ضمن تخصص دراستهم واهتماماتهم .

٧- تطبيق الضوابط والتعليمات ضمن القوانين بحق الطالب المسيء لزملائه من الطلبة او اساتذته او المخل بالنظام المؤسساتي او الاكاديمي او العام وعدم السماح بالتلاعب والاخلال بالأنظمة والاعراف الجامعية .

٨- ضرورة ان يؤمن جميع منتسبي وزارة التعليم العالي والمؤسسات التابعة لها وخاصة الجامعات كإداريين واساتذة وفنيين وخدميين ان الجميع في خدمة الطالب وهو العنصر الاساسي والشريك في مؤسساتهم ولو لم يكن الطالب لما كانت تلك المؤسسات موجودة لذا من الواجب ان تتكاثف جهود الجميع لتوفير الاجواء المناسبة للحصول على نسب نجاح جيدة لمختلف المراحل الدراسية للطلبة ومؤشر ارتفاع نسب النجاح هو مؤشر نجاح المؤسسة علميا مع الالتزام بالمستوى العلمي وضمن معايير الجودة .

٩- التواصل مع المجتمع المحيط بالمؤسسات التعليمية ورصد حاجته من الكوادر المتخصصة لاستحداث الكليات والاقسام العلمية والتي ستكون مخرجاتها تلبي حاجات ذلك المجتمع ومؤسساته .

١٠-تحديث المناهج والبرامج العلمية باستمرار واعتماد المتبع منها في بعض الجامعات الرصينة وذات الجودة والاعتماد الاكاديمي العالي باتباع مختلف الوسائل للحصول عليها واعتماد التواصل العلمي المباشر مابين الجامعات الوطنية من جهة وجامعات البلدان المتقدمة من جهة اخرى او بواسطة الدوائر الثقافية في تلك البلدان .

١١- اعتماد تقييم الطلبة للمناهج الدراسية والقسم العلمي والكلية والبرامج العلمية والنشاطات اللاصفية والاساتذة ورؤساء الاقسام .

١٢- الغاء الاستثناءات في القبول الجامعي واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين ابناء البيئة الواحدة كونها تولد شعور بالرضا لدى الطلبة في مرحلة عمرية غاية الاهمية . ويمكن مراعاة الفروقات التنموية بين المناطق الريفية والقروية والمحافظات
والعاصمة وفروقات البيئات التعليمية واثر ذلك على تحصيل الطلبة وقدرتهم على منافسة الطلبة من البيئات الاكثر تطورا ، وهنا يصبح الاستثناء الذي يراعي هذه الفروقات استثناء عادلا واساسيا ويصب في خدمة مبدأ المساواة لكونه يشمل في اطاره كافة الطلبة في اطار البيئة التعليمية الواحدة بغض النظر عن معايير فئوية اخرى ويعطي دافعا ايجابيا الى ابناء المناطق والبيئات التعليمية الاقل تنمية وتطورا وكمرحلة مؤقتة حتى تتم تطوير تلك البيئات وجعلها منافسة لغيرها لتحجب عنها الاستثناءات لاحقا .

١٣- اختيار الكادر التدريسي عند التعين في الجامعات بكل دقة وضمن المواصفات العلمية والتربوية والاخلاقية والوطنية ويتم اعدادها من قبل

لجان متخصصة ويفضل ان يكون التعيين بصفة العقد المؤقت لمدة السنتين او السنوات الثلاثة الاولى للتأكد من القدرة العلمية والتربوية والاخلاقية وبعدها يتم تثبيتهم بعد التأكد من كفاءتهم وقدرتهم العلمية وتوضحت القيم الاخلاقية التربوية المهمة كالتسامح والعدالة والعمل الجاد والاخلاص .

١٤- ضرورة حث التدريسين لاعتماد التعامل الابوي للطلبة وبالتساوي وعدم تمييز احدهم على الاخر ويجب ان يكون تصرفهم وادائهم امام طلبتهم كمثل يقتدى به .

١٤- اعتماد الوسائل الحديثة المرئية والمسموعة في طرح وتقديم المحاضرات والسمنارات والمناقشات وتوفيرها للطلبة بإعلانها على المواقع الالكترونية .

١٥- اعتماد المجاميع الصغيرة للطلبة في قاعات الدرس والتركيز على اسلوب التعلم الذاتي وترك الالية القديمة في التعليم .

١٦- تحديث مهارات التدريسين التعليمية باستمرار وتنظيم الورش المتخصصة في المستجدات العلمية وطرائق التدريس المتخصصة بالأقسام المختصة والعلوم التربوية والاجهزة الحديثة المستخدمة في التعلم والتعليم .

١٧- الاعتماد على التصميم الآلي لعلمية ومهارات الطلبة باستخدام الاسئلة الامتحانية التي يمكن تصميمها بواسطة الاجهزة الالكترونية واظهار النتائج بدون التدخل البشري .

١٩- اعتماد التنوع في البرامج الدراسية والاهتمام بالمشاريع البحثية مع ربط التعليم بالميادين العملية مع مواكبة التطورات المعرفية وخاصة

في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في تطوير برامجها العلمية والانسانية المختلفة بكل جوانبها النظرية والتطبيقية والتربوية .

٢٠- استحداث مديرية في الوزارة تعنى بضبط جودة الاداء الجامعي لضمان مواكبة معايير اداء الجامعات العالمية المتقدمة علماً بان قراراً سيتخذ يقضي بعدم الاعتراف في الجامعات التي ليس لديها خطوات واجراءات لضمان الجودة ولا يقبل طلبتها في الدراسات العليا كخريجين حاصلين على شهادات اولية بالمسار الطبيعي كما هو للجامعات المقيمة والداخلة ضمن احد التصانيف العالمية واعتماد تقييم الجامعات العراقية كل عام دراسي مع مواكبة تغيير معايير تقييم الاداء وكما هو متبع عالمياً .

ويمكن القول اننا وعندما نضمن كفاءة مخرجات جامعاتنا سنضمن التنمية البشرية لمجتمعنا العراقي الذي عانى من الانهيار ابان عقود الحروب والدكتاتورية والظلم والاضطهاد . ان المجتمعات المتحضرة تؤكد دائما على وجوب ايجاد علاقات سليمة واسرية بين الشباب ولا سيما طلبة الجامعات والاجواء الاكاديمية المحيطة بهم لانهم امل الغد في البناء الحضاري والمؤسسي وهم الرصيد الاستراتيجي لعراقنا العظيم . واملنا كبير بقيادات التعليم العالي لوضع الخطط والاليات لضمان جودة مدخلات الجامعات من الطلبة واستخدام الوسائل والعمليات والادوات الرصينة لضمان جودة مخرجاتها وليعود خريج الجامعات العراقية هو الرائد علمياً وتقنياً وثقافياً علي الصعيدين المحلي والعالمي مثلما كان خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي . وضمن متغيرات معايير الجودة العالمية والتي ستبني دولة العراق الحديثة وختاماً لنعتمد عام ٢٠١٢-٢٠١٣ عاماً للنهوض بالطالب العراقي ورفع مستواه العلمي والاكاديمي بهدف تعزيز مكانة التعليم العالي في عموم مناطق العراق .

http://biladnews.net/permalink/4376.html

بعض الخطوات الايجابية..... للتعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الكثير من الخطوات الايجابية حصلت في مؤسسات التعليم العالي في مسيرة ترصينها واعادتها
للركب العالمي بعد ان اصابها الاعتلال بعد سنوات من الحروب والحصار الاقتصادي. وندرج
في ادناه بعض منها وكما يلي :-

١. التوسع العمودي في مؤسسات التعليم العالي ووصلت زيادة عدد الجامعات الحكومية، من ١٥ جامعة اصبحت ٣٥ جامعة، والاهلية، من ١٠ جامعة وكلية الى ٤٧، والاقسام العلمية والدراسات العليا والمراكز البحثية اصبح نموها أكثر من ١٠٠% قياسا لما عليه قبل عام ٢٠٠٣ .
٢. تطور اعداد البحوث المنجزة ورسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه وكذلك عدد المجلات العلمية بشكل ملحوظ في الأعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ قياسا لما قبله .

٣. فتح التخصيصات المالية للميزانيات التشغيلية والاستثمارية بعد عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣ ، لذا يلاحظ ان الجامعات التي استغلت المبالغ الممولة لها بكل شفافية وامانة وموضوعية قد ظهرت عليها معالم النمو والتقدم وكما حصل في تطوير وتأهيل جامعة الكوفة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ .

٤. زيادة رواتب العاملين في مؤسسات التعليم العالي ، تدريسيين ومساندين ، ومنحهم مخصصات التفرغ والخدمة الجامعية والتي لا تمنح لأقرانهم العاملين في مؤسسات أخرى والحاملين نفس شهاداتهم .

٥. الانفتاح على المؤسسات العلمية العالمية بأشكال مختلفة وكالتالي :

- اطلاق عملية الابتعاث للحصول على الشهادات العليا بأشكال مختلفة ، بعثات واجازات دراسية وزمالات واعتبارا من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٤ ، وفي عام ٢٠١٥ أعلنت الوزارة عن فرص الابتعاث وللتخصصات النادرة وتم ترشيح مجموعة من منتسبي الوزارة لتلك المقاعد، وحاليا شكلت لجنة لأعداد استراتيجية الابتعاث للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠.

- التعشيق بين الجامعات العراقية والجامعات الأجنبية وتوقيع مذكرات التفاهم والتوأمة وتبادل الخبرات العلمية .

- تسجيل المشاركة وحضور المؤتمرات خارج العراق وعدم التميز بين فئة وأخرى في عملية الايفادات وليس كما كان يحصل قبل عام ٢٠٠٣ حيث اقتصرت الايفادات للحزبيين فقط .

- عقد الكثير من الاتفاقيات مع المنظمات العالمية لوضع برامج معتمدة لمختلف مفاصل وبرامج التعليم العالي وتدريب كوادره .

- استضافة الكفاءات العراقية في الخارج للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم في الندوات والمؤتمرات و الورش التطويرية والتأهيلية العلمية في العراق او خارجه .

- تفعيل برنامج البعثات البحثية للطلبة والتدريسيين والسماح لطلبة الدراسات العليا بقضاء فترة زمنية،٣-٦ اشهر، في احدى الجامعات الأجنبية او المراكز البحثية لإجراء بحوثه خلال فترة دراسته العليا وبمرافقة مشرفيهم العلميين. وكذلك السماح للتدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه بقضاء فترة زمنية قصيرة (شهر) ، او طويلة (اكثر من ستة اشهر) لإجراء بحوثه والاطلاع على تجارب الجامعات العالمية .

- تحويل نظام القبول المركزي الورقي الى الالكتروني ومنذ عام ٢٠١٠ ، وإلغاء إضافة الدرجات لبعض الطلبة، رئيس اتحاد او ذوي درجة حزبية او كون والده ذي شأن في الدولة واعتماد معيار المعدل للامتحان الوزاري لمرحلة الاعدادية هو الأساس في عملية المفاضلة في القبول .

- تعديل تعليمات الدراسات العليا تماشيا مع عملية الترصين .

٦. تفعيل المكتبة الافتراضية بالإضافة لتأهيل المكتبات المركزية في الجامعات.
٧. منح الكثير من الصلاحيات للجامعات والحث على احترام الحريات الاكاديمية والسماح للتدريسيين بالبحث والكتابة في كافة المجالات وضمن المسارات العلمية والثقافية والتربوية.
٨. الشروع بخطوات كبيرة في أنظمة جودة مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة ، وتشكيل مجلس الجودة في الوزارة واقسام الجودة في جميع الجامعات والشروع بدراسة اعتماد معايير وطنية لجودة مؤسسات التعليم العالي .
٩. الاهتمام بالبنى التحتية للمختبرات العلمية وتجهيزها بالأجهزة العلمية والمواد المختبرية .
١٠. الاهتمام بتعلم وتعليم اللغة الإنكليزية والحاسوب وإشاعة ثقافتهما بين كوادر الجامعات واعتمادها كمفتاح للولوج لكافة العلوم الأخرى .
١١. حث الكوادر التدريسية للانضمام للدورات التأهيلية ومنها الدورات في طرائق التدريس وإشاعة استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتعلم .
١٢. تشكيل لجان لإعادة النظر بالمناهج الدراسية بالتنسيق مع المنظمات العالمية .
١٣. وضع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢٢ .
١٤. اعتماد منح الجوائز وتكريم المتميزين من التدريسيين والقيادات الإدارية والطلبة لتحفيز روح المنافسة والتطور في الأداء .

جودة المنظومة التعليمية ...والاستثمار برأس المال البشري

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعتبر مخرجات التعليم من اهم عناصر التنمية الشاملة ،لارتباطها وتأثيرها على جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية كافه، اضافة الى تعاملها مع رأس المال البشري الذي يعتبر هو المحرك الاساسي للتنمية والنهوض في كافة قطاعاتها الثقافية والتربوية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وبقدر ما يبذل من اهتمام وجهود لأجل التخطيط والتحسين والتطوير لاستدامة قطاعي التربية والتعليم العالي وجودة مخرجاته ،تتزايد محددات النمو فيهما لارتباط كفاءة الخريج ومدى استجابته لمتطلبات النظم العالمية الجديدة والتي تعتمد اعتمادا كليا على (نوعية التعليم وجودته)،وهذا يستدعي بشكل اساسي لإعادة النظر بالمنظومة التعليمية بمفهومها الشامل منذ المراحل الاساسية وحتى المراحل الجامعية، للوصول الى نظام تعليمي هادف ومتكامل وذي جودة عالية قادر على اعداد كوادر بشرية متعلمة تلبي الاحتياجات المحلية والاقليمية ويمكن ان يصل بعضها للعالمية وتحقيقا للرؤية المرجوة في سد الفجوة ما بين مخرجات المنظومة التعليمية في العراق بمفهومها الشامل مع متطلبات الاقتصاد المعرفي، حيث ان اكبر التحديات التي تواجه قطاعي التربية والتعليم بشكل عام هو السياسات والضوابط المقترحة لتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص ،وضمان جودة مخرجات التعليم العالي وملائمتها لاحتياجات سوق العمل الوطني ويمكن ان يتناغم مع احتياجات وتطورات المجتمع العالمي ،لقد اصبحت الاعداد المتزايدة من حملة شهادات الاعداديات وضعف مؤهلاتهم تشكل الضعف الاكبر في عملية التوافق بين مخرجات قطاع التربية ،بما لديهم من الاكتمال التربوي والشعور الوطني بالإضافة للخزين المعرفي، ومدخلات قطاع التعليم العالي بشقيه الاكاديمي والتقني .

تشهد الجامعات العراقية الحكومية والاهلية ،كل عام تدفقا كبيرا من طلبة الاعدادية، العلمي والادبي وحتى المهني ،عازفين عن الدراسة في التخصصات التقنية والتي تعتبر ضمن الاولويات في حاجة السوق والمجتمع العراقي لها ،حيث وصلت نسبة المتجهين نحو تخصصات وبرامج التعليم التقني للعام

٢٠١٥/٢٠١٤ هي (٩،٦١٩%) من مجموع اعداد الطلبة من خريجي الدراسة الاعدادية بشكل عام، في حين يتجه الغالبية ،اكثر من ٩٠%،منهم نحو التعليم الاكاديمي.

وبالرغم من الخطة التي اعدتها وزارة التعليم العالي في استيعاب جميع مخرجات وزارة التربية من حملة شهادة الاعدادية، بفرعيها العلمي والادبي والمتميزين من الفروع المهنية، لكن نرى ان اعدادا من هذه الكوادر وقد يصل الى بضعة الالف من يتجه للدراسة الأكاديمية خارج العراق وفي التخصصات الطبية والهندسية بالرغم من معدلاتهم المتدنية. لقد اصبح من الضروري ان نضع نصب اعيننا حتمية الوقوف على واقع الحال، والفجوة المتسعة باضطراد مع التقدم التكنولوجي وتقنيات التواصل وعالم الاعمال والاقتصاديات المستجدة ونسبة البطالة المتزايدة، ووضع الخطط والاستراتيجيات لتحديد الحاجات الحقيقية لكل تخصص وايقاف القبول في التخصصات المشبعة بخرجيها في المجتمع العراقي ومؤسساته. وهنا لابد من الاشارة الى ان كل ذلك يرتبط ارتباط وثيقا بمدى الالتزام بتحديث السياسات المتعلقة بتطوير قطاع التربية والتعليم العالي واصلاحه، وتعزيز نوعيته، وتحسين جودته ،وضمان مهنته ونوعية مخرجاته، ويسير هذا كله جنبا الى جنب مع العمل تجاه خطط استراتيجية شاملة، تشارك فيها جميع الاطراف والمؤسسات الحكومية والمجتمعية المتأثرة بتدني مؤهلات المنظومة التعليمية، والعمل لأعداد مشاريع واعدة ضمن اطار زمني محدد تلتزم به جميع الجهات المعنية بتنفيذها بعيدا عن التجزئة والانفراد في تقاسم اعباء المسؤولية ما بين المؤسسات المعينة .

لذا ان عملية التنمية الشاملة تبدأ بالاستثمار برأس المال البشري ، المرتبطة بشكل مباشر بالعناصر الثلاثة وهي الطالب والتدريسي (المعلم او المدرس او تدريسي الجامعة) وتحديث المناهج الدراسية باستمرار وهذه العناصر تعتبر نواة المنظومة التعليمية سواء على مستوى المدارس او الكليات او المعاهد او الجامعات. لذا فأن تهميش اي من هذه العناصر الثلاثة سيبقى جميع الخطط والاجراءات الإصلاحية والبنائية رهينة الانتقاص والتدني.

وإيقاف لحالات الاستثناء في التعيين والابتعاث والقبول في الدراسات العليا واعتماد المعايير التي تطبق على الجميع .

وفي ادناه بعض من هذه المبادرات ، وكما يلي :-

١. ترصين التعليم الأهلي

أ- اعتماد الامتحانات الوزارية

اعتماد امتحان لطلبة الصفوف المنتهية في الكليات الاهلية بمادة او مادتين مع الجامعات الحكومية .

ب- نظام القبول

تحويل نظام القبول في الجامعات الاهلية من المباشر الى الالكتروني وتحت اشراف الوزارة لضمان عدالة وشفافية القبول .

ج- تخصيص نسبة من موارد الجامعات الاهلية للبحث العلمي وللابتعاث في الدراسات العليا

تشكيل لجنة لدراسة مقترح يلزم به الجامعات والكليات الاهلية بإعداد خطة بحثية يصرف عليها من تخصيصات المؤسسة نفسها وتخصيص مبالغ لعملية تأهيل منتسبي الجامعات والكليات الاهلية للدراسة العليا داخل او خارج العراق وضمن التخصصات المقترحة لديهم او المزمع فتحها وضمن خططه الاستراتيجية ومراعاة خطة الوزارة في عملية الابتعاث .

٢. تعليمات الترقية العلمية

اعادة النظر ببعض الفقرات على التعديل المقترح والتي سيزيدها اكثر رصانة وعلمية في التقييم لكون التعليمات لم تشير الى الجهد التدريسي وكثير من النشاطات التي يمكن ان تضاف لاستمارة مقدم الترقية ونشاطاته كذلك الاطلاع على المرفق المصمم من قبل جامعة الزرقاء والذي يعتبر نموذج معتمد من قبل معظم الجامعات الاردنية ومقر من قبل وزارة التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية .

٣. مناهج التخصصات العلمية

مقترح تشكيل لجان من الخبراء والاساتذة المتخصصين في كل اختصاص علمي ومن المشهود لهم بالعلمية والإخلاص بالإضافة لاحد الكفاءات العلمية في الخارج من نفس التخصص ومن المستمرين بالعمل في الجامعات الاجنبية للارتقاء بمناهج التخصصات العلمية.

٤. تقييم شهادة

عدم السماح للطلبة الحاصلين على معدل اقل من ٨٠% بالدراسة في كليات الطب خارج العراق وعدم فتح ملف دراسي لهم وعدم معادلة شهاداتهم مستقبلا والذي يعتبر خطوة اولى لترصين الواقع الصحي في العراق وعدم السماح للكوادر الضعيفة من الدخول اليه .

٥. ترصين عملية الابتعاث

أ- تحديد اعمار المبتعثين

اعادة النظر بأعمار الطلبة المبتعثين بحيث يكون سقف عمر الطلبة المسموح لهم بالتقديم على البعثات والاجازات الدراسية هو ٣٥ سنة للماجستير و٤٠ سنة للدكتوراه .

ب- شروط وضوابط الزمالات الخاصة .

اعادة النظر بتخصصات الزمالات الدراسية بشكل خاص وكذلك الابتعاث بشكل عام.

ج- برامج الابتعاث

تشكيل لجنة لوضع استراتيجيات الابتعاث المستقبلية وشروط المبتعثين وتخصصات الابتعاث وكل ما يتعلق بعملية الابتعاث .

د- الاعداد لوضع استراتيجية للابتعاث للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠

اعداد دراسة كاملة خطة ابتعاث شاملة للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ .

هـ- الاشراف العلمي للمبتعثين

الطلب من كل متقدم للبعثات تقييمين من تدريسيين لشهادة البكالوريوس والماجستير وكذلك اعتماد المشرف الداخلي للطلبة المبتعثين .

و- الابتعاث للاختصاصات النادرة

اعداد دراسة كاملة لخطة ابتعاث شاملة للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، تحدد شروط الابتعاث .

٦. لجان تعيينات

اعتماد ضوابط ومعايير في التعيينات في الجامعات والابتعاد عن الواسطة والتأثيرات السياسية .

٧. معايير تثبيت المستشارين الثقافيين

وضع معايير للمرشحين بوظيفة مستشار ثقافي في الدوائر الثقافية التابعة لوزارتنا في الخارج.

٨. طلبة النواحي

تشكيل لجنة للبت في الية تحفيزية لقبول الطلبة المحرومين من ابناء القرى والنواحي ممن درسوا مرحلة الاعدادية في مناطقهم وذلك لفسح المجال امامهم في الدراسات الجامعية او غيرها .

٩. الغاء الدور الثالث

طرح الغاء التحميل لكافة المراحل والتخصصات وكذلك الإعلان عن عدم اعتماد الدور الثالث في مؤسساتنا العلمية ابتداءا من هذا العام مستقبلا.

١٠. التعليم الالكتروني

توجيه الجامعات لتصوير وتسجيل محاضرات الدراسات العليا واعتمادها لخطوة أولى للتوثيق ولاعتمادها كمنصات الكترونية يعتمدها الطلبة في متابعة دراستهم واعتمادها لاحقا كبرامج الكترونية تؤدي لمنح شهادات عليا .

١١. دعم الاقتصاد الوطني بمبادرات زراعية

أ- ارشاد وتقييم كليات الزراعة

دعوة عمداء كليات الزراعة لحضور ورشة عمل لمدة يوم واحد تتضمن برنامج ستراتيجي ارشادي لعمل كيات الزراعة يعمق التوجه نحو مفهوم الجامعة المنتجة بهدف ارساء قواعد العمل التطبيقي المنتج فضلا عن مناقشة تحديث المناهج وتطوير ادوات العمليات واساليب التقويم .

ب. زراعة شجرة

تكليف طلبة كليات الزراعة بدأ من المرحلة الاولى بزراعة شجرتين مثمرة على ان تتابع من قبل الطالب وفي موقع مخصص لكل دفعة لتكون احدى تقييمات هؤلاء الطلبة خلال عام ولغاية تخرجهم وعندها سنكون قد اسسنا لغابات في كليات الزراعة مما يضفي جمالية على ساحات الكليات والجامعات او اي مناطق

يتم اختيارها من قبلهم بدلا من ان تترك بدون زراعة ويمكن اختيار الاشجار المثمرة ودائمة الخضرة .

١٢. مشاريع البحوث المسوقة للوزارات

عمل مسح للبحوث الموجهة في جميع دوائر الدولة والتي ستكون بمثابة قاعدة بيانات في وزارتنا لاعتماد مشاريع البحوث التطبيقية للتدريسيين ولطلبة الدراسات العليا لحل مشاكل وزارات ومؤسسات الدولة .

النتاجات العلمية المسوقة (بحوث، اطاريح الدكتوراه، رسائل الماجستير، مجلات علمية، براءات الاختراع، مشاريع الصفوف المنتهية، والمؤتمرات وورش العمل والحلقات النقاشية المقامة في الوزارة وكافة تشكيلاتها)

جدول ((٣)) النتاجات العلمية المسوقة حسب الوزارات وبعض الدوائر الرسمية، نتائج البحوث العلمية ،براءات اختراع، اطاريح دكتوراه، رسائل ماجستير) المرتبطة بمشكلات والتي تساهم في حلها حسب السنوات ٢٠١١-٢٠١٣

ت	الجهات المستفيدة	2011	2012	2013
1	أمانة مجلس الوزراء	3	1	6
2	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	8	11	6
3	وزارة الدفاع	1	4	1
4	وزارة الداخلية	1	4	6
5	وزارة الخارجية	42	24	8
6	وزارة النفط	26	21	24
7	وزارة الصحة	472	389	55

8	وزارة التربية	67	15	34
9	وزارة التخطيط	21	12	12
10	وزارة المالية	32	133	20
11	وزارة الصناعة والمعادن	80	160	78
12	وزارة الكهرباء	48	18	18
13	وزارة الثقافة	69	13	31

ت	الجهات المستفيدة	2011	2012	2013
14	وزارة الشباب والرياضة	16	43	15
15	وزارة الاتصالات	18	19	24
16	وزارة العدل	26	29	19
17	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	15	3	29
18	وزارة السياحة والاثار	9	22	21
19	وزارة النقل	3	3	9
20	وزارة التجارة	7	2	15
21	وزارة العلوم والتكنواوجيا	17	68	37
22	وزارة الزراعة	65	58	58

23	وزارة البيئة	15	53	45
24	وزارة الاعمار والاسكان	4	20	37
25	وزارة الموارد المائية	2	15	1
26	وزارة حقوق الانسان	10	3	36
27	وزارة الدولة لشؤون المرأة	4	15	5
28	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	10	12	5
29	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	19	22	-
30	ديوان الوقف الشيعي	95	29	2
31	ديوان الوقف السني	82	28	1
32	هيئة النزاهة	3	5	2
33	أمانة بغداد	4	11	3
34	جهاز الامن الوطني	-	4	-
35	البنك المركزي	-	-	-
36	مجالس المحافظات	-	-	-
35	المجموع	1303	1266	677

١- بالإضافة الى ٣٠ مجلة علمية بواقع ١٥ بحث لكل مجلة = ٤٥٠
وبهذا يكون مجموع البحوث المنشورة لعام ٢٠١١ هي **1753**

٢- بالإضافة الى ٥٥ مجلة بواقع ١٥ بحث في كل مجلة =٨٢٥
وبهذا يكون مجموع البحوث المنشورة لعام ٢٠١٢ هي 2091
٣- بالإضافة الى ٢٣ مجلة علمية بواقع ١٥ بحث لكل مجلة = ٣٤٥
وبهذا يكون مجموع البحوث المنشورة لعام ٢٠١٣ هي 1022

١٣. المختبرات المركزية

التوجيه بإنشاء مختبرات تخصصية وامكانية الاعتماد اعتمادا على تجميع الاجهزة المتكررة على مستوى القسم العلمي او الكلية او الجامعة او المركز البحثي وليس الشراء نظرا لمحدودات الصرف .

١٤. ترصين مناهج كليات المجموعة الطبية

ادخال مفردات لمفاهيم السلوك المهني للتخصصات الطبية والهندسية والتربوية في جميع الكليات الحكومية والاهلية لما لها من اهمية حياتية للمجتمع العراقي .

١٥. كليات الاثار

توجيه الجامعات التي لديهم كليات او اقسام اثار لاعتماد المناطق الاثرية كمختبرات تعليمية او تدريبية لهم والتعاقد مع وزارة السياحة والاثار ليكونوا عونا لهم في عملية استخراج الاثار واعادة المقتنيات التي سيحصلوا عليها من جراء التنقيب وممكن ان تدر هذه العقود مبالغ للجامعة ومنتسبيها.

١٦. الدراسات العليا المشتركة

تشكيل لجنة لدراسة امكانية السماح لثلاث جامعات متجاورة او اكثر والتي يستوفي كادرها التدريسي ذوي تخصص معين باستحداث الدراسة العليا في ذلك التخصص على ان تسمى الجامعة التي ستتكلف برفع الدراسة ويحدد كذلك الموقع الذي سيجمع الطلبة خلال السنة الاولى من دراستهم ، والتي سيشارك فيها جميع تدريسيي الجامعات المشاركة وبعد انتهاء فترة الكورسات ونجاح الطلبة الذين سيوزعوا على مشرفيهم في مختلف تلك الجامعات المشتركة ، وفي هذه الحالة ستوفر فرصة لأبنائنا الطلبة لإكمال دراستهم وستكون الدراسة اكثر رصانة بالإضافة للعامل المادي الذي سيوفر للعراق الكثير من المبالغ فضلا عن معالجة نقص التدريسيين بهذه التخصصات وكذلك توسيع فكرة الاستاذة الزائرين بين الجامعات .

١٧. اعتماد معيار وطني لجودة الجامعات العراقية

اعتماد عدد البحوث التطبيقية المنهجية في كل جامعة قياسا لعدد التدريسيين كمعيار لجودة الجامعات وترتيبها والذي سيكون حسب معايير جودتها للبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة

١٨. المكتبة الافتراضية العراقية

التعميم على الجامعات لغرض وضع الية عمل مشتركة فيما بينها للاستفادة من المكتبات

الموجودة في الجامعات وربطها بمنظومة الكترونية يمكن دخول كل منهم على جميع المكتبات.

بالإضافة الى اعادة ربط المؤسسات العلمية العراقية بالمجتمع العلمي العالمي عن طريق تبادل قواعد البيانات بيننا وبين دور النشر العربية والعالمية بدلا من دفع المبالغ المالية من خلال التعاون مع دور النشر العالمية وتقديم جميع النتاجات ودمج المصادر والخدمات وتقديمها من خلال شبكة الانترنيت.

١٩. شروط ترشيح القيادات الادارية والملحقين الثقافيين

وضع معايير ومواصفات للقيادات الادارية والملحقين الثقافيين .

٢٠. الجائزة التشجيعية لطلبة الجامعات

اطلاق مجموعة من الجوائز التشجيعية للطاقات الشبابية المبدعة والمتميزة والمبتكرة للفئة من عمر (١٨-٢٥) سنة ولمن هم في اروقة الجامعات للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ ولكافة التخصصات .

٢١. تصميم البرامج الالكترونية

تشكيل لجنة من المتخصصين في تقنيات الحاسوب لتقييم الجامعات ودوائر الوزارة لتحديد المتميز منها في اعتماد تقنيات الحاسوب والبرامج المصممة من قبلهم .

٢٢. تقييم شهادات كليات الهندسة

إعادة النظر بالضوابط الخاصة بالسماح للطلبة الدارسين في كليات الهندسة في الخارج من خلال تحديد المعدلات التي تسمح لهم بدراسة كل تخصص في كليات الهندسة في الخارج بما لا يقل عن معدل (٧٥%) وعدم فتح ملفات لمن هو مخالف لهذه الضوابط .

تحديد عملية الابتعاث فقط ضمن الاختصاصات النادرة التي تحدد من قبل لجنة مختصة .

٢٣. شفافية المنافسة

لضمان شفافية العمل الإداري ثم الايعاز للجامعات بالالتزام بالعمل المؤسساتي حيث يتم الإعلان عن أي شروط معلنة كفرصة ممكن ان يستفيد منها أي مواطن عراقي وخوضه التنافس للتقديم عليها ضمن الشروط المعلنة ووفق الضوابط والمعايير ، وامثلة على ذلك التقديم على البعثات والتعيينات والدراسات العليا ، وحضور مؤتمر او المشاركة بورشة او دورة تدريبية او أي نشاط تأهيلي .

التوصيـــــات

١. على الجامعات ان تدرس فقرات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم للأعـــوام ٢٠١٢-٢٠٢١ وعلى ضوئها ترسم استراتيجيتها الإدارية والعلمية والتنموية وتنفيذ بعض فقراتها ضمن الامكانية المتوفرة لديها .
٢. الاستمرار بتفعيل المعايير العالمية ، العامة والخاصة ، لجودة مؤسسات التعليم العالي .
٣. الالتزام بالسلوك المهني وبالضوابط والتعليمات والقوانين النافذة وتطبيقها على الجميع وبدون استثناء وخاصة في عمليات التعيين والابتعاث والقبول في الدراسات العليا .
٤. وضع خارطة طريق للنهوض بواقع المراكز والوحدات البحثية ووضع الخطط وبالتركيز على البحوث التطبيقية التي تساهم في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وإيجاد الحلول لها .
٥. توجيه مشاريع بحوث طلبة الدراسات العليا والتدريسيين في التخصصات ، العلمية والإنسانية والمهنية ، بما يخدم التنمية البشرية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية .
٦. المساعدة للشروع بدعم وتنمية القطاع الزراعي والطاقة المستدامة وبدائلها والصناعات التمويلية كخطوة أولى في دعم الاقتصاد العراقي .
٧. مخاطبة الجهات الرقابية والتشريعية بالوقوف إيجابيا مع خطوات الترصين من اجل ان تتخذ مؤسساتنا العلمية مكانا وترتيبا مرموقا عالميا بين قريناتها في التصنيفات الدولية .

بعض مخرجات الجامعات.....وضرورة الترصين

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يعد الطالب الاساس المادي والمعنوي للعملية الاكاديمية فهو الشريك والمحور الرئيسي والعنصر الوحيد كمدخل في التعليم الجامعي ومشارك ضمن العناصر والعمليات التي تجرى في الجامعات والعنصر المهم كأحد نواتج مخرجات التعليم العالي . فضلاً على دوره في الحاضر والمستقبل ويصنف على انه اللبنة الاساسية في بناء المجتمعات والعامل المؤثر على رقيها وتقدمها وصنع غدها المشرق .

لقد أدى طلبة الدراسات العليا كباحثين في الدول المتقدمة دورا رئيسا في كثير من التطورات والطفرات العلمية والثقافية والفنية والاجتماعية والمهنية ، لذا تعد سلمية وايجابية العلاقات الطلابية والشبابية وتعزيزها من المهمات الاساسية لجميع الشعوب والامم ، حيث اكدت على وجوب رعاية الطلبة وطالبي العلم ، لانهم امل الغد واشراق المستقبل . ولكن دورهم هذا لايمكن له ان يكون فاعلا في صناعة حاضر ومستقبل كل دولة الا اذا كانت العلاقة البيئية بين الطلبة انفسهم ، وبينهم وبين اساتذتهم ومجتمعهم تتسم بالودية والحوار الحضاري البعيد عن التعصب ، والمؤمن بمبدأ قبول الاخر وعدم اقصائه او التجاوز على حقه المشروع والتعاون معه ضمن الضوابط والقوانين مع الحرص على عدم التجاوز على الاعراف الجامعية والمستوى العلمي آخذين بنظر الاعتبار المصلحة العليا للوطن والمواطن هدفاً سامياً.

فكثير من الممارسات السلبية غير الحضارية رصدت في كثير من المجتمعات كالتعصب والاستقطاب العنصري والطائفي او الحزبي وعقدة الأنا والبحث عن المصلحة الذاتية والمادية والتي كانت سببا في دمار المجتمعات الانسانية ، ومنها المجتمعات الطلابية ، الامر الذي ينعكس سلبا على مسيرة المجتمع وتطوره ،

ضمان الجودة للجامعات العراقية ... استراتيجية ضرورة التخطيط و الاعداد لها

أ د عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بالنظر للأقبال الكبير من قبل العراقيين على التعليم الجامعي للأعوام ما بعد عام ٢٠٠٣ لأسباب عديدة واهمها تحسن دخل الفرد العراقي لذا تم استحداث مجموعة من الجامعات الرسمية والخاصة بالإضافة للخطط المستقبلية التي تشير لاستمرار عملية الاستحداثات في جميع المحافظات العراقية لذا اصبحت النوعية والجودة مصدر شك وتساؤل ومن الواجب الاهتمام بها ورصدها.

لقد بدا العمل و التثقيف لجودة التعليم في الجامعات العراقية عام ٢٠٠٧ وذلك بتوجيه اشارات واضحة من الوزارة وعندها بدأت الجامعات تعمل لوضع معايير لها كل حسب اطلاعه ودراساته لتجارب جامعات عالمية او عربية وكان الراي الذي طرح من قبلنا في جامعة الكوفة وابلغنا الوزارة في حينها بوضع معايير عراقية خاصة بجامعاتنا اخذين بنظر الاعتبار الوضع الذي كانت عليه الكثير من الجامعات المستحدثة و التردي الذي حصل لمعظم الجامعات العريقة لفترة ما يسمى بالحصار على العراق للفترة (١٩٩١ -٢٠٠٣) وبعد كثير من النقاشات فقد حسم الامر من الوزارة بقرارها بالاعتماد على معايير اتحاد جامعات الدول العربية وذلك في نهاية عام ٢٠٠٨ .عندها شرعت معظم الجامعات لوضع الاسس والاليات للالتزام بتوجيهات الوزارة بتطبيق تلك المعايير ولكن ومع الاسف ان بعض منها لم يدرك مدى اهمية وضع قواعد لثقافة الجودة في جامعاتهم لذا بقيت تلك الجامعات تعمل بشكل عشوائي وبدون اي تخطيط او اعداد لبرامج جودة التعليم والبعض الاخر عمل على التثقيف والالتزام بالمعايير العامة لجودة الجامعات والمقرة من قبل الوزارة والتي عملنا عليها في جامعة الكوفة ولكننا لم نكتفي بذلك وباتخاذنا خطوات اخرى وضمن الامكانيات ليحقق للجامعة دخولها تصنيف الويب متركس الاسباني ولتتخذ الموقع الاول على الجامعات العراقية وال٧٧ بين الجامعات العربية خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. كذلك تم التثقيف لإدخال معايير الجودة للتخصصات العلمية والمعتمدة في الاقسام العلمية والتحرك لا شاعتها والعمل على تأهيل بعض

منتسبي تلك الاقسام للعمل على تطبيقها في اقسامهم والتي كان اولها بتطبيق معايير منظمة ال(ABET) في قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة في عام ٢٠١٠.

لقد اصبح ممن الضرورات تأسيس هيئة مستقلة تعني بالاعتماد (ACCREDITATION) تضم نخبة من الموظفين المدربين على البرامج العالمية بمواضيع ومعايير الاعتماد وضمان الجودة لتكون مسؤوليتها الموافقة على استحداث او غلق او تعليق الاقسام العلمية او الكليات او الجامعات ، بالإضافة لقرارات وزارة التعليم العالي بالموافقة او عدمها بشأن الاستحداثات، وكذلك متابعة عملية تحسين ادائها برصد المعايير العامة لجودة الاداء الجامعي وهي نسبة الطالب للتدريسيين والطاقة الاستيعابية والبنية التحتية والخطط الدراسية بالإضافة للتأكد عن مدى حاجة المجتمع لمخرجات البرنامج المستحدثة. ولاستمرارية عملية متابعة المؤسسات الاكاديمية والتأكد من نوعية وجودة ادائها لذا اصبح من الضروري بشمولها بمتطلبات جودة التعليم العالي وبالتركيز على مايلي :

A --- التدقيق الداخلي (INTERNAL AUDIT)

تعتبر عملية ضمان جودة التعليم العالي في العراق ،حاليا ، مسؤولية الحكومة والجامعة (NATIONAL AND INSTITUTIONAL) ولكن المحصلة النهائية ان ضمان الجودة والنوعية يأتي ويعتمد من قبل الجامعة نفسها . فادراك ومعرفة وايمان ادارة الجامعة بضرورة تبني واعتماد ذلك لجامعتهم امر اكثر فائدة من فرض نظام حكومي خارجي. ولهذا اقترح ان تتبنى الجامعات وتحت اشراف ومتابعة وزارة التعليم العالي ،حاليا لحين توفر مؤسسات خاصة تعني بذلك ، ملف التدقيق الداخلي (INTERNAL AUDIT MANUAL) مع امكانية التعديل حسب رؤية ورسالة كل جامعة وهو اهم جزء في ضمان جودة التعليم العالي. ولتوضيح هذا الملف يجب التركيز على ما يلي :

أ- اهدافه (objectives) و التي تتضمن مايلي :

١- تحسين مستوى الجامعة وعملية التخطيط الاستراتيجي فيها من خلال وجود (وحدة او شعبة مركزية) لديها جميع المعلومات عن الجامعة ونشاطات كلياتها واقسامها ومراكزها المختلفة.

٢- تحديد نقاط القوة والانجازات والممارسات المتميزة العلمية والثقافية كالمؤتمرات او الندوات او الحصول على جوائز او براءات اختراع والتي يمكن نشرها او الاعلان عنها للاستفادة منها في مختلف الوحدات الاكاديمية او لتكون حافزا لمسيرتهم .

٣- التركيز على الخطوات والاجراءات التي يمكن تحسينها لجلب منفعة مادية او معنوية للجامعة .

ب-مجاله (scope)

١- التدريس : وبالتركيز على نقاط الاتية :

أ- البرامج والمناهج و اساليب التدريس التي تطرحها الجامعة والتي يجب ان تكون متوافقة مع المعايير العالمية

ب-اعتماد انظمة وتعليمات واجراءات في الجامعة بما يخص تطوير مهارات اعضاء الهيئة التدريسية بما يتناسب وتأهيل الطلبة علميا وعمليا بما يتوافق مع رؤية ورسالة الجامعة للوصول لمستوى تدريس متميز وطالب متألقبأ مكانه الولوج للساحة العملية عند تخرجه ويلبي حاجة المجتمع.

ت-يجب ان يكون تماثل وتنسيق لأهداف كل برنامج دراسي و مخرجاته (learning outcomes) وضمن معايير الجودة والتي يجب ان يتم مراجعتها دوريا وبشكل مستمر .

٢-البحث العلمي

يجب ان يدقق و يتابع ملف البحث العلمي و يرصد عدد البحوث المنشورة ،التي يجب ان تكون هادفة وتحل بعض مشاكل المجتمع او تؤدي لطفرة علمية او تحصل على برآءة اختراع، وطبيعة البحث والدعم المالي المخصص للبحوث العلمية ومقارنة ذلك مع جامعات اخرى.

٣-ملف البرنامج الدراسي:

يجب ان يتضمن هذا الملف بكل ما يتعلق بالبرنامج الدراسية والتي تشمل خطة البرنامج الفصلية وتقييم الطلبة والاهداف والمخرجات المتوقعة .

ان مراجعة كل برامج ستكفل امتلاك الطلبة المهارات الحديثة وتساعدهم في الدخول لسوق العمل حال تخرجهم .

٤- ملف عضو هيئة التدريس :
يتضمن هذا الملف انجازات عضو هيئة التدريس من خلال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع
٥- ملف حصول الخريجين على الوظائف واماكنها :
توثيق المعلومات التي تشير الى اماكن عمل الخريجين وتميزهم في اداء واجباتهم في الحياة العملية واي ردود تشير لتقيمهم من اصحاب العمل.

٦- ملف الخطة الكلية الاستراتيجية
اعداد خطة الكلية الاستراتيجية لمعرفة مدى تناسقها مع خطة الجامعة وامكانية تطبيقها ومراجعة المنجز منها .

B - التدقيق الخارجي (EXTERNAL AUDIT)

يفضل ان تحصل كل جامعة بالأقل على واحده من الاعتمادات العالمية، بالإضافة للاعتماد الوطني، ومثال على ذلك الاعتماد العام لمجموعة من الجامعات كالويب متركس او الQs او الQa او شنكهاي او تايوان او الاعتماد التخصصي كال ABET في الهندسة وتكنولوجيا المعلومات او ال ISO في برامج الوحدات الادارية والكثير غيرها فيما يخص الاقسام او التخصصات العلمية.

وبعد ربط التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي(Internal and External Audit) لأي جامعة ومقارنة نتائجها قيميا مع جامعات اخرى عندها يمكن قياس درجة تصنيفها بشكل عام او ضمن تخصص او معيار معين وبذلك سيشار الى مدى جودتها ضمن مجموع الجامعات المشتركة في المنافسة وبنفس المعايير والعوامل.

علما ان كثير من الجامعات المتقدمة والمشهورة عالميا قد اتخذت قرارها بعدم قبول طلبة للدراسات العليا درسوا في جامعات ،في دراستهم الاولية، لم تراعي معايير جودة التعليم العالي وتأخذ موقع في احد التصنيفات العالمية.

http://www.almarsadnews.org/views-and-ideas/6696.html

التعليـــم العالي .... إرادة الإصـــلاح

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
وكيل وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الكثير من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد ان نظام التعليم المتبع في الوطن العربي لم يعـــد قادرا على تقديم مخرجات تتناغم مع حاجة المجتمع والسوق المحلي قبل الدولي ، مما سبب تزايد في اعداد العاطلين وبالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبها من زيادة في اعداد الملتحقين بالجامعات ، وبالتالي ازدياد اعداد الخريجين دونما فرص عمل مناسبة يشكل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية بالإضافة لعوائل الخريجين .

وعنـــد التمحص والنظر الى جانب اخر لبعض مؤسسات الدولة والمؤسسات الخدمية في المجتمع العراقي سنجدها تحتاج الى كوادر بشرية مدربة ومؤهلة للعمل في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة والتي نجد بعضها تشغل من غير العراقيين ، أي ان بعض مخرجات التعليم العالي غير ملائمة لحاجة ســـوق العمل الفعليـــة .

ومما يؤسف له حقا نجد ان نسبة خريجي المعاهد الفنية ، والمؤهلين للعمل في السوق الحر ومؤسسات الدولة في الاعمال الحرفية والخدمية ، لا يتجاوز ال ١٠% قياسا لمجموع خريجي الجامعات للدراسات الأولية ، ومن الذين يمكن للسوق المحلية الاستفادة والانتفاع منهم ، ويجب ان نعلم ان احد أسباب المشاكل القائمة حاليا في العراق هو الفقر والبطالـــة .

ان ما يجب ان نعترف به ان التعليم في بلدنا يحتاج الى مراجعة جادة كما يحتاج الى إرادة جادة في التغيير ، والحل يمكن ان يناط الى قامات تربوية علمية عراقية داخل وخارج العراق يمكن الركون اليها في اصلاح هذا الخلل. ان الحلول والإجراءات الكفيلة بتغيير هذا الواقع يجب ان يكون ضمن أولى اولوياتنا. فالتعليم محور أساس في جميع تفاصيل حياتنا ومن الضرورة انتهاج سياسات هادفة تتوافق والمصلحة الوطنية وحاجات سوق العمل

ومواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة وخلق فرص توظيف دافعة للاقتصاد الوطني ، لذا انه يحتاج دوما لمزيد من الرعاية والاهتمام .

ان من المناسب للدعوة المباشرة للبدء في المراجعة الجادة المستمرة للقوانين والتعليمات والضوابط التي تخص المنظومة التعليمية لتتوافق مع الطفرات المستمرة في جميع القطاعات التنموية في العالم المتقدم ، حيث يتطلع الكثير من الاكاديميين والتربويين لمجتمع عراقي قوي قادر على الاسهام علميا وتقنيا واقتصاديا في رخائه وتقدمه ، والكل يعلم ان النظام التعليمي الجيد يعد احد اهم السبل في تحقيق هذا الهدف.

عالميـــــا لقطاع التعليم العالي دورا مميزا في عملية التنمية بمفهومها الشامل ويقع عليه الدور الأساسي في الارتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية ، لذا وجب علينا ان نعيد النظر وباستمرار بمعايير جودة وتحسين التعليم العالي للنهوض به وان يراعى دوما التطورات العلمية العالمية وحاجات المجتمع الأساسية .

وبـــودنا ان نطرح بعض المقترحات التي يمكن ان تضع التعليم العالي ضمن مساره الحقيقي في تقديم خدماته للمجتمع العراقي ، وكما يلي :-

أولا :- تبنى سياسات تعليمية تولي التعليم التقني والتطبيقي الاهتمام الذي يستحقه والتذكير المستمر على الضرورة الملحة للتوسع في مجالات التعليم المهني والتقني والتطبيقي لما له من أهمية في تزويد سوق العمل بالكوادر اللازمة لدعم النمو الاقتصادي وبما يتلاءم مع متطلبات وحاجة السوق والمجتمع .

ولكن ما يؤسف له ان بعض التحديات امام التعليم التقني واهمها هي التفكير في النظرة الدونية للتعليم غير الاكاديمي ، بالإضافة للظروف الوظيفية التي تحتاج الى الجهد العضلي والقيود التي تحد حياة الراغبين في متابعة دراساتهم الجامعية العليا الا للمتميزين منهم ولكنهم اهملوا الموارد المالية العالية التي يمكن الحصول عليها من خلال ممارسة الاعمال المهنية خارج نطاق دوائر الدولة وخاصة الذين يواكبوا المتغيرات التكنولوجية ويطوروا مهاراتهم باستمرار وبما يتلاءم مع التطور الصناعي التكنولوجي في الأجهزة والمكائن والمعدات والخدمات الحياتية .

لـــــذا ان التعليم المهني والتقني هو المسؤول الأول في توفير واعداد الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للالتحاق بسوق العمل ولكنه يفتقر الى تشريعات تحتم على أصحاب المهن الا يوظفوا غير الحاصلين على شهادة او رخصة تحدد اهلية كل منهم للقيام بالعمل الموكول اليهم تبعا لأهليتهم الاكاديمية المهنية ، الامر الذي سمح بدخول اشخاص غير مؤهلين للقيام بأعمال قد تحدث ضررا بينا في الكثير من القطاعات بسبب عدم توفر مرجعية مهنية موثوقة خاصة في ظل تداخل التكنولوجيا والآلات الرقمية في مختلف نواحي الحياة .

وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حصل عليه التعليم المهني والتقني ، بعد عام ٢٠٠٣ ، من الدولة ومن المنظمات العالمية ، بتدريب منتسبيهم وتزويدهم بأحدث الأجهزة والمستلزمات المختبرية ، التي تتماشى مع متطلبات السوق المتغير تبعا للتطور التكنولوجي المتسارع ، ولكننا نرى ان المناهج الدراسية النظرية والعملية لم يتم تغييرها بالشكل المطلوب كي يؤهل الخريج ليتناغم مع المتطلبات الحياتية المعاصرة .

ان دور السياسات التربوية والتعليمية هو خلق قوة دافعة للاقتصاد الوطني وبما توفره المؤسسات التعليمية من تخصصات مطلوبة لسد قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة والمدربة على احدث التقنيات العلمية والتكنولوجية وللوصول الى خطة هدفها ان يكون نسبة خريجي المؤسسات المهنية والتقنية ٣-٥ مقابل خريجي مهندس واحد .

ومن هنا يأتي دور السياسات التربوية والتعليمية التي تعني بتوفير البديل الجيد – التعليم التقني والمهني التطبيقي –وتحفيز الطلبة واولياء الأمور على الاستثمار فيه . وهذا الدور لا يقتصر على وزارة التعليم العالي بل ينسحب على وزارة التربية ودورها المرجو في إعادة النظر بالسلم التعليمي وزيادة حصة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني لتصل الى ٤٠% من اجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية مع ترصين مخرجات الفروع الأخرى .

ان عملية البناء الحديثة لا تعتمد على العدد اوالكم بل تعتمد على الجهد الإنساني الخلاق الذي يستند الى الكفاءات القادرة والإدارات المخلصة ، ومن ينظر الى نتائج الدراسة الثانوية يلاحظ اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية ،

فوزارة التربية تعلم قبل غيرها كم من المدارس الثانوية التي أمضت اغلب ايامها الدراسية دون مدرسين في تخصصات عدة مثل الفيزياء والرياضيات والإنكليزي . وهي تعلم قبل غيرها قدرة الكثير من المعلمين على العطاء في الظروف البائسة التي تعاني منها العديد من المدارس بالإضافة لعوامل اخرى ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى تدني مستوى خريج الثانوية وهي مدخلات التعليم العالي .

وعند النظر لمعظم أبناء القرى والمدن النائية نجدهم يفتقرون لأبسط الحاجات التي تعينهم على التعليم وتجاوز مرحلة الثانوية لعدم امتلاكهم للحياة المعاشية والخدمات التي تعينهم على تجنب برودة الشتاء وحرارة الصيف ، بالإضافة الى عدم توفر ابسط مستلزمات المعيشة في مدارسهم وعدم توفر المعلمين والمدرسين الاكفاء لبعض المناهج الدراسية ، الامر الذي يصل بالتعليم في تلك المناطق الى أسوأ درجاته ، وبالتالي يؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي وعلى التحاقهم بالجامعات ، لذا يجب ان يتم تمييز هذه الشريحة والذي يعتبر تميزا إيجابيا وعلى أسس اجتماعية واقتصادية لشريحة لن تتمكن من المنافسة بسبب ظروف فرضت عليها ولم تخترها بمحض ارادتها .

ان مجرد استيعاب الطلبة ، ذوي التعليم المهني ، يدل على الاهتمام بتوفير البيئة الدراسية لهم في مناطقهم ليس افضل الحلول ، لان نقص المعرفة العلمية سيستمر حتى في حياتهم الجامعية مما يسبب ارتفاع نسب التسرب والرسوب او إطالة مدة الدراسة . لذا ان احد الحلول الناجحة للتغلب على نقص المعرفة ، ولذوي المعدلات المتدنية ، لدى بعض شرائح الطلبة هو إضافة فصل دراسي او اكثر ، في الجامعات القريبة من سكناهم ، تطرح فيه بعض المناهج الدراسية التي تعمل على تأهيل هذه الشريحة وتهيئتها للدراسة الجامعية .

وكذلك من اهم الضرورات هو العمل على مقاربة معدلات القبول في التخصص الواحد بين الجامعات الحكومية والأهلية والدراسة المسائية لتكون مخرجاتهم على سوية عالية مما يفترض معه تساوي الحد الأدنى للقبول في التخصص الواحد في مختلف الجامعات .

بلغ معدل عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي للسنوات الثلاثة الماضية اكثر من ١٠٠ الف سنويا ، وللأسف ان نسبة عالية منهم لا يتمتعون بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة ، وبتخصصات فائضة عن حاجة السوق ، والتي لا تتجاوز ٢٠-٢٥ الف سنويا وفي تخصصات محددة. أي ان مجموع المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات للسنوات الثلاثة القادمة بالإضافة للأعداد التي سبقتها سيتعدى المليون وهو تحدي كبير في زيادة نسبة البطالة التي يرافقها الفقر مما يشكل قنبلة موقوتة يجب معالجتها .
فالمنتج التعليمي كأي منتج آخر يجب ان يتحلى بمواصفات تلبي رغبة المتلقين لها والمستفيدين منها وجدوى التعليم ترتبط بمخرجاته والتي يجب ان تلبي حاجات القطاعات الإنتاجية المختلفة ، أي يجب الربط او الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والتي أصبحت هما عالميا يواجه جميع دول العالم .
لذا من ضمن بعض الحلول ، للحالة العراقية ، هو التوصية لمؤسسات التعليم العالي التنفيذية ، الجامعات والهيئات ، بالعمل على رفع كفاءة الخريج والتي تمكنه بالتفكير والعمل على استثمار تخصصه في عمل حر ، اذا لم يجد فرصته في التوظيف في مؤسسات الدولة او القطاع الخاص ، يتناغم مع حاجة السوق والمجتمع ، فالحاجة الماسة امامنا تجبرنا على اتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع مستوى التعليم العالي والاهتمام بتخصصاته وتطوير مناهجه وربطها بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل لتمكين خريجيه من التعامل مع المستقبل بكل كفاءة واقتدار . علما ان احد معايير جودة مؤسسات التعليم العالي هو مراقبة تنوع قطاعات الإنتاج المختلفة وتغير حاجاتها ومتطلباتها لتقديم البرامج التي تتناسب وتلك التطورات ، كما علينا ان نهتم دوما بشراكة القطاع الخاص للاستفادة من خبرات العاملين فيه في مجال التدريب والتأهيل وفي تقديم الخبرات المناسبة لصقل شخصية الطالب وتطوير مهاراته اللازمة لسوق العمل .
ثانيا :- ان احد الحلول في مواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة واعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي هو تبني إقامة جامعة تقنية بالتعاون مع احد الدول المتقدمة ، على غرار الجامعة الأردنية – الألمانية او الاردنية – الصينية ، للعمل جنبا الى جنب مع المؤسسة المستحدثة ومؤسسات

اكاديمية وتقنية ومصانع لمختلف المنتجات، والذي سيؤدي الى تطوير كفاءات الداخل وتأهيل الخريجين في تخصصات تقنية وتطبيقية متنوعة وحسب حاجة السوق العالمي وليس العراقي فحسب .

ومن الضرورة كذلك توجيه المؤسسات التعليمية ، القائمة ، والمتخصصة بالتعليم التقني والتطبيقي على طرح تخصصات تقنية بحتة وحديثة بالتعاون مع القطاعات المختلفة ومع جامعات ومؤسسات تقنية عالمية مرموقة لرفد السوق المحلي الذي يعاني من نقص الخبرات والتخصصات التقنية والمهنية الحديثة ، بالإضافة الى الاستفادة منها في تطوير المناهج الدراسية القائمة لتتناسب مع المهارات التي يحتاجها سوق العمل المحلي والعالمي . وعلى سبيل المثال ان ما عملت عليه بريطانيا خلال الأعوام الماضية هو مضاعفة اعداد الجامعات التقنية وربطها بالصناعات القائمة لديهم ومن خلال المشاريع المشتركة ، بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية ، وتوفير فرص تدريبية للطلبة لاطلاعهم على اخر صيحات التقنيات الرقمية في الإنتاج الصناعي.

لقد عانى التعليم العالي في الفترة الماضية من قرارات متباينة اثرت سلبا على جودة التعليم العالي من ناحية وعلى ازدياد اعداد العاطلين عن العمل وعدم تمكنهم من المشاركة الإيجابية في التنمية الشاملة من ناحية أخرى ، ولعل اهم هذه القرارات هو تفكيك هيئة التعليم التقني وتقسيمه الى جامعات تقنية مخرجاتها من حملة شهادة البكالوريوس الطامحين لإكمال شهاداتهم ليكونوا اكاديميين بعد ان كانت الوحدات التابعة للهيئة عبارة عن معاهد مخرجاتها من الكوادر الوسطى والمؤهلة للدخول الى السوق بجميع قطاعاته وهي المؤسسات الحكومية والخاصة او ضمن الحرف والمهن المحلية . وقد اثرت تلك السياسات في قلب الهرم الجامعي ليصل اعداد الملتحقين بالمعاهد الفنية لا يتجاوز ١٠% ، بالمقارنة مع نسبة الملتحقين بالبرامج الاكاديمية الأخرى وفي تخصصات بعضها راكدة ومشبعة لا يحتاجها سوق العمل لكنها تتكاثر عاما بعد عام .

لـــذا ان التوصية الأولى الى وزارة التربية للعمل على زيادة نسبة الملتحقين بالبرامج المهنية والتطبيقية لديها ، والثانية الى وزارة التعليم العالي للعمل على تخفيض اعداد المقبولين في التخصصات الراكدة والمشبعة

واستبدالها بتخصصات تقنية وتطبيقية ، والعمل باستراتيجية مشتركة بين الوزارتين لتعديل الهرم الجامعي المقلوب لما يخدم المصلحة الوطنية .

ثالثـــا :- ان تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم التقني والقطاعات التنفيذية كالصناعة والزراعة والنفط والطاقة والسياحة وغيرها ، سيكون لها الأهمية والاستفادة لكليهما ، فالمؤسسة التنفيذية كالصناعة يمكنها الاستفادة من الكفاءات العلمية المتوفرة في الجامعات لأغراض الأبحاث لتحسين الإنتاج الذي يستخدم الصناعة وزيادة الخبرة والمعرفة للتدريسي والطالب من خلال الاستفادة من خبرات العاملين في المصانع والشركات في تعليم وتدريب الطلبة .

ان إعادة صياغة سياسات التعليم العالي وبرامجه ومناهجه واولوياته تحتاج الى تظافر كافة الجهود كما تحتاج الى اكثر من جهة للنهوض بذلك باعتباره قضية وطنية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها ، ولا بد هنا من مشاركة واسعة حقيقية وفاعلة للقطاعات التنفيذية فهي الطريق الاقدر على تحديد التخصصات التقنية والمهنية المرغوبة لسوق العمل وهي الاقدر على توفير فرص التدريب اللازمة لرفع مستوى المهارات لدى الخريج ولديها القدرة على تحديد الخبرات الواجب توافرها في المتعاملين مع التكنولوجيا .

لقد آن الأوان لتغيير ما نشهده حاليا من ضعف التنسيق بين سوق العمل والجامعات والبت في استبدال البرامج التعليمية ذات التخصصات الراكدة والمكررة والتقليدية بالتخصصات المناسبة لسوق العمل وحث القطاع التنفيذي على تقديم خبراته لتدريب الطلبة .

رابعـــا :- ان الإسراع في حل مشاكل التعليم وسيكون جزء من عملية الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالارتباط مع تنمية الوعي والثقافة والتأهيل العملي والمهني والذي سيؤدي الى انخفاض عدد العاطلين ونسب البطالة .

اننا امام متطلب وطني يتعلق ببناء الانسان بناءا جيدا بعيدا عن الكثرة وصولا للتنويع وليكونوا قوة دافعة ضمن مفهوم وهدف اقتصاد المعرفة .

ان الدولة هي المسؤولة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه مواطنيها ومن اهمها هي مشكلتي البطالة والفقر اللذان يواجههما مجتمعنا في الوقت الحاضر واللذان يضغطان على المجتمع والحكومة معا . وهذا ما يدفعنا للبحث عن مخرج يقودنا من التعليم الذي يغذي الفقر والبطالة الى التعليم

الذي يخلق فرص العمل . وللوصول لذلك علينا ان نفكر معا بطريقة مختلفة بناءة وان نبحث عن الخيارات المتعددة كي نصل الى الحلول الواقعية المناسبة والطموحة في تقدم علمي وتكنولوجي وفي ظل الجهد البشري الذي يخطط ويدبر وينظم ، وفي اعتقادنا ، وهو الذي سوف يظل العامل الحاسم في تغيير مسار مستقبل الشعب العراقي والحياة الكريمة التي نتطلع اليها .

http://www.kitabat.info/subject.php?

المؤلف في سطور

"بكالوريوس كلية العلوم - كيمياء- جامعة البصرة (١٩٧٠- ١٩٧١).

"دكتوراه كيمياء عضوية معدنية- جامعة ليفربول - بريطانيا (١٩٧٦-١٩٧٩).

"وزير التعليم العالي والبحث العلمي . آب ٢٠١٦.

"وزير وزارة المالية .كانون الثاني٢٠١٧ ولغاية أيار ٢٠١٧ .

"مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . اذار ٢٠١٥- آب ٢٠١٦ .

"مستشار ثقافي - عمّان للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٥).

"مستشار ثقافي-انقرة تموز/تشرين الاول ٢٠١٤ .

"مستشار ثقافي - لندن للأعوام (٢٠١١ - ٢٠١٢).

"رئيس جامعة الكوفة ايار ٢٠٠٦ ولغاية تموز ٢٠١١ .

"عضو مجلس جامعة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٦.

"رئيس قسم الكيمياء الحياتية (١٩٨٦-١٩٨٠).

"حاصل على براءة اختراع والموسومة (تطوير اسفلت التبليط باستخدام الريزول(راتنج البولي ميثايلول) كمادة تسليح) بالتصنيف (٥٢) عالميا و(١٠) عراقيا آذار لعام ٢٠١٧.

"حصول جامعة الكوفة على المرتبة الاولى بين الجامعات العراقية في معايير الجودة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

"عضو في جمعية الكفاءات العراقية .

"عضو لجنة الخواء في مجلس الوزراء الخاصة بتغيير القيادات العليا لعام ٢٠١٦.

"رئيس تحرير مجلة (دراسات البيان) الصادرة من مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠١٥.

"عضو في مركز الحكمة للحوار والتعاون عام ٢٠١٥ .

"عضو مجلس محافظة النجف من نيسان ٢٠٠٣ لغاية آب ٢٠٠٣.

- عضو مجلس جامعة الكوفة كممثل للتدريسيين (١٩٩٣-١٩٩٢).
- ممثل التدريسيين في كلية الصيدلة /جامعة الكوفة (١٩٩٤-١٩٩١).
- عضو لجنة الترقيات العلمية في جامعة الكوفة (١٩٩١- ١٩٩٤).
- ممثل كلية الطب /جامعة الكوفة للتعليم الطبي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (١٩٩٣-١٩٩١).
- رئيس لجنة الترقيات العلمية في كلية الطب ١٩٨٧-١٩٩٢ .
- عضو استشاري في مجلس جامعة الكوفة (١٩٨٨-١٩٨٧).
- مشرف لقسم الشؤون العلمية في كلية الطب/جامعة الكوفة (١٩٩٤-١٩٨٦)والتي تضم وحدات الدراسات العليا والعلاقات الثقافية والتعليم المستمر .
- رئيس فرع الكيمياء الحياتية/ كلية الطب/ جامعة الكوفة (١٩٨٠- ١٩٨٦).
- رئيس لجنة إعداد دراسة فتح كلية الصيدلة وتدريسي فيها بعد الفتح ومحاضر في عدد من الجامعات .
- مكلف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع الأسئلة الوزارية لمادة الكيمياء العامة للمرحلة الاولى لكليات الطب في الجامعات العراقية جميعها عام ١٩٩٩.
- مؤسس مدرسة ديمة لذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة النجف في عام ٢٠٠٦ ولغاية الآن.
- تخصيص شقتين من عقاراتنا الخاصة لسكن عائلتين فقيرتين من عام ١٩٩٢ ولغاية ٢٠١١ .
- تأليف كتاب رحلتي مع جامعة الكوفة- عرض لنمو الجامعة منذ تأسيسها ولغاية ٢٠١١ مع بعض لاحداث التي رافقت تلك الحقبة الزمنية .

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق ببغداد ١ لسنة ٢٠١٨

الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

تصميم الغلاف : د. عمر المطلبي